بالقياس المفرد

هذا التعريف فاسد لان هذا التعريف
غير جامع لافراد المعرف وكل تعريف
غير جامع لافراد المعرف ففاسد ينتج
هذا التعريف فاسد

هذا التعريف غير جامع لافراد المعرف لان هذا التعريف
غير شامل للشروط والشروط من افراد المعرف وكل
تعريف غير شامل للشروط فغير جامع ينتج هذا التعريف غير جامع

بالقياس المركب الموصول النتايج

هذا التعريف فاسد لان هذا التعريف غير شامل لافراد المعرف وكل تعريف
شانه كذا فغير جامع ينتج هذا التعريف جامع وكل تعريف شانه كذا فغير جامع فاسد
هذا التعريف فاسد وبالمفصول النتايج هذا التعريف فاسد لان هذا التعريف
غير شامل لافراد المعرف وكل تعريف شانه كذا فغير جامع وكل تعريف غير جامع فاسد
ينتج هذا التعريف غير جامع وكل تعريف شانه كذا فغير جامع فاسد هذا التعريف فاسد

والوجه يمنع هكذا لانسلم ان هذا التعريف غير جامع
للشروط كيف والمراد من النفسية الخفية والحكمية

بالقياس المركب الموصول النتايج

هذا التعريف فاسد لان هذا التعريف
شامل للنفس الدليل ونفس المعلل وصفاته
غير شامل لمطالبة الدليل بالكيف
لان مطالبة الدليل بالكيف شيء شانه كذا
فغير جامع ينتج هذا التعريف غير جامع
وكل تعريف غير جامع فاسد ينتج هذا التعريف
فاسد

وبالمفصول هذا التعريف فاسد لان هذا
التعريف شامل للنفس الدليل ونفس المعلل وصفاته وكل
تعريف شانه كذا فغير مانع وكل تعريف غير مانع
فاسد ينتج هذا التعريف فاسد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا منهم
على السراج المنير المصطفى وصلوة عليه وعليهم مصفى
ومستصفى وعلى الهم واصحابهم الذين هم اخوان الصفا
وبعد فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المنسوب الى الامام
الاوحد والقاضي البيضاوي عليه رحمة العزيز القوى
سألني بعض اصحابي ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه
ومبانيه ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه ويبين
حاله وما عليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز



خفية تشحيذا للجنان واختيارا للاذهان وتنشيطا
للطلاب وترغيبا للاولى الالباب موجزا غاية الايجاز بلا
اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا اهمال عاريا عن المشهورات
والواضحات خاليا عن نقل الاقوال والاختلافات بلا ترجيح
وتمييز لعمري ان هذا لعزيز قلت اني مشغول بما هو اهم وما الفارغ
فيه اتم والعمر اقل من القليل وقد نودي الرحيل الرحيل وقد غلب
على علماء الدهر العناد والحسد والكبر فلما اردت رد سؤالهم
وعدم اجابة اقوالهم نادتني سري الم تر انهم ايتام سائلون
والى العلم والتعليم محتاجون الم يجدك ربك يتيما فاوى ووجدك
عائلا فاغنى وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك
عظيما • فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك
فحدث • فاستجبت لهم من غير ترك ما انا فيه وان هذا بالمحال
لشبيه • ولكن تضرعت الى من هو عليه هين ويسير وما
من ممكن عليه بعسير • انه على كل شئ قدير • وتوكلت على الحي الذي
لا يموت وكل حي غيره تعالى يموت • ومن يتوكل على الله فهو حسبه
ومن يدعوه تعالى صدقا فهو يجيبه • حسبنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله الجليل الحمد لله الذي رفع اى
يرفع على درجات الجنان او شرف وكرم الجازمين المعتقدين
بغير تردد واحتمال بوحدانيته متعلق بالجازمين ومتعلقه رفع

بمعنى انه الرفع بسبب الوحدانية اذ الشركة ترفع النظام والرفع
فرعه بعيد لفظا ومعنى اى بالامور المنسوبة الى وحدة تعالى
كعدم الشركة فى الالوهية والخالقية وسائر الصفات المختصة
فيدخل فيه ارسال الرسل لكونه فرع رفع فساد السموات والارض
اللازم للشركة والالف واللوذ من تغيرات النسب ولم نجعل الياء
للمصدرية لاحتياجه الى التاويل لكون الوحدة مصدرا فيضيع العدول
عن الاخصر وعدم ثبوته ودخول الموحد الثانى لبعثة الرسول
صلى الله عليه وسلم فى الحاذرين مع انهم ليسوا بمرفوعين وتوهم كون
المراد الوحدة من طريق العدد وليس كذلك اذ هى غير مختصة به
بل هو لازم بين لكل جزئى حقيقى ولذلك قال فى القصة الاكبر والله
واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له ومراده
نفى المراد به لا نفى الوحدة العددية فانه كفر بفضله متعلق برفع
فيكون اشارة الى ان الرفع باختياره واحسانه لا على طريق الوجوب
عليه او ايجابه اياه او بالحاذرين ولا يمنع منه تعدد الحاذر الواحدة
بغير عطف لاختلافهما معنى اذ الاولى للالصاق والثانية
للسببية فيكون اشارة الى ان افعال العباد وان كانت قلبية
منه تعالى الا انهم والاول اقرب وان كان ابعد ويمكن ان يكون
من باب التنازع باضمار احدهما حذرا من التكرار فيحصل
الاشارتان مع ثالثة هى ذكر المنة ونفى العجب اللازم للمذهبين الباطلين



وخفض فى دركات النيران اوا ذل وحقر فالفعلان مجازان
من جهة الصيغة او المادة الشاكين المترددين فى وحدانيته
ويعلم حال المنكرين لطريق الاولى وجرهم الى الجحيم صلة للجر
فقط بعدله متعلق باحد الثلثة او على التنازع وتاجيجها
لاجل السجر ومعنى الثانى وهو ابعدها ان شكهم بخلق الله لا بخلقهم
وكون ذلك لخلق عدله لكونه تصرفا فى الملك اذ الكل ملكه لا ظلم لكونه
تصرفا فى ملك الغير ولا ملك للغير ثم للتراخى الزمانى او الرتبى الصلوة
والسلام والتحية والرضوان على خير الانام محمد المصطفى وصف
لاعلم وعلى تكرير على ليفيد نوع استقلال فيكون ابلغ وتمامه منهى عنه
اله وصحبه هو من الصاحب كالركب من الراكب وسيجئ الغر جمع الاغر
بمعنى الشريف وهو فى الاصل صاحب الغرة وهى البياض فى الجبهة
الكرام جمع كريم وفى ذكر الرفع والجزم والخفض والحمد والعدول براعة
الاستهلال وهى كون الفاتحة مناسبة للمقصود وقد اعتنى بها
المتاخرون وتكلفوا غاية التكلف وهى من المحسنات البديعة خارجة
من البلاغة ولما كان مبحث النحو عن الكلمة الواقعة فى الكلام من حيث
الاعراب والبناء بدا بتعريفها ثم بتقسيمها ثم بتعريف الكلام المركب
من اقسامها فقال الكلمة لفظ بالجنس والحقيقة من حيث هى هى والمساغ
للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها
للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة والتاء فيها

وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض او الكل
وانما التباين بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية وبين الجنس
واما الوحدة النوعية او الجنسية فليست من معنى التاء في مثلها بل اللام
احد معنييها في نحو خرجة واستراحة ومعنى صيغة فعلة بالكسر وقولهم
التاء في مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التباين بل الاختلاف
وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم ونحو تمرة وتمر بان الوحدة ماخوذة
في حقيقة الاولى دون الثانية ثم ان الكلمة والكلام ماخوذان
من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب ما اى شئ اذ
لا ضرورة الى التخصيص اذ الدوال الاربع تخرج بمفرد التم تخرج
بوضع او لفظ بقرينة شهرت كون الكلمة من قسم اللفظ ليكون
افيد ووجه العدول الاختصار على التقديرين فاذا جاز ارادة
اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به فنقول هو في الاصل بمعنى الرمي وفي
العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريف
المشهور دوري ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو
كون المراد مما في التعريف لغويا كما لا يخفى والحركات كيفيات للصوت
والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة وكلاما على مذهب
من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول الاحق
بالقبول والضمائر المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي
في حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها وموكرة ومعطوفا عليها

وتحوها فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع
عن تعريف الاسد ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها في نحو زيد
قائم جملة اسمية قائمة في حكم الكلمات وتاويلها لا يجدي والتحقيق
ان الكلمات المستترة فواعلها دالة بصيغها عليها بلا فاعل لفظ
اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم من ان
كل فعل وشبهه لا بد لها من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى
اسامة بالعلمية كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شئ او جوف
والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر
ان مراد من قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا انه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما
بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على
بعض فظن انه من مقولة اخرى فقال لا ادري من اى مقولة هو
وعلى بعض حيث قال انه ليس من مقولة معينة بل تارة يكون
واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت
اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه خفي على غيري قال بعض
الفضلاء لا ادري من اى مقولة هو قلت قولي بلغه انتهى
وهذا تبجح وغرور بما هو غلط فاحش اذ النحاة جعلوا المستكن
جزء الكلام وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك وما ذكرت

من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتبارى والمستكن
الحكمى وقد اعترف به حيث قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يحمل
النحاة الامور الخارجية جزء الكلام ولا قائمة مقام الالفاظ
وهذا فرية بلا مرية وضع الوضع المطلق تعيين شئ لشئ متى
ادرك الاول فهم الثانى للعالم به والوضع اللفظى نوعان شخصى
هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه ونوعى هو تعيين
هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند اطلاقه الوضع هو
الشخصى والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او منا
فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات والحركات عن الوضع غلطا
ومقتضيات الطبع وبقى الحرف لان احتياجه الى متعلقه فى الدلا
وفهم معناه لا فى التعيين والجعل المذكورين يحتاج اليه المستعمل
واما المجاز فلم يوضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا كذا ذكر الشريف
فى حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان
كل موضوع لمعنى يجوز استعماله فى غيره اذا وجد علاقة من العلاقات
المعتبرة ولكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل تنميه وضعا فلا
مشاحة فى الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الاستعمال يعمها
والمجاز والكناية مفرد حال من ضمير وضع وهو ما لا يدل جزء لفظه
على جزء معناه فخرج به المركبات كلامية او غيرها اعلم ان ههنا
ابحاثا ثلاثة غامضة زلت فيها الاقدام وتحيرت فيها الاقوام

لا بد من بيانها اظهارا للحق وارشادا للخلق فنقول وبالله التوفيق ومنه
التحقيق والتدقيق الاول انهم اختلفوا فى تعريف الكل زيادة القيود ونقصها
فالزمخشرى والمطرزى خمسا وهى لفظ دلالة معنى مفرد وضع وابن الحاجب
ومن تبعه حذفوا الدلالة استغناء عنها بالوضع والملخص حذفا لمعنى ايضا
اذ دلالة الوضع على المعنى وضع بها عليها وان كانتا التزاميتين
لذكرهم فى مفهومه كما سبق دورها بدل اللفظ بما وقد سبق وجهه
وتمييز الحق منها يستدعى مقدمة هى ان المعرف ثلاثة اما ان يقصد
به تمييز صورة حاصلة عما عداها فلفظى حقه ان يكون بمرادف
اوضح من المعرف عند المخاطب فيجوز التعاكس نحو القصاص القود فان
لم يوجد ذكر مركب لا يقصد به تفصيل بل تعيين المعنى فهو فى حكم المفرد
فيوصف بالترادف بعاد هذا تعريف اللفظ فقط لا المعنى فلذا
سمى لفظيا ويستعمله ارباب اللغة او تحصيل صورة فان كان فى الحقائق
الموجودة فاما بمجرد الذاتيات فحد حقيقى تام ان بجميعها وناقص
ان ببعضها والا فرسم حقيقى وتحديد الحقائق متعسر بل متعذر فان
الجنس فان الجنس شبيه بالعرض العام والفصل بالخاصة وان كان
فى المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرها سهل فان اللفظ اذا
وضع فى اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه فكان
ذاتيا له فتعريفه به يسمى حدا اسميا وما كان خارجا عنه كان عرضيا
له وتعريفه به يسمى رسما اسميا فتحديدها فى غاية السهولة كذا افاده

الشريف في مواضع من كتبه فنقول الزائد بعد تمام فالناقص ان قبل
اصطلاحه من كل وجه لكن نقص للاستلزام المذكور فالدلالة الالتزامية
مهجورة في التعريفات اكتفاء بالبعض لحصول التمييز عن جميع ما عداه
فحد ناقص والتام اولى وان لم يقبل اصلا وارد بحد يد الاصطلاح
فذلك وان كان لا مشاحة في الاصطلاح غير مقبول بلا داع
وان قبل بحسب التناول والتمييز للمحسب المفهوم بان قال المراد
تمييزه عن جميع ما عداه فذلك يحصل بما ذكرناه والاختصار مطلوب
فهذا كلام سديد لكن ينبغي ان يقتصر على لفظين نحو لفظ مفرد
او موضوع اذ الموضوع في المركبات هيئته وهي ليست بلفظ كما سبق
ولو سلم فالمتبادر هو الشخصي كما ذكرنا والتعريف يجب حمله على المتبادر
والثاني انهم اختلفوا في نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان وجه الاول
عدم دلالة جزء لفظه على معنى وعدهم من اقسام الاسم ووجه الثاني
كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم مركب من كلمتين قال الشريف
الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني لتحديدها باللفظة
كالزمخشري والمطرزي واشتهر بقواعد العربية ومقاصدها
وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذ اجعل علما كحيوان ناطق اوقل
وكذا كل متبوع مع تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيدا وحسن وجهه
لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على الجزئين معا نحو جاءني
زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا وفي السائر على الاول فقط والثاني

مشغول بالحكاية لا يتغير والحق عندي هو الاول لانهم عدوا باءه للالة
لجزء العلم على معنى اصلا فصار كزاي زيد فكما لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز هذا
ايضا ولو كفى دلالة قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وان المتبادر من دلت
ووضع لمعنى مفرد البقاء في الحال لا الانقطاع للاستصحاب والتعريفات
يجب حملها على المتبادر كيف وعبارة المفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع واتفقوا ان المتبادر من صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة
فيه فمن اراد ادخال جزء العلم فلا بد له من تعريف جديد وايضا
منع صرف مثل ابي هريرة وشهر رمضان مع كون العلم مجموع المضاف
والمضاف اليه صرح به الزمخشري في الكشاف وغيره وذا لا يكون
الا في معرب وان جزء العلم ليس بعلم بل لو كانا كلمتين وبقي
الاضافة صار العلم المضاف مع الاضافة وحدهما وحرج المضاف اليه
كما ذكر في عدم البصريين على انهما كلمة واحدة وا ما قولهم معرب
باعرابين فهم بدل الاعراب ما في آخر الاول فقط والثاني مشغول
بحكاية خاصة او عامة الا يرى ان معنى الاضافة لم يبق اصلا
فكيف يكون الحق علامة له وان الفاعلية انما هي لمجموع المضاف
والمضاف اليه لا لمجرد المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب
في آخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الاخر بالحكاية وكونه
كلمة معربة في الاصل وان صار الان جزء كلمة وذلك اولى من اهدار
الاعراب وجعله تقديريا ومحليا كما في تابط شرا علما وليس هذا

بابعض اعطا اعراب كلمة لكلمة اخرى مجاورة لها بمجرد كونها فى صورة الطرف
وان كان اسما حقيقة فى نحو جاء فى الضارب زيدا او وجال الا زيد وما
قديم لتركب كل اسم ركب من كلمتين فيشترك الالزام فلا بد من تاويل او نحو
حمل على المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك رح اطلاق الكلمة على اعم جزء
العلم للمجاز باعتبار استعمال فى عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال
كلمة الشهادة فمجاز مستعمل فى عرفهم ومستعمل فى اللغة والعرف العام واما
منا سبعة تلك بالتحديد بالالفاظ عند زعيم ابن الحاجب رح فى شرح
فليس [illegible] معنى اللفظ كان الكلمة [illegible]
معهودات بل بتخواه [illegible] ما يعد فى العرف واحدا فليس فيه عرف
ظاهرا بينما اعط الجنس [illegible] ظهر اضطرابه لكونه مبنى على
المنوى من اللفظ وان اراد ما يجرى عليه اعراب بعد تسليم دلالة
التبع على عدم وجوبها فى تعريفات ورودها فيه
فرع الوحدة خلاف الزوج نوع للحق وبطل ما يقولون والثالث
انهم اختلفوا [illegible] التاء التانيث والحق وحروف المضارعة وتا التنبيه
والتنوين ولام التعريف وحروف الاعراب وحركاتها وابعاضها
[illegible] الاول دلالتها اخرا على معان مفردة وجوازها خمسة ووجه الثانى

عدم استقلالها وجريان الاعراب على بعضها وتغير البنية ببعضها وهم يعنون
دلالتها على معان ويقولون دخولها وكونها جزء صار سببا لدلالة المجموع
وكانهم لم يذكروا الفاكرم وتضعيف كرم ونحوها من المزيدات لعدم
الاطراد واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة كلمات وان تغير البنية
بسببها لئلا يلزم تقدم الفعل بلا فاعل وان نحو ضرب وضارب ومضروب
كلمات وان دل هيئاتها على معان فلذا اعترضوا على تعريف الكلمة وتكلف
بعضهم بان المراد من المفرد ما لا يدل جزء من اجزائه المركبة على معنى و
بعضهم بانه تعجل لا يشعر به الحد فيفسد وقد عرفت جواب هذا الاعتراض
فيما سبق وفساد جعل الحركات كلمات واما ما عداها مما اختلف فيه فالحق
فيه التفصيل فتا التانيث ان كان مطردة باب جاز انتزاعها مع بقاء
الكلمة كما فى الصفات فكلمة والكظلمة فجزء والفا التانيث جزء ان فى الاسماء
كدعوى وحبلى واما فى الصفات نحو فضلى وحمراء ففيها احتمال الاطراد وعدمه
وعدم جواز انتزاعها مع بقاء الكلمة ولكن الاول اقوى دلالة من الثانى
لتخلفه فى نحو ضربت فكونها كلمة ارجح وحروف المضارعة مثلها احتمالا
ورجحانا ولكن ينبغى ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لما على نفسه
والالزم تقدم الفاعل على الفعل وتعدده فى البعض وياء النسبة
ايضا مثلها ان غيرت لكن الرجحان ههنا اشد لاتحاد معناها
مغيرة او غير مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين كذلك لو طرد والانتزاع
وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف للاولين وما حروف الاعراب

من التكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتانيث
من حيث نسبة وحالة بينة وبين الفعل فلا تدل
عليها ما لم يتم ذكر هما والا لم تكن حروفا ومن فعلن
من حيث قال من غير اضافتها الى الفاعل فاطال على كاهل

ففي التثنية والجمع كلمات الاطراد والاتفاق وفيما عداهما جزأ الاتفاق ثما

وهذا ما عندي والعلم بالحقيقة عند الله تعالى وهو راجع الى ما جرى في اللغة

بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل

بنفسه لو دل اى لو وجد جنس الدلالة لم بسبب ذكر غيره فقط

بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه بخلاف الاسماء اللازمة الاضافة

مثل ذي فان معناه مفهوم بدونه المتعلق لكن الغرض من وضعه

التوصل به الى جعل الجنس صفة لشيء فلو لم يحصل الا به فذكر المتعلق

في الحرف ليحصل الدلالة وفي الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وس عدم

دلالة الحرف بدونه المتعلق ان معناه غير مستقل بالمفهومية وللا

بالملاحظة بل الملحوظ منه حيث هو حالة بين شيئين والة لمعرفتها

حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى اسم مثلا معنى من قولك سرت

من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير

والبصرة والة لمعرفة حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه او به واذا لوحظ

ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه او به

معنى للفظ الابتداء وتقول ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم كذا

فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم او الفعل من غير قصد

لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة

ولو بمعونة بقرينة قيم والا لزم ان لا يوجد الحرف وجوابه محذوف

استغناء بما تقدم اى فهو حرف لما تقدم اذ للشرط صدر الكلام والا

اى وان لم يدل بجزء بان وجد دلالة ما بنفسه ولو تضمنية

فالام يصير كلمة تفعل اى فهو فعل سمي باسم مدلوله التضمني فاندفع

بتقريرنا ان يقال ان اراد بالدلالة المطابقية لزم كون الفعل

حرفا لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فللجمع

غير مستقل لا بد في دلالته عليهن من ذكر الفاعل كما بينه الشريف

في رسالته وان اراد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على

الحرف مع صدقه على الفعل ولا مجال لارادة الالتزامية وان

اراد اعم لزم ما لزم في المطابقة هذا ولكن في قرينة الحصر خفاء

لو اقترن اى ما وضع مفردا وضعا اى اقترانا وضع او زمان

وضع او موضوعا باحد الازمنة الماضي والحال والاستقبال

ولما كان فصل الفعل من الاسم بالدلالة على احد الازمنة

بالهيئة وظاهر هذا لا يفيده بل يقتضي اقتران لفظه وليس كذلك

لا بد من التأويل اى ليدل على اقتران معناه التضمني هذا للشريف

رحمه الله اولو اقترن نفسه بدلالة احد الازمنة او دالة

بان اشتمل على هيئة دالة عليه وهنا لي وهو اظهرهما واقل تكلفا

واقرب للمراد وبقوله اقترن خرج ما لم يدل على الزمان اصلا

نحو رجل وضرب وما دل على نفسه نحو امس وغدا والان وزيادة

وضعا ليدخل الافعال الانشائية المستلزمة عن الزمان بحسب

الاستعمال كبعت وبعت كذا قبل ويكره اه يقال هو دالة على الحال

والاستقبال اذ الانشاء احداث ما لم يكن وليخرج اسما الافعال
لكونها منقولة عن المصادر والاصوات والظروف واسما
الفاعل والمفعول لكون دلالتها على الحال المتبادر منها غلبية
الاستعمال وعلى الاخيرين بالقرائن كذا قيل وهذا مشكل لقولهم
انها في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجازا بالاتفاق والمتبادر
من امارتها وصلح ان معنى في الحال وفي الاستقبال في الكائن وفيها
لا في الدلالة عليها والامارة قد تتخلف ثم التحقيق ان اشتراط
الحال بدلالة العقل مثلا مفهوم الضارب من قام به الضرب
لا يصدق على المعدوم وان جميع الاسماء مصدرا او مشتقا وان
مثلهما في كونها في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجازا لاقتضاء
مفهوميهما الوقوع فاستعمالها في الاستقبال مجاز باعتبار
الاول واما في الماضي المنقطع ففيه خفاء واختلاف فظهر
ان دلالة الاسماء بحسب الوضع على الزمان وان فهم في بعضها
عند فهم معانيها عقلا واستعمالا وذا غير معتبر وباحد الازمنة
في اصل الوضع ولو سلم الكثرة ان فالدال على اثنين دال على
واحد واقوى الاشكال بمثل الماضي والمستقبل اذا لم يرد بهما
الزمانان اجاب ابن الحاجب في الايضاح بامرين احدهما
ان المستقبل والماضي يراد بهما نفس الزمان فاذا قيل للفعل
مستقبل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف للكثرة والثاني

ان دلالتها على الزمان من حيث المعقول كقولك الاستقبال
والمضي والانتظار ونحوها بالوضع واجاب الرضي بان لفظ الماضي
ليس موضوعا للحدث الذي مضى من الزمان بل لكل ماض
في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال
اقول لا وجه لذكر الحال ههنا اذ هو خارج بالاقتران كما مر
افلا يقال ضرب حال مثلا بل حالي نجلاء فيها واعلم ان الشراح
قيدوا الوضع بالاول لئلا يخرج نحو نعم وبئس مما انسلخ من الزمان
ونحو ليس مما انسلخ من الحدث ولا يدخل اسماء الافعال فان الوضع
فيها متعدد فيلزمهم نحو يزيد علما ويمكن ان يقال تعدد الوضع
لا يعتبر في مختلفي الحقيقة بل وضع كل يعتبر مستقلا والكلمة جنس
وما تحتها من الثلثة انواع بقي ان يقال لم صار يزيد بالنقل
والوضع الجديد اسما ولم يصر اسما الافعال فعل ونحو نعم وبئس
اسماء مع تحقق النقلين والوضعين في الكل ويمكن ان يقال
لما لم يبق بين المعنيين في نحو يزيد مناسبة واشتراك في شيء
اعتبر المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف
الاخيرين فلم يقطع مع ملاحظة المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة
والشركة فلم يغير حكمه ولو قال المعنى لو وزنه على زمان لكان
احضروا ظهر وادفع واجمع ولما اراد المعنى لا يجاز فحذف
تعاريف انواع الكلمة والتنبيه عليها الموجودين في الكافية

واكتفى بما افهم من دليل الحصر ذكر خواص الفعل والاسم فيه فلن تغيير
ترتيب الكافية فقال وما خص به اى بعض ما خص بالفعل لا كله
مجموع الاشيا الستة بناء على ان حق المبتدا التقديم مع ما يتعلق به
على الخبر وان الواو داخل على الجزء كقولهم السكنجبين خل وعسل
وما لا على الجزئى كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من للتبعيض
والا فلا دليل على بعضية المجموع وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد
فى غيره اما شاملة بجميع افراده اولا ولا حد لا يكون الا شاملا ولا
ينتفع بها اكثر منه ولكنه اشرف وانفع فى نفسه فلذا قدم
فحذف الدخول الواقع فى الكافية لعدم الاحتياج اليه اذ
يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مط
والخاصة المنطقية لا تصدق عليها لاشتراط الحمل فيها قيل
وجه الاختصاص كونها لتحقيق الفعل او تعليله او توقعه
او تقريب الماضى وشئ منها لا يتحقق الا فى الفعل وفيه بحث لانه
ان اريد بالفعل الحدث فعدم التحقق مم وان اريد المصطلح
ففاسد الا بتقدير مضاف نحو حدث الفعل وذا لم يعرف
الا من الاختصاص اذ لم يجز به الواضع فيلزم الدور قالصواب
فيه وامثاله الاستقراء ليس الا والجوازم حرفا واسما قيل
لاختصاص الجزم به فيه انه لم لا يجوز ان يختص عملها لانفسها
كما ولا وقيل لانها انما لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر

فلا

ولام الملك او لتعليق الشئ بالفعل كادت الشرط وكله لا يتصور
الا فى الفعل وما فيه والصواب مر والسين وسوف قيل لدلالتها
على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل فيه انه ان اريد لا يمكن
وجوده فمم وان اريد ما لم يوجد فغير مفيد للمطلوب بل عدم الدلالة
بعد الامكان ادعى الا ترى الى قولك ضرب زيدا غدا مراد
والمرفوع البارز المتصل احترز بالمرفوع عن المنصوب فانه
يعم الثلثة ضربه والضارب به على رأى وانه وعن المجرور
فانه لا يوجد فى الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم
الفعل والاسم نحو زيد ضرب وضارب وبالمتصل عن
المنفصل فانه ايضا يعمهما ووجه الاختصاص قصدا لاختصار
فيما يكثر استعماله والتاء الساكنة فى الاصل نحو ضربت
وضربتا وهى انما زادها ليتوهم تعلق اللام بالساكنة
موضوعة لتأنيث ما اسند اليه فضلة فضمير اسند راجع
الى الفعل او نائب الفاعل اى وقع اسنادا اليه فلا ضير
فى اسند ولم يقل لتأنيث الفاعل مع كونه اخصر ليشمل نائبه
لكن لو قال المسند اليه لكان اظهر واخصر يعنى انها حرف
دال على التأنيث لا مسندا اليها والا لزم تعدد الفاعل فى نحو
ضربت هند والتأويل البعيد وجه الاختصاص انهم قصدوا
تمييز الاسم والفعل فى ادوات التأنيث بالتحريك والتسكين

والفعل لثقله وكثرة استعماله اخف بالسكون والاا ي فان لم يقترن
وضعا باحد الازمنة بعدان وجد دلالة ما بنفسه فاسم
اى فهو اسم من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه فى كونه
مسندا اليه فيصدق على نحو رجل وزمان وامس ورويد
وماض ومستقبل ومما خص به اى الاسم تذكر ما قلنا فى الفعل
اللام اى لام التعريف لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها
وما عداها كلام الابتداء وجواب لولا يختص بالاسم وفى
عبارة المص اختيار لمذهب سيبويه من كونه حرفا التعريف
هو اللام الساكنة فقط كما ان حرف التنكير هو النون الساكنة
وزيدت الهمزة للابتداء دون مذهب الخليل من كونها كهل والمبرد
من كون الهمزة فقط زيدت اللام لدفع لبس الاستفهام قيل وجه
الاختصاص كون الفعل خبرا وحقه التنكير وهذا مع كونه قاصرا
يفيد الاولوية لا الامتناع لنحو زيد اخوك وقيل لما تعاقب التنكير
والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علاميتها فلما لم يكن فى الفعل
علامة التنكير لم يدخل عليه اللام فيه ان اللزوم مم كيف ونحو صه
ويا رجلا لا يدخله اللام ونحو افعل لا يدخله التنوين فان قيل
منعه منع الصرف قلنا فكذلك فى الفعل مانع سنبينه وقيل انما
لتعيين المعنى المطابقى المستقل وهو لا يوجد الا فى الاسم ورد
بانه قد يكون لتعيين المدلول الالتزامى نحو عندى الاسد الاكبر
اى الاديم

وقد يكون

وقد يكون للتضمنى كما فى الصفات فانها تدل على الحدث والنسبة
والذات والملاحظ الاولين من التعريف وهذا مردود بان دلالة
الاسد على الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له وقد
صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازى مطابقية وان كان فيه شبهة
وقولهم ولاحظ اه ان اراد من حيث هما قيدا لذات فعدم الحظ
مم فان التعريف فى الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه
الحسن نعم يرد عليه مثل ما مر ان اشتراط المطابقة انما عرف من
الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه والجواب قيل لانه اثر
الحرف وهو الافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به
فلا يدخل الا اياهما والمضاف واللفظية فرع المعنوية وهى
الحرف المذكور وقيل لما اراد وا نقص اعراب الفعل حطا للفرع
عن رتبة الاصل اختاروا الحركة التى لا يعلها والتنوين لانه
اما لتمكن مدخوله اى تقرره واصالته فى الاعراب الذى لا يوجد
فى الحرف والفعل متطفل فيه او لتنكيره ووجهه الوجه الاخير
من لام التعريف وفيه ما فيه قيل هو مختص بالاصوات واسماء
الافعال او للعوض عن المضاف اليه ويجىء اختصاص الاضافة
او لمقابلة نون الجمع على راى من جعل نحو عرفات غير منصرف
والزمخشرى يصرفها لعدم تحتم التاء للتانيث ومنعها لتقدير
اخرى فصار كالنعامة فلا يكون الا فى جمع المؤنث السالم

تحرير الابر

سوى الترنم يقال ترنم بكذا اى دفع صوته به مطربا مغنيا وهذا
التنوين يستعمل فى القوافى للتطرب والمشهور انه مايلحق القافية
المطلقة اى المتحركة التى تولدت من حركتها احدى حروف المد بدلا
عنها لان حرف العلة مدة فى الحلق فاذا ابدلت عنها التنوين يحصل
الترنم لان التنوين غنة فى الخيشوم وقيل سمى به لان حرف
الاطلاق يصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين
اشعارا بترك الترنم بخلو التنوين عن المد واما مايلحق القافية
المقيدة اى الساكنة فيسمى الغالى لخروج الشعر بواسطته عن الوزن
فكأنه لخص ارادكليهما لانهما يدخلان الفعل ايضا قال اقلى اللوم
عاذل والعتاب وقولى ان اصبت لقد اصابنى وقال قاتم
الاعماق خاوى المخترق بفتح ما قبلها تشبيها بالخفيفة
ويكسر للساكنين وهذا زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق
والجواب انه فى غاية الندرة فلا يراد عند الاطلاق والاسناد
اليه الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص
ح معلوم عقلا فلا يفيد الجزئية وان معرفته بعد معرفة
الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة واضطرب الشراح
فى التفصى قال الفاضل الجامى والمراد بكون الشئ مسندا اليه
قيل فى حاشية اغاضر الاسناد اليه بالاسناد الى الشئ باارجاع
ضميره الى ماهو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد

اقلال من الاقلال وهو عند الاكثار

الى الكلم

الى الاسم اه اقول بين كون الشئ مسندا اليه والاسناد الى الشئ
تباين وان تلازما وجودا ومعنى الثانى كونه مسندا بعم الفعل
والاسم والذى عندى ان مراد الجامى ارجاع الضمير الى الاسم باعتبار
جنسه الاعم للتخلص عن الاشكالين وقال الهندى والاسناد اليه
اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
دون الصنفية المستفاد من اليه المختصة به عقلا فيفيد الجزئية
فاعرف انتهى يريد ان الاسناد مطلقا نوع والاسناد الى الكلم
صنف منه ومعلوم الاختصاص هو الثانى لا الاول وردّ
بان الاول ليس بمختص وقيل الضمير راجع الى اللام لكون اسناد
بمعنى مسند فمعناه ومما خص بالاسم المسند اليه اى هذا القسم
لا يوجد الا فى الاسم والخاصة تطلق على المحمول وغيره وكما يقال
الضحك خاصة الانسان يقال الضاحك خاصة الانسان
فيه ان المسند فى المسند اليه ليس بمفعول بل فعل فى صورة المصدر
يكون بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل الذى فى صورته بل لا معنى له ولا وجه
لان يقال ايضا اريد بالمصدر صورة المفعول التى قد يكون فى
صورة المصدر فالوجه هو الاول ودجر الاختصاص قيل
لان الفعل وضع لان يسند الى شئ فلو اسند اليه لزم ان يكون
مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة وردّ بمنع فساده مستندا
بمثل اعجبنى ضرب زيد عمرا والجواب ان المراد بالاسناد

13

النسبة التامة وقد بين هذا الرد في مواضع من كتبه بان
النسبة التامة منفردة عن غيرها بنفسها مع طرفيها الا ترتبط
بشئ اصلا والجمل الواقعة خبرا او حالا او صفة لا تشتمل عليها
وان نسبة المصدر والصفة ليست تامة فظهر الاستحالة
وقيل ان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل
مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان اراد بفقط انه لم يوضع
لان يسند اليه فلا يفيد وان اراد انه وضع لان لا يسند اليه
فهو ولو سلم فانما يعرف من الاختصاص وكانه اخذ من كلام الشريف
حيث قال بعد الرد السابق والاولى ان يقال ان الفعل وضع
لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا اليه ولا
يخرج عن وضعه قرارا وفقط ظنا منه انه يرد عليه الرد السابق
اعني منع الاستحالة لو لم يزد ونقض معنى مصدره وهو خبط الجواب
وتحصيله ان الفعل موضوع للاسناد مفهوم مصدرا الى شئ
والمسند اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه يلزم الخروج
عن الوضع اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم
معا في حالة واحدة والاضافة اى كون الشئ مضافا اذ اللفظية
فرع المعنوية المفيدة للتعريف او التخصيص المستدعيين
استقلالا لا في الملاحظة واما اختصاص كون الشئ مضافا اليه
فقد علم من اختصاص الجر وبخويوم ينفع الصادقين الصحيح

ان المضاف

ان المضاف اليه الجملة فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه وايضا
هي اما من المعلوم فصفة المضيف والمجهول فصفة المضاف
فلا وجه لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس
بقياس ولذا ذكرت في الاسناد والاختلاق اللفظي دليل
المعنوي ثم ان المصنف قدم في دليل الحصر والاجمال الحرف
ثم الفعل طلبا للايجاز وتدريجا للانتقال من الادنى الى الاعلى
فالاسم اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من
مجرده ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام من
مجرده والحرف ادنى منهما لانه لا يكون مسندا ولا مسندا اليه وقدم
في التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل تقديما للاشرف فالاشرف
ولما فرغ من بيان اقسام الكلمة شرع فيما تركب منها فقال الكلام
لامه كلام الكلمة ما شئ او الشئ الذي وجد له الاسناد وهو
ضم كلمة حقيقة او حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث
يفيد السامع فائدة تامة وهي التي يصح السكوت عليها
بان لا يبقى للمخاطب انتظار الى المسند والمسند اليه وبه خرج
غير المسند فاخرجه بقوله من اسمين حال من الضمير المجرور او
فعل معه اى مع الاسم وانما انحصر فيهما لان الاسناد يقتضي
المسند والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا منهما والفعل لا يكون
مسندا اليه والاسم الواحد في حالة واحدة لا يكون الا احدهما

والتركيب الثنائي ستة ولا يوجدان معا الا في هذين القسمين
فههنا ابحاث غامضة كما في الكلمة لا بد من بيانها وتمييز الحق منها
ليصير الطالب على صراط مستقيم ويرجع اليه من هو في ضلال قديم
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول في الفرق بين الجملة
والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس النزاع
لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد بل فيما انه هل يفهم من استعمال
المتقدمين في كتبهم وتعريفاتهم الفرق اولا بعد عدم تنصيصهم
على شيء فالحق انه وان فهم من ظاهر عبارة بعضهم الترادف يجب
صرفها عن الظاهر اذ لم يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع
خبرا او حالا او صفة او شرطا او جزاء مما ليس فيه نسبة
تامة في الحال وان كان في الاصل او ان ذهب في الحال مما ذكر ولم يوجد
فيه اصلا كالمصادر والصفات مع مرفوعاتها فلا يسمى جملة ايضا
واشترطوا في الكلام ان يوجد فيه الاسناد في الحال فيلزم ان
لا يكون له اعراب اصلا اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير
كما سبق ولهذا تراهم يقولون الجملة التي لها من الاعراب كذا ولا
يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب والثاني في اقسام الجملة
بعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وبعضهم
ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية ايضا
فيها وضربهم اوسطهم اذ لو استحق بمجرد اعراض الشرط الخروج

والافراد

كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم في الجملة اعني في بعض الاوقات
وبعض الاشخاص ولذا مثلوا لعدم الافادة بالاوليات والمحسوسات
نحو النار حارة وبعضهم زاد والمقصود احترازا عن نحو حدث
النائم ولا ضرورة لاخراجه قال ابو حيان لا يشترط في قصد المتكلم
بل يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب
وبعضهم زاد والذات لتحترز عن الجمل التي في حكم المفرد كالواقعة
خبرا فانها لا يقصد لذاتها بل لغيرها فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم
وقد عرفت ان تلك الجمل لا اسناد لها في الحال بل في الاصل والمتبادر
ما في الحال ويجب حمل التعريفات على المتبادر فلا حاجة الى الذات والرابع
في تقسيم الاسناد وهو اما الانشائي او الخبري والانشائي كل ما لا يكون
لنسبته الذهنية خارج تطابقه او لا تطابقه بل يكون نفس حدوث
النسبة وهذا معنى ما يقال الانشاء ايجاد ما لم يكن كالامر والنهي
فان معناهما اعتبار طلب الفعل او الترك من الفاعل يحصل ذلك لنفس
الصيغة بخلاف الخبر فانه الذي يكون لنسبته خارج تطابقه فيكون
صدقا او لا تطابقه فيكون كذبا فلا يتصور ذلك في الانشاء والاسناد
الخبري ثلاثة لانه اما ان يفيد ثبوت شيء لشيء نحو زيد قائم او كقولك
عمرو ليس زيدا قائم يسمى حمليا او ثبوته او سلبه عنده نحو ان خرجت
فانت طالق والسماء قد قربت بطالق فيسمى اتصاليا او ثبوت
النقيض او سلبه عند نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا

الافادة

وليس لنا ان يكون العدد زوجا او زوج زوج فيسمى انفصاليا و
ليس في طرفي الاخير اسناد وحكم بل في المجموع ففي الثاني يحكم
بانفصال الجزء الثاني للاول ولد او سليد وفي الثالث
بانفصال احدهما عن الاخر ومنافاته له او سليد والجزء الاول
منهما بجميع اجزائه مسند اليه فيسمى متقدما والجزء الثاني كذلك
اي بجميع اجزائه مسند ويسمى تاليا فصدق موجبتها انما يو
يتحقق اللزوم والمنافاة وكذبهما بعدم التحقق وسالبتهما
على العكس والاعتبار لصدق الطرفين وكذبهما لو اعتبر
فيهما الحكم الحملي مثل قولك ان كان للرحمن ولد فانا اول
العابدين كلاهما صادق مع ان الطرفين لو اعتبر فيهما الحكم
الحملي كانا كاذبين فاذا عرفت هذا عرفت ان الكلام قد
يتركب من اكثر من كلمتين وان الطرف قد يكون جزء مسند
مثاله الآية السابقة تشتمل على اكثر من عشر كلمات بعضها
حروف وكلها اركان حتى لو حذف بعضها لم يوجد الاسناد المق

و لو وصح

والانفراد لا استحق باعتراض التردد مثل اما ان يكون
العدد زوجا او فردا او لحنية او الحالية او نحوها فيكثر الاقسام
جدا وانما الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقاما وانتقل
الضمير منه اليه وجعل العمل للظرف وكذا اشترط البصريون
فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا ملفوظا ولا مقدرا
فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان يجعل قسما برأسه
والثالث في زيادة القيود في حد الكلام بعضهم زادوا
مفيدا اي للسامع علم ما لم يعلم وجعلوا نحو اسماء فوقنا غير
كلام استدلوا عليه بقول سيبويه الكلام تطلق على الجملة المفيدة
ومراد سيبويه بها والله اعلم اعلم اشتمالها على النسبة التامة
التي يصح السكوت عليها كما بينا ولزمهم ان يخرج جميع القضايا
بعد المعرفة عن الكلامية حتى كلام الله وفساده لا يخفى كذا
الاسناد المق وما ذكر للمصر اقل ما يمكن ان يتركب منه عالم
الاسناد ولا يفهم هذا من عبارته بل تقتضي ان يوجد دائما
في القسمين المذكورين لكون من اسمين حالا كما بينا
بخلاف عبارة الكافية فانها عبارة عن هذا الاقتضاء فالوجه
ان يقول الكلام ما له الاسناد واقله اسمان او فعل مع والخامس
ان ما عدا المسند والمسند اليه من جهة الاعراب من الفضلات
كذلك هل يدخل في حقيقة الكلام ام لا والظاهر من كلام المص

ا ي الفضلات كما يدخل المسند والمسند اليه
في حقيقة الكلام

والزمخشري حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
على الاخرى يقتضي الحرف وظاهر عبارة الكافية يشعر الدخول والحق
فيه التفصيل فان كان مفيدا كالاستثناء يكون ركنا من الكلام يتوقف
الاسناد والحكم عليه ذكر والا فلا فاذا لم تحقق الاسناد قبل المغير
لزم التناقض في الاستثناء المتصل ووقوع الطلاق على جميع النساء
والعتق على جميع العبد في قوله جميع نسائي طالق الا زينب وجميع
عبدي معتق الا زيدا والملزوم باطل والملزوم مثله فاعلم ذلك
ينفعك مواضع شتى ومن هذين البحثين عرفت مجرد زيادة
حقيقة او حكما في حد الاسناد لا يكفي للجمع لان طرفي المتصلة
والمنفصلة لا يمكن التعبير عنها بالمفرد كما بين في المنطق ولا يكونا
في حكم الكلمة وكذا نحو ما جاءني القوم الا زيدا بل فائدة جعل
نحو حسق مهل ودين مقلوب زيد فقط والمانع من الكلمة
والكلام واقسامها شرع في بيان الاسم وقسمه اولا فقال وهو
اي الاسم معرب لو اختلف اخره راجع الى الاسم لا المعرب وهو
من اعربته اي اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار المعاني
لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل لوصفه والمراد
باخر الاسم ههنا هو الحرف الملفوظ اخرا عند الاضافة
ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قائمة
وياء بصري وواو مسلمون على المختار بخلاف التنوين ونون التثنية

والجمع بالعامل فيخرج ابون واخوك هذا ظاهر في الاعراب بالحركة
لانتقال الاسم من السكون اليها واما في الاعراب بالحروف
فتشكل لوجودها قبل العامل مثلا نحو مسلمون ومسلمين صيغ
موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة
المذكورة اما تقول مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول مسلمان
مؤمنين مصلحين وكذا التثنية وملحقاتهما والاسماء الستة
المضافة فمسلمون ومسلمين مترادفان في اصل الوضع الا ان الواضع
شرط استعمال الاول عند رود الرافع والثاني عند
عند الناصب فكذلك التثنية والجمع فمن هذا ظهر ما في قول من
قال في تفسير اختلافا لاخر ذاتا او صفة ومن قال ان هذان
وهذين والذان والذين صيغ موضوعة ليس اصلا فيها
من العامل بل من الوضع فيكون مبنية بخلاف التثنية والجمع فيكونان
معربين والذي عندك في حل الاشكال ان حروف الاعراب
قبل العامل ما يفيد الدلالة على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع و
التثنية وبعد العامل كلها دال على المعاني الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث في الحرف الاخر بسبب العامل صفة
هي الدلالة كما يحدث بسببه في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة
الدلالة على المعاني المقتضية فالاعراب يحصل من العامل اما ذاتا
وصفة معا او صفة فقط فحروف الاعراب قبل العامل ليس باعراب

وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب من حيث هو اعراب لا يكون
الا بعد العامل وان نحو هذان وهذين معربان وان كان مفرداتهما
وجمعاهما مبنيين لان التثنية لما كان لفظها قياسيا مطردا عاما
اراد وا ان يجعلوا كلا على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على
هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بنائه من عشر واما نحو هو
واياه فالاختلاف فيه ليس في الاخر بل في المادة والصيغة والمجال
لجعلهما اعرابان وان دلا على المعاني الموجبة لان الاعراب وصف
في الاخر وهما اصلان وهما هو سبب بناء المضمرات عندي اعني
انهم استغنوا بدلالة نفس اللفظ عن دلالة الاعراب فظهر ان
المراد باختلاف الاخر اختلاف صفته فقط لكن تلك الصفة قد يكون
حركة وقد يكون دلالة والله اعلم بالصواب ولو كان ذلك
الاختلاف تقديرا مقدرا والاختلاف المقدر اما كما بعده في الحال
ودجوده في الاصل وهو في الاعراب التقديري او بوجوده
في الحال لكن في الاخر فيقدر فيه كالاعلام المضافة فان الاختلاف
فيها موجود في الوسط وهو اخر المضاف فيقدر في اخر المضاف اليه
اذ قد عرفت انها كلمة واحدة على المختار ومحل الاعراب اخر الكلمة
لكونها دالة على المسمى والاعراب على صفة المتاخرة عنه ولا يلزم
نحو جاءني غلام زيد او رجال الازيد لان التقدير فيها
في نفس الكلمة لا في الاخر فبذلك افترق التقديري والمحلي فان قلت

فيلزم

فيلزم كون اعرابهما لفظيا وقد حكموا بان اعراب جميع المبنيات
محلي قلت اللفظي ما وقع في لفظ مالم الاعراب وفيهما ليس كذلك
وان اردت به ما وقع في لفظ ما فيجامع المحلي والا اي وان لم يختلف
اخره بالعامل فمبني اي فهو مبني وانواعه اي الاعراب الدال عليه
معرب لا الاختلاف وان كان اقرب واظهر لان المختار ان الاعراب
نفس الحركات والحروف لا الاختلاف لانه علامة من حقها الظهور
والادراك بالحس رفع ونصب وجر ولم يذكر الجزم لانه من
اعراب الفعل والقصد في الاسم سمي بالرفع لان الاصل فيه
الضمة والواو وعندهما يضم الشفتان ويرتفعان والاصل
في النصب الفتحة والالف وعندهما يفتح الفم فكان الفم شيء
ساقط نصبته لفتحك اياه والاصل في الجر الكسر والياء
وعندهما يجر الحنك الاسفل فظهر من هذا وجه تسمية الاعراب بالبناء
ايضا اعني الضم والفتح والكسر مجردة او مع التاء وتخصيص المجردة
وهم واما وجه الاختصاص فتقدم اعراب البناء لانها من حيث
الذات ولذا تطلق على كل حركة غير الاعرابية بلا قرينة وعليها
مع القرينة واعراب الاعراب من حيث الوصف اعني الدلالة
ولذا لا يطلق على غير الاعرابية وضم الشفتين وفتح الفم وكسر الذقن
مقدم على ضمها ونصبه وجر هذه التفرقة عند البصرية والكوفية
تستعملوا احديهما مقام الاخرى بلا تنبيه مراد المص اختصار الكافية

بقدر ما امكن مع اشتماله ما فيه مع زيادة ليسهل حفظه ويكثر نفعه
فمما نقص ان ظهر الاستغناء عنه مع حصول اصل المراد كما في قوله وهو حرف
لو دل الخ فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكافية بلا اخلال للمتن فلا حاجة
الى التنبيه عليه وان لم يظهر فلا بد من التنبيه وكنا ما زاد
ان ظهر نفعه والا فالتنبيه وههنا قد زاد فائدتين دليل الحصر
وتعريف المبني ونقص تعريف المعرب والاعراب مع بيان مدلولات
انواعه والعامل ولفظ اختلاف واخر العامل وجه نقص الاول
ان المقصود الاصلي من تعريفه ان يعرف افراده فيجري عليه الاحكام
وهذا لا يحصل الا بمعرفة المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب
فذلك يقتضي تقديم المبني كما فعله صاحب اللباب واما تعريف
ابن الحاجب فلا يفيد هذا الغرض مع اختلاله في نفسه لانه
اطلق المركب والمراد جزء المركب او المركب مع الغير تركيبا يتحقق
معه عامله واراد بالمشابهة المناسبة التي توجب البناء
وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل على جميع انواع المبنيات واراد
بمبني الاصل الحرف والماضي والامر وكل ذلك للقرينية عليه فالتعريف
في غاية الاختلال فيجب تركه والاكتفاء بما يفهم من دليل الحصر المعرب
على اي قسم من اقسام الاسم يطلق وكذا المبني وحوالة تمام المعرفة
على بحث المبنيات ووجه الثاني حصولها من مجموع قوله وانواعه
الخ وقوله فالمفرد الخ وقوله المرفوعات الفاعل الخ ووجه الثالث ان معرفة

العامل

العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها
وتعريف ابن الحاجب موقوف على الحقوق والمقتضي والاول انما يعرف
بمعرفة جميع اقسام الفعل والاسم والحرف العاملة والثاني اقسام
المرفوع والمنصوب والمجرور فان قلت المفهوم غير الافراد فالموقوف
هو الثاني دون الاول والمعرف بالعكس كما ان تعريف الانسان
بالحيوان الناطق لا يتوقف على معرفة جميع اقسام الحيوان والناطق
بل يحصل بمعرفتهما قلت نعم فيما امكن معرفة الافراد حين العرض
كالمثال المذكور واما اذا لم يمكن كما فيما نحن فيه فلا فتدبر وجه
الاخرين ان اختلاف الاخر بعامل خاصة شاملة واختلاف
العوامل مفارقة لعدم وجوده في مجموع والشاملة اولى مع
اخصر ولما بين انواع الاعراب اراد ان يبين انواع المعرب
بالنسبة اليه ليعلم اصناف الانواع ويترتب على ترتيب اللف واول
الاصناف لاولا الانواع فقط والثاني للثاني ان وجد الثالث
للثالث وان لم يوجد الثالث للثالث فالثاني للثاني والثالث
وبهذا استغنى عن رفعا ونصبا وجرا فالمعرب اما بالحركة او الحرف
اللين وكل اما بتمامها او تمامه او بعض منهما فالاقسام اربعة
واشار الى الاول بقوله فالمفرد ولما كان هذا تفصيلا لما سبق
عطفه بالفا لكونه مرتبة بعد الاجمال ويسمى هذا ترتيبا ذكريا
نحو قوله فاما الذين اسودت الاية وقوله تعالى فقالوا

ان ابنى من اهل الاية والمراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى وللجموع
بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر لانه لا يطلق فى الاصطلاح الا على الجمع
وهو ما تغير بناء واحده المنصرف قال فى ايضاح المفصل فسروا
المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبهه
بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف فلا يرد الا سماء
الستة واما الجواب بانها ملحقة بهما وفى حكمهما فلا يدخل فى المفرد
فغاسد لان الالحاق انما يكون فيما كان فى حكم الملحق به من كل
وجه كلا واثنين وكعشرين واولى ولو اريد بالمفرد ما سبق مع
زيادة وما ليس فى حكمهما ولو بوجه فهذا مع كونه خارجا عن المعانى
الاربعة تقابل المضاف والمركب والجملة والمثنى والمجموع وعدم
القرينة غير معقول اذ فيه اخراج عما يشاركه فى الحقيقة فى بعض
الاحكام مثل كون الاعراب تاما واد خالا فيما يخالفه فيها بعد
المشاركة فى كون الاعراب بالحروف مع مخالفته فى خصوصيته
وكذا الجواب بان العقيقة مهملة او ان الاستغراق يوجب اشتمال
الافراد والاشتمال الاحوالها فاسد اذ الغرض ضبط اعراب انواع
المعرب واصنافه للاعراب وذا لا يحصل الا بالاستغراق للافراد
والاحوال والا يبقى مهملات لا يعرف كيفية اعرابها على ان
اشتمال الافراد لا يستقيم ايضا فى ذوات ان الاصل فى الاعراب
الحركة لخفتها وعدم الشركة لئلا يختل الغرض فان الواحد اذا جعل

عدم

علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة
اخرى فاكان على هذين الاصليين اعنى المفرد والمكسر المنصرفين
لا يحتاج الى علة وبناء وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليها
بالضمة اى ملابس بالضمة مرفوعا والفتحة منصوبا والكسرة
مجرورا نحو جاءنى زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت
بزيد ورجال والقسم الثانى اعنى ما يكون ببعض الحركات نوعان
الاول ما يكون المتروك فيه الفتحة واشار اليه بقوله والجمع المؤنث
السالم لما سبق فى المكسر وهو ما زيد فى اخره الف وتا للجمع مؤنثا
واجزه او مذكرا نحو قوله تعالى الحج اشهر معلومات والتسمية
بالمؤنث باعتبار الاصالة والغلبة ملابس بالضمة مرفوعا
والكسرة منصوبا ومجرورا نحو جاءنى مسلمات الخ وحمل نصبه على الجر
ليكون على وتيرة الاصل اعنى المذكر السالم على ما سيجئ والنوع
الثانى ما يكون المتروك فيه الكسرة اشار بقوله وغير المنصرف
سيجئ ملابس بالضمة مرفوعا والفتحة منصوبا ومجرورا احمل
جر على نصبه لانه لما شابه الفعل على ما سيجئ منع منه ما لم يكن فى
الفعل اعنى التنوين والكسرة للجر بنائب النصب دون الرفع
لكونها علامة الفضلة والرفع علامة العمدة والقسم الثالث
ما يكون بتمام حروف اللين واشار بقوله والاسماء الستة الآتية
لو كانت مكبرة زيادة على الكافية احترازا عن المصغرة فانها بالحركة

20

اقول هو داخلة في المفرد المنصرف فلا حاجة الى الاحتراز
كما لا حاجة الى الاحتراز عن نحو ابا لدخوله في المكسر والاعن نحو
ابوين وابين لدخولها في المثنى والجموع ويمكن ان يقال
دخول هذه الالفاظ بخلاف المصغر فان المبتدئ يتوهم اشتراكها
مع المكبر فلا بد من الاحتراز والا فلا حاجة الى ذكر مضافة
الى لان المفردة داخلة ايضا في المفرد المنصرف مضافة جزئا
او صفة الى غير الياء أي المتكلم بقرينة الاضافة ملحقة بالواو
مرفوعة والالف منصوبة والياء مجرورة وانما جعل اعرابها
بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة في حال الاضافة سماعا بخلاف
نحو دم محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف نحو العصا فانها شبهت
الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع والساكن
اخف من المتحرك فانقلب الحال هنا بسبب العارض فصار الحرف
اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة
حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين اخرا محلا للاعراب
بحذف اللام نسيا بخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا
فلم يشبه الزائدة فكان جزءا محضا من الكلمة والاعراب
وصف فتنافيا ولما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون
ياء عاد الى اصل الحركة والاى وان لم يكن مكبرة مضافة الى
غير الياء بان كانت مصغرة نحو اختيك او مفردة نحو اخ

او مضافة

او مضافة الى الياء نحو اخي فلا بسته بالحركات لفظا في الاولين وتقديرا
في الثالثة تلميح في اللغتين وهو الكسر لاجل الياء وهذا مذهب البعض
وعند البعض الى الياء مبنى وهذا مستغنى عنه لظهور دخول هذه الاشياء
بعد الاحتراز في المفرد المنصرف ثم ذكر كيفية اضافتها هنا استطرادا
لئلا يجاز وفي الكافية ذكرت في اخر المجرورات تقابل الملخص ومعها
اي مع ياء المتكلم يكون الاسماء الستة ابى واخى وحمى وهن وفم قريب
زوج المرأة فلا يضاف الا اليها وهني الهن الشيء الذي يستحيى
ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة
منقوصات واويات لا يرد لامها عند الياء وفي اصله قوم بدليل
قوله صدقت اي نسيا ثم قلبت الواو ميما وجوبا في حال الافراد
وقليلا مع الياء والاكثر بقاؤها وادغامها في الياء ولذا قال وفي
بادغام اكثر استعمالا منه اي من فمي وفتح فا الفم مفردا ومضافا
احترازا عن فمي فاه الكسر فيه متعين اكثر منها اي الضم والكسر
المفهومين من الفتح ودو تخفيف مقرون بالواوين حذف اللام
يضاف الى الجنس اضافة لازمة لانه وضع وصلة الى الاوصاف
باسم الجنس ثم ذكر اللغات الغير المشهورة فقال وجا الحركات الثلث
بدله اي الحروف الثلث للاعراب لفظا بلا تشديد ولا رد لام ولا
زيادة همزة لان الاصل في العطف الاتباع ويعلم حال الاثبات
لظهوره وخولان في المفرد المنصرف غيرا اي في الاسماء الستة المكبرة المضافة

الخ غير يأ لدخول المقابلات الثلث فى قوله والا فبالحركات سوى ذى
لكن لا قرينة للاستثناء الا ان يجعل امتناع الحذف فيه وبقاء المعرب
على حذف واحد فتقول هذا ابك واخك وحمك وهنك
وفمك الخ وجاء القصر اى جعلها مقصورة كعصا نحو هذا اباه
واباك واباى واخا واخاك واخاى وفما وفماك وفماى
الخ والتشديد اى تشديد الاخر نحو هذا ابٌ وابَّكَ وابِّى
وفمٌ وجاء اخٌ كدلوٍ نحو هذا اخٌ واخوك واخوى
الخ وجاء حمٌ كدلوٍ وحمِيٍّ بالهمزة مكان الواو مطلقا قيد للقصر
والتاليات يعنى مفردة او مضافة الى الياء او غيرها وكل هذه اللغات
مذكورة فى الرضى وغيره مع زيادة الاتشديد حم فلم اجده
والقسم الرابع اعنى ما يكون ببعض حروف اللين نوعان ما يكون
المتروك فيه الواو واشار اليه بقوله والمثنى ويسمى حده
واثناه وكذا اثناه وثنتان وكلا مع اتصال الضمير
ملابسة بالالف مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة وكلا مع غيره
اى مع غير الضمير ولو قال مع الظاهر كان اظهر كما لا يخفى على الحاكم
التقديرية والنوع الثانى ما يكون المتروك فيه الالف واشار اليه
بقوله والجمع المذكر السالم وهو ما لا يتغير بناء واحده بأن
الجمعية والتغيير فى سنين وارضين وبنين وقلين من
الشواذ بعد تحقق الجمعية والكوجمع ذى من غير لفظه وباب

عشرين

عشرين يعنى نوع عشرين فانه اشتمل على ملحقات الجمع من العدد وهى
ثمانية الفاظ ملابسة بالواو مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة
ووجه عدولها عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه فى الاسماء
الستة واما عن الثانى فالاحتراز عن اللبس فى الاحوال الثلثة
فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز
الذاتى والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه
ضمير التثنية فى نحو ضربا ويضربان والواو لكونه اخت الضمة
اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع فى الياء ففتحوا اما قبلها
فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية
والجمع لم تمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجر والنصب لم يمكن
لحاق التنوين الدال على تمكن حذراً عن الساكنين فزادوا
نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم يسقط مع اللام والوقف
والى الثانى سقطت بالاضافة عملا بشبهين وكسروها فى التثنية
وفتحوها فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد يزول العلامة الاولى
باعلال نحو مصطفين ووجه الحاقا بثنين واخيه ظاهر
لانها كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا وكلتا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى
فراعوا فى الاضافة الى المضمر اللاحق بالاصل والالحق جانب
اللفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل
فى الاعراب والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا

ومعنى وكذا اولو وعدم التنوين لزوم الاضافة ولما ذكر فى تقسيم
الاسم الاختلاف التقديرى اراد ان يبين مواضعه ليعلم ان
ما عداها لفظى واما المحلى فمخصوص بالمبنيات على زعمهم وقد بينا
ما هو الحق فقال وعصا اى واعراب نحو عصا اى الاسم المعرب
الذى فى اخره الف مفردة وان حذفت للتنوين ونحو غلامى
اى معرب بالحركة اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت او قلبت
ونحو قاض اى ما فى اخره ياء مكسور ما قبلها ولو حذفت التنوين
فى كل حال سوى حال نصبه وقد يسكن ياؤه فيه اى نصبه
تسكينا كما يتحرك اى مثل تحريكه جرا اى مجرور اللضرورة الشعرية
متعلق باحد الفعلين وتقييد الاخير يفهم من التشبيه ويجوز
ان يكون من التنازع كقوله ما اه رأيت ولا ارى فى مدتى
كجواريك يلعبن فى الصحراء قيل ثبت العرش فى الرفع ايضا وكقوله
وغرق الفرزدق شر العروق حيث التوى كابى لا زند ونحو
مسلمى اى كل مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم رفعا اى مرفوعا
والحكمى بناء نحو خمسة عشر علما على الاشهر واعرابه مفردا
كان نحو من زيد يقول ضربت زيدا ونحو جاءنى من عمرتان او مركبا
نحو جاءنى زيد وهل زيد علمين ولو كان ذلك الحكى جملة نحو ثابط
شرا علما فالصحيح انه معرب اعرابه تقديرى وقيل مبنى كما قبل
العلمية والمثنى كاثنا مع ما اى لفظ اوله ساكن يعنى يجئ بعده

متصلا به رفعا مرفوعا نحو جاءنى مسلما القوم وفى نصبه وجره
تحرك اليا بالكسر لفتحة ما قبلها والاسما الستة للعربية بالحروف
والجمع المذكر السالم معنى مع ما اوله ساكن لابد من استثنا بعض
المنقوص فانه تحرك فيه الواو بالضمة واليا بالكسر لفتح ما قبلها
بسبب الاعلال واعرابه لفظى فى الاحوال كلها نحو جاءنى مصطفو القوم
الخ مطلقا قيد للكل سوى ما خص اى حال كونه غير مقيد بحال او زمانا
او اعرابا مطلقا تقديرى خبر وعصا اعلم ان الاصل فى الاعراب هو
اللفظى لانه من شانها لعلامة الظهور فان منع فى الباقى فقط
فتقديرى والا فمحلى ومجموع ما ذكر الملخص ثمانية نقص وزاد من
عبارة الكافية ولم يحصر وخرج اشيا وهذه اربعة يحتاج الى
البيان اما الاول فالمانع فى المقصورة تعذر الحركة على الالف وعند
الحذف للساكنين مقدر كالملفوظ لانسى كيد وفى الثانى وجوب
الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وبعده تعذر اجتماع الحركة
والسكون والحركتين مثلين او ضدين ولم يمكن جعل الكسرة
والفتحة اعرابا بعد ورود العامل وان قال البعض كما امكن
جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده فى التثنية والجمع
لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للسنادان
ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا يوجبه نحو غلامك
وغلامه وحالتى المنقوص لزوم التسكين لاستثقال الحركتين

على اليا المتحركة ما قبلها بخلاف الفتح وفي رفع نحو مسلمي لزوم القلب
والادغام واما النصب والجر فلفظي بياء مدغم وفي المحكي لزوم
اشتغال الاخير بالحكاية فصار كالثاني وفي رفع المثنى لزوم
حذف الالف للساكنين لتقدر تحريكه وفي الاجزاء لزوم
الحذف ايضا لتقدر التحريك في البعض واستثقال التحريك
للزوم الحركتين الثقيلتين في الاكثر واما الثاني فلفظ
فيما تقدر او استثقل والملفظي فيما عداه وجه الاولين
التداخل لانه ان اراد قبل الاعلال فما سوى غلا في مستثقل
واه اراد بعد الاعلال وتقريره فالكل متقدر فانه لو تحرك
اليا في القاضي وعاد الواو في مسلمو واليا في قاضي مع الحركة
لزال الاعلال كما اذا عاد الواو مع الحركة في عصا وفرق
بعضهم بان موجب التقدير في المنقوص ونحو مسلمي لاستثقال
الموجب لحذف نفس الاعراب او قلبه وفي المقصود لانو جب
الاستثقال حذف الحركة التي هي الاعراب بل يوجب قلب محله
الفا فبعده يحتاج الى التقدير للتقدر فالموجب التقدر
ليس الا واحد اذ قد صرح بان المقلوب يمكن اولا بتليه
عربيته ويسهل الانقلاب ثم يقلب وكون السكون بالعرض
لا يفيد ويمكن ان يقال مراد ابن الحاجب الحال مع قطع
النظر عن الاصل والاعلال فتحريك الالف ملفوظة

او مقدرة

او مقدرة والمتحرك بحركة اخرى متقدر وتحريك الساكن وقلب
اليا واوا ممكن مستثقل والتحريك الملفظي للياء المقدرة في قاضي
واه كاه متقدر الكن لما كانت كثيرة العودة كانت في حكم الملفوظة
بخلاف واو جدول المستثقل فاه قلت تحريك الساكن مع السكون
متقدر فكاه كالمتحرك فاي فرق بين القاضي وغلا وقلب الياء
واوا كقلب الالف واوا واي فرق بين العصا ومسلمي قلت السكون
عدم حركة الحرف فلا يمنع قبول محله اياها واوا فلو قائل اصلا بخلاف
الضد والمثل وقلب اليا، واوا احداث نفس الاعراب وقلب الالف
واوا احداث لمحله ثم يحتاج الى احداث حركة فالمراد تعذر الاعراب
بالذات بلا واسطة شيء وضم ما قبل الواو ليس من شرط
الاعراب بل المناسبة وهذا نفيس دقيق ووجه الثالث ان
اعراب المعرب منحصر فيهما على زعمهم فيما اشار اليه فيما سبق بقوله
ولو تقديرا اذ لو وجد فيه المحلي وهو ادى من التقديري لقال
ولو محلا فاذا انحصر التقديري في ثمانية كان ما عداها لفظيا
فلا حاجة الى الذكر واما الثالث فالاربعة الاخيرة والتسكين
والتحريك الضروريان ويمكن ان يدفع الاولى بان المحكي داخل
فيما تقدر ولم يجر في الاثنين والثلثة الاخيرة في الاستثقال
ولم يجر ايضا في الاثنين واما الرابع فالمعرب بالحركة الموقوف
بالسكون نحو احمد ومسلمات وضاربة مطلقا ونحو زيد وعمرو

وجرا والمدغم كبرا كما قرأه ابو عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين
ونحو بارئكم بتسكين الهمزة في قرأه ابو عمرو ايضا وما يتبع حركة
اخر حركة غير اعرابية نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قرأة
ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قرأة ابي الحسن البصري رحمه الله
ومنه تابع المبني على لفظة يا زيد الظريف ومنه لجر الجوار كما ايضا
وقد صرح الدماميني في شرح مغني اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية
ولا بنائية بل للمناسبة والاعراب مقدر انتهى فيكون التسمية
بالجر للمشاكلة واما عبارة الكافية فشاملة اكثرها بلا
تكلف ومعه كلها ولما ذكر فيما سبق غير المنصرف احتاج الى بيانه
مع انه احكاما أخر لا بد من معرفتها وبه يعرف المنصرف فوجب
لان الاعدام يعرف بالملكات ثم لو فسر بما لا يدخله الكسر والتنوين
لانعكس الامر لكنه دوري اذ الغرض من التعريف معرفة المبتدي
وتمييزه حتى يجري الاحكام ولا فائدة معتدا بها في مجرد معرفة
الاصطلاح بعد معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بين الشارح
هذا نصرة لابن الحاجب في تعريف المعرب وقيل لما كان غير المنصرف
اقل ضبطا اذ به ينضبط المنصرف ايضا على قياس الاعراب
التقديري واللفظي ورد بان القلة في الافراد والتعريف
للمفهوم والجواب ان المقصود الاصلي معرفة الافراد اذ الاحكام
تجري عليها لا على المفهوم وضبطها بالانواع والاصناف اسهل

في الاثر

في الاقل والتعريف وسيلة ومقصود بالعرض غير المنصرف سمي
لانه اقبل على الفعل بالمشابهة فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف
ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المنصرف فانه اسم صرف ولذا سمي
امكن ما شئ او الشئ الذي وجد فيه في ذلك الشئ الجمع ترك
التعريف مستقلا وعد الاسباب والامثلة استغنا بالتفصيل
الآتي مع ان ذكر العلة التقريبية في التعريف مخل به وقدم ما قام
مقام العلتين لقوته واخر الحكم اذ التفصيل من تمام تعريفه
وحكم الشئ يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا قدم فيها الحكم
على التفصيل لكن اخر بعض الاحكام عنه والمناسب الجمع كما فعله
المصنف رح والمراد بالجمع المعنى المصدري لا اسم اللفظة ولو كان
ذلك الجمع موجودا في الاصل لا في الحال كصنا جي علم الجنس الصيغ
منقول من جمع صنجر بمعنى عظيم البطن مبالغة في عظم بطنها
او في التقدير بان لم يكن جمعا لا في الحال ولا في الاصل لكن قدر
وفرض حفظا لقاعدتهم كسراويل فانه غير منصرف في الاكثر
مع انه مفرد حقيقة فقدر انه جمع سروالة حفظا لقاعدتين
اختصاص هذا الوزن بالجمع وعدم منعه بدونه وهذا كتقدير
العدل في عمر ولم يلتفت الى الحمل على النظير لعدم النظير وهذا
من زيادة العلامة ان اجيب عنه بجعله جمعا حكميا وجعل الجمعية
اربعا خاليا واصليا وتقديريا وحكميا على انه رد بلزوم الحاد

الشرط والمشروط وان كان مردودا بان الشرط لغير الحكمي اذ هو
مستغن عنه بنفسه مع انه لا يلزم ان يكون ما هو شرط الشيء شرطا
لما هو نفسه كحركة الخنصر والهواء للفظ دون المستكن وبان المشروط
هو الموزون فالشرط الوزن او الكون عليه وشرطه اي الجمع في منع الصرف
نوع وزن خصائص ومراديل او وزن نوعها اذ الشخصي يختص بهما
وبما اوجز وبما اشكل كلامه حيث ادرج المثالين في الشرط والمراد
الوزن التصغيري لا التصريفي لئلا يخرج نحو مساجد ومصابيح
وينبغي ان يقول ولو في الاصل ليدخل نحو دواب وجوار على الصحيح
وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى
وتكرر الجمعية في البعض بغيرها حال من الوزن لان المعنى ومنع وزن
خصائص وصفته اذ لا يتعين شخصيا لما مر وجعله خبرا بعد خبر يحتاج
الى كون والمعهود كائن وغير بمعنى لا كقولهم جئت بغير مال والا
يلزم اشتراط اتصال شيء غير الهاء للوزن ولا يفهم اشتراط
عدم الهاء بطريق الموافقة اذ الاتصال بشيء يغاير شيئا
لا يتأتى في الاتصال به والمراد بالهاء الحرف الدال على التأنيث
غير الالف بطريق عموم المجاز والقرينة شهرة استعمال الهاء
بهذا المعنى عندهم اعني العرف الخاص كما ان القرينة في الوضع
قدمي دار فلان العرف العام لا يأبى عن المجاز بالأول والحقيقة
مرادا بها الموقوفة لعدم شمولها الحالتين فيخرج نحو فواره ويدخل نحو

فوازنة

فوازنة وملائكة وجه الاشتراط كونه بلحوق الهاء على زنة المفردات
كراهية فيضعف ولما كان مذهب البعض كون تا التأنيث
كلمة برأسها مطلقا على ما بيناه لم يتغير الوزن المشروط عنده فاحتيج
الى تغييرها ولكن ورد نحو مدائني فانه منصرف مع وجود اشتراط
فاضطرب الشراح في القضية قيل هو مفرد محض ليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل واما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف نحو فوازنة
وقيل بانتزاع التأنيث خرج عن الصيغة المعتبرة وبنائها على
جعل الياء جزءا والصحيح خلافه لما بيناه وايضا يلزم استدراك
بغير هاء لانه كالياء بل الفرق فنحو فوازنة خارجة عن الوزن
المعتبر وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق بين الواحد والجنس نحو
تمرة وتمر ودرهم ودرمي حاصله يرجع الى عموم المجاز بعلاقة
الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة وعدم كون تا نحو فوازنة
ويا مدائني للفرق فيلزم ان يراد بالهاء الحرف الذي يجيء في بعض المواضع
للفرق وهذا لا يفهم من الهاء اصلا ولا فيه علاقة معتبرة وقيل
ان الكلام فيما تحقق جمعيته باقية على حالها ومثل هذا لا يدخل
يا النسبة واذا صار علما زال جمعيته كخضاجي ومدائن وجاز
دخول ياء النسبة فح لا يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد صار
كالمفرد في لحوق ياء النسبة وحاصله ان ضمير شرطه للجمع
الحالي وفيه انه يلزم اهمال شرط الجمع الاصلي وهو عدم دخول الياء

وقيل المراد بالجمع بجميع حروفه وفيه ان الاعتراض بمدائن في مدائني
وهو جمع في الاصل بجميع حروفه الا ان يجعل الياء جزء وقد علمت حاله
فظهر لزوم ذكر الياء مع الهاء وعلى ما اخترنا من كونه تأنيثا امثالها
جوزه وياء النسبة كلمة برأسها مطلقا يحتاج الى ذكر الياء دون التا
واما اذا تخلع عن الياء معنى النسبة نحو كرسي وبختي فلا نزاع
في جوزيتها فلذا منع جمعها الوجود الوزن وقيل صرفه اي سراويل
ارجاعا للقريب وقيل وجهه عدم الجمعية فيبطل اختصاص الوزن
والتخلص اما بجعله عجميا او جعل النادر كالمعدوم ومثل جوار
كل حال سوى نصبه كقاض اختلفوا في مثل جوار في الرفع والجر
قيل منصرف لان الاعلال اخرجه عن الوزن فصار كسلام
وقيل لا لان الياء مقدرة للاعراب ومنع الصرف مثل في كونه حكما
لفظيا وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين عوض عن
الياء والممنوع ما للتمكن وحذف الياء لثقل الاعلال الذي
لتصحيح الصيغة على منع الصرف الذي لتصحيح احوالها والغالب
الاصلي في الاسماء الصرف وما نظر بعد الاعلال الى حال الصيغة
وجدت مستحقة بمنع الصرف فحذف تنوين الصرف واولى
عوضا عن الياء وجعل هذا التنوين الذي للصرف في الاصل
عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المص محمول على هذا فالغرض
من التشبيه اثبات الياء لينتج عدم صرفه لاشباهه اعراب



لانه تقدم يريدان وجه التشبيه مجرد كون الياء مقدرا الصرف
ولكون الاعراب مقدرا واظهر من هذا قول بعضهم بحسب الصورة
يعني حذف الياء وثبوت التنوين هذا والمتبادر من المتشابهة
المذهب الاول وقيل لفظ يجوارى اي جعل جر كنصبه بتقديم
منع الصرف على الاعلال كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى
موالي وهذه لغة مستهجنة وانما استعملها الفرزدق مع
فصاحته لملاءمتها للهجو والف التانيث معطوف على الجمع بتقدير
مضاف اي ما صدر الف التانيث مقصورة نحو حبلى وممدودة
نحو حمراء قيل انما قامتا مقام العلتين للزومهما الكلمة وضعا
مثلا لا يقال جمل بخلاف التاء فانها لزمت بعارض كالعلمية
اقول ان ارادوا عموم السلب في التا فينقوض بنحو ظلمة
اذ لا يقال ظلم بعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالف
نحو ذكرى وضراء وان ارادوا مجيء التا للفرق مطردا في بعض
الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة في
افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن
ليس بقوي الا ان ينضم اليه قلب التاء في الوقف هاء وهي حرف
خفي كانه معدوم فغلب مفارقة التا وندر مقارنة الالف
فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ولما فرغ من الكلمات التامة
لمنع الصرف شرع في الناقصة فقال او اثنان من العلمية قدرها

اشتراطها في الاكثر وعدم اشتراطها بشيء ولما كان ما عدا العلمية من المعارف
غير معتبر جعل العلمية نفس السبب لاشتراط المعرفة التي هي السبب كما فعل
ابن الحاجب ايجازا وقصر المشتقا ونظرا بن الحاجب ظهور الفرعية
للتنكير في المعرفة اكثر منه في العلمية والعدل من عدل عن الطريق
الى ظل مثلا مال والمعدول من الحذف والايصال وهو في اصطلاح
النحاة خروج اى المعدول المدلول بالعدل باعتبار مادته الاصلية
ولم نرجع الى الاسم لانه مع بعده لفظا لا يشمل نحو ثلث واخر وصحرا
واس على رأى الا ان يراد بالضمير الثاني الذات دون الوصف
عن صيغته ترك الاصلية لدلالة الاضافة اذ اصلها للعهد
والاصلية هي المعروفة المشهورة والمراد بالصيغة اعم من الافرادية
والتركيبية ليشمل ما سبق لكن لابد من اعتبار الوحدة لئلا يكون
صيغتين او صيغا فلا يتناول اصول ما قدر فيه الجار فان
عمل الاول في الثاني يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمعرف
باللام وخرج من هذا التعريف ما حذف منه اصل او قلب
لانه نقص وهدم لا خروج وصيغ المشتقات والمصغرات نحو
اصلية لها ماخوذة من صيغ اصلية للمشتق منه والمكبر ونحوها
فلا نقض والمراد بالاصلية ان يقتضيها القاعدة من غير معارضة
بكلها في الاصالة فلا يشمل اصول المغيرات القياسية واما
الفرق بين اخر عند من جعله معدولا عن الالف حيث منع وبين



امس في اللغة الفصيحة اعني البناء على الكسر حيث لم يمنع عن الصرف مع
تحقق العدل فيها فحذف معنى اللام كلفظه في الاول ولما صار نكرة
واعتبارا وجعل جزء من المعنى في الثاني ولذا صار معرفة وامية
تعريف سحر مع كونه غير منصرف عند الجمهور فللعلمية التقديرية
او التعريف اللام غير معتبر في منع الصرف بالاتفاق وعند البعض
مبني على الفتح لتضمن معنى اللام واما ضحى وعشية ومساء وبكرا
معينات منصرفات لعدم سبب غير العدل ولم يحتج الى
تقدير العلمية واما عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنا
معناها لجواز اظهارها والمتضمن لا يظهر واما نحو متى وكيف
واين فليس لها صيغ اصلية بل مجرد تضمن معنى حرف الاستفهام
فلذا بنيت واما المقدر فكالملفوظ فيما مر مستفاد من لفظه
المقدر ولم يجعل جزء من شيء فلذا لم يبن وبقي غير القياسية
من الجموع الشاذة وغيرها مما لم يذكر خروجه داخلة في الحد
ولا حاجة لنا الى اخراجها الآن يوجد فيها علة اخرى مع كونها
منصرفات لم يثبت الا ترى اه الرضي جعل الغايات وضحى وعشية
ومساء وبكرا معينات معدولات لكن بنى الاول لوجوبه والتصرف
الباقي لعدم انضمام سبب آخر وهذا لان التعريف لمطلق العدل
فكان كالوصف والتانيث فانهما يوجدان في ضاربة مع انصرافها
وانما لم يبين العدل في المبنيات والمصغرات لعدم الاش

ومن هذا سقط تكلف بعضهم بان العدل كله تقديري
والمنقسم انما هو الاصل فما وجوده محقق بلا شك فعدله تحقيقي
والا فتقديري وهذا مع كونه حرفا لاجماع النحاة وجعل سبب
من الاسباب اعتباريا محضا منقوض بخواخر وجمع فان اصلها
مقدر لم يستعمل قط وبخمر فان اصله اعني عامر محقق بلا شك
فعلى زعمه يجب ان يقول ما وجد فيه دليل على ان الاصل فيه
شيء اخر فعدله تحقيقي والا فتقديري ويجعل المحقق هو الدليل
لا الاصل اللهم الا ان يريد بتحقق الاصل تحقق دليل اصالته
وبتقديره تقدير اصالته تسامحا وسبب وقوعه في هذه
الورطة عدم ذكرهم العدل في المغيرات الشاذة وقد عرفت
وجهه جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة
فعل واسماء فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ
وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل فجمعاء شاذ والسبب الاخر
الوصف الاصلي على الاصح وان كان ذلك الخارج تقديريا
مقدرا كعمر فان خروجه من عامر لم يدل عليه دليل لكنه قدر
حفظا لقاعدتهم من عدم المنع الا بعلتين او ما في حكمها
ولا بثنى ولا بجمع اي غير بالاستقراء كما غير كلاهما او كلهم
والوصف وهو كون الاسم والا على ذات مبهمة باعتبار معنى
معين هو المقصود الاصلي اي الثابت في الوضع احتراز عن

التعارض

العارض بحسب الاستعمال كاربع في مررت بنسوة اربع وعن المتوهم
كاعمى للحية اذ الاصالة لا تثبت بالشك والتوهم ودخل في الاصل
ما زال بغلبة الاسمية كاسود فلا يحتاج الى التقييد بعدم ضررها
ولا يعتبر الوصف الاصلي مع العلمية فلا يلزم منع حاتم اذا سمي به
وهذا تخصيص للوصف الاصلي ولو لم يذكر لفهم الاعتبار وجه عدم
الاعتبار ان الوصف يقتضي الابهام والعلمية التعيين يجب وضعها
ويقبح اعتبار المتضادين في حكم واحد اعني منع الصرف والتانيث
اي بالتا بقرينة سبق العلمية لفظا او معنى وشرطه اي شرط التانيث
بالتاء بلا قيد في منع الصرف العلمية ليصير لازما لان الاعلام
محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان فيكون
الثاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم وهذا
الشرط كاف في وجوب تاثير اللفظي لقوته بظهور العلامة وفي
جواز المعنوي لا في وجوبه ولذا قال وذا اي التانيث المعنوي
لان ذا ليس الا القريب يؤثر في منع الصرف وجوبا اي تاثيرا وجوبيا
او تاثيرا واثرا واجبا او وجوب منع الصرف لو كان ذلك المعنوي
متحركا الوسط او معجمة اي ذا معجمة او اعجميا او زائدا حرفه على
الثلاثة الاحرف وجه هذا الاشتراط ضعف التا المقدرة
فلا يقوى قوة الملفوظة الا بقيام شيء في اللفظ مقامها ولو
بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها

اشار بالاولين الى ان معنوي مطلق
على حذف المضاف او الموصوف وبالاخير
الى انه معنوي به على حذف الموصوف او
حا
الحرف محله على الاول ضعف التا المقدرة في اقتضاء
التانيث لعدم ظهورها فتامله

في عقيب مع وجوبه في نحو قديرة وتحرك الوسط قائم مقام
الرابع بدليل وجوب الحذف في جمزى مع جواز حبلوى والنجمة
وان لم يكن مؤثرة في الثلاثي الساكن الوسط على الاصح فلو اقل
من تقوية التانيث ولضعف هذين لا يؤثران الا فيما في مسماه
تانيث بخلاف الرابع واما حديث مقاومة الخفة فلا طائل له
اما اولا فلان تاثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا
فلعدم لزوم التثقيل لها كيف والعلمية والوصفية والعدل
لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الظاهر واما ثالثا
فلان انصراف نحو قديم وماة وجوارا علما للمذكور يدل على
ان مدار الاشتراط وعدم ضعف التانيث وقوته اذ الخفة
والمقاومة بيتان في الحالين والمسمى به اى المذكر الذى سمى
بالمعنوى لو كان تانيثه اى ذلك المعنوى اصليا بان لم يحتج
الى تاويل غير لازم والا فمنصرف بكل حال ككل مكسر بغير تاء فان
تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله بالجمع وهذا
القيد زائد على الكافية ولا بد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب
اذا سمى به مذكر شرطه اى غير التانيث في منع الصرف او على التخدام
ولا يجوز ان يراد بالموصول المعنوى لخلوه عن اشعار ذكوة
المسمى الا ان يجعل نائب الفاعل ضمير المذكر ولم يسبق له ذكر
بوجه الزيادة على ثلاثة احرف لغاية ضعف التانيث

اى شرط تانيث اسمه بيان

ح فلا يقوية الا القائم مقامه بالذات والمابين حال تسمية
المذكر بالمؤنث المعنوى كان مظنة جلجان الخاطر بمعرفة حال
العكس فقال زائدا على الكافية ولو سميت مرة مقابلة لقولهم
والمسمى به والخطاب غير مناسب لم ويحتاج الى تقدير ولو قال
ههنا والمسماة او فيما سبق ولو سمى به لكان احسن بمذكر اى
بلفظ مذكر مثل جعفر وحسن وزيد منع ذلك المذكر من الصرف
حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة او منعا مطلقا ومنع ما
عدا الثلاثي ساكن الاوسط اتفاقي ومنعه مذهب المحققين
كسيبويه وخليل ووجهه رفع اللبس فقوى اعتبار التانيث
بهذه الضميمة فوجب المنع بخلاف نحو هند فهي باقية على
الضعف اذ لا مقوى لفظيا ولا معنويا والنجمة وهي كون
الكلمة غير عربية في الاصل وشرطها في منع الصرف العلمية اى
كون محلها علما في اول استعمالها اى استعمال محلها او على التخدام
سواء كان علما في العجم ايضا كابراهيم او اسم جنس كقالون
فانه في العجم بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع رح فظهر
الخلل في عبارة الكافية وما وجه به من التعميم للحقيقي
والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز وللاقرنية لعموم المجاز
والاقران يقال ان العلة في هذا الاشتراط بقاء النجمة
بحالها وظهورها بعد تعرف العرب بادخال لام التعريف

والاضافة والتصغير والتغيير فيكون كالكلمة العربية فيضعف العجمة
فلا يؤثر فيها العلة بعينها موجودة في نحو قالون فيلحق نحو ابراهيم والالة بهذا
ولكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده ههنا خفاء لا يخفى والزيادة
اي زيادة حروف محلها على ثلاثة احرف او تحركه الاوسط نحو سقر وشتر
فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب جعل العجمة كالتانيث
المعنوي بدليل اعتبارها في ماه وجود فيجوز في نوح الوجهان كهند
فهذا للزمخشري وقد يفوه بان التانيث حقيقي وله علامة تظهر
في بعض المصغرات والعجمة امر اضافي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم
من اعتبار التانيث في نحو هند اعتبار العجمة في نوح واعتبارها
في نحو ماه للتقوية لا لاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع صرف
في نحو نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في عجمة
صلا بخلاف التانيث لان اعتباره في التانيث لقيامه مقام
الرابع القائم مقام التا فيقوى بوجود الثالث في الجملة وهذا
لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى سد مسدها شئ فلو وجه
للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد
والعرب يراعون الاوزان الحقيقة ويكثر وجودها في كلامهم وتقوية
الزيادة في العجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا
للثقل في لغة العرب الاترى الى كثرة نحو محمر بخلاف الرباعي
وهذا مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثالث

اعتباره

اعتبار بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب ابن الحاجب ومن
تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة في نحو لمك
اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن الفعل وهو هيئة يوجد في الفعل
فلذا عبر على التركيب لبساطته ومناسبته للعجمة من حيث انه دخيل
في الاسم لا اصيل ولا يجمع وزن الفعل بالعدل بالاستقراء بين هذا
للحكم ههنا الايجاز وليقبل الذهن ما سيجئ من قوله ولو نكر ما فيه الخ
بلا تردد واختلاج شبهة ولانه من احكام وزن الفعل وعدم جمع
العدل به وان كان من احكام العدل يعرف من هذا ولم يعكس
لان الحوالة على المعلوم اولى وشرطه في منع الصرف ان يختص ذلك
الوزن به اي بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا
عن الفعل والعجم نحو ضرب مجهولا ومشدد العين او يكون في اوله
اي في اول موزونه زيادة اي وصف هو زيادة كزيادة الفعل
او في محل اوله زائد كزائدي الفعل المحقق او في اوله وزن الفعل على
الوجهين مجازا بالحلول والمراد بزيادة الفعل ما له نوع اختصاص
باول الفعل يعني حرف اتين غير حال من الزيادة قابل للتاتي في اخره
وانما اسند عدم القبول للزيادة لكونها سببا لم في البعض الاتي
ان زيادة الهمزة للتفضيل او الصفة سبب لاستنافي صيغة
للمؤنث بخلاف نحو قائم وحسن ووجه اشتراط تاكيد المشابهة
والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق بقابل او غزاي لمنع

بخوبقم صح

عن قبول التا باعتبار السبب الاخر في منع الصرف فلو قيل باعتبار
غير السبب لم يضر كاسود اسما للحية السوداء فان سبب
الاخر فيه هو الوصف الاصلي وباعتبار لا يقال للمؤنث اسود
بل سوداء وباعتبار الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية
اسودة والاسمية ليست من السببية في شيء بخلاف يعمل وادبر
فانهما يقبلان التا باعتبار الوصفية يقال ناقة يعملة واعرة
اربلة والوصفية فيهما وان لم يكن مؤثرة لم تخرج من السببية
وهذا زيادة على الكافية لا بد منهما كما رأيت والتركيب قيل هو
جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك العلمية فالاولى
ان يقال ضم كلمتين او اكثر ولا بد في تأثيره في منع الصرف من
اشتمال اسمين في الاصل لان نحو النجم و بصري علمين منصرفان
ونحو من زيد وان زيداً ويزيد مع الضمير اعلاما محكيات فلا يظهر
فيها منع الصرف وقد اضاف في زيادة هذه على الكافية والعلمية
في الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا التعليل
اولى من قولهم ليتأتى من الزوال فيحصل له قوة واما قول بعضهم
او ليتحقق السبب الثاني ففاسد للاشتراك وعدم التعيين وعلم
الاضافة في الاصل لان الضدين لا يكونان اثرين لغير مختار
فان النار لا تؤثر الا حرارة والماء الا برودة والمؤثر في منع نحو
شهر رمضان وابي هريرة ليس التركيب لتحقق السببين بدونه

وعدم

وعدم الاسناد نحو تأبط شرا وزيد قائم علمين لان الجملة محكية
على حالها فلا يظهر فيها منع الصرف قيل لا بد ان يقول وعدم كون
الثاني صوتا نحو سيبويه فانه مبني ولا متضمنا بحرف العطف
نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقاء البناء دون منع الصرف ولا معربا
قبل العلمية نحو ضارب زيدا وجوان ناطق علمين واجيب عن
الاولين اما بانهما مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات
وفيه نظر لانهما محكيان على البناء والاصح ان الجملة وان عدت
من مبنى الاصل اذا صارت علما كونها معربة محكية فاظنك
بالعارض اعني خمسة عشر وقد عد للص فيما سبق المحكي مطلقا
من المعرب واما بانه اكتفى بما ذكر فيما بعد وفيه ايضا نظر
لان المذكور حال ما قبل العلمية ولو قال المعرب والتركيب وشرطه
العلمية وعدم النسبة لكان احصر واشمل وامنع واراد بهما
بالاسناد بعد كونها خلافا لاصطلاحهم تقتضي استدراك الياء
القيدين والالف والنون المزيدتين في الآخر وهو توحيد
الضمير باعتبار كونهما سببا واحدا لو كان في صفة وقدر
تفسيرها فشرطه في منع الصرف عدم فعلانة في مؤنثه ليتحقق
مشابهة الالف التأنيث وقيل وجود فعلى والاول اولى لان
المشابهة بعدم قبول التا لا بوجود فعلى بعينها واشتراطها
لاستلزامه واللازم ههنا اعم والا اي وان لم يكن في صفة فشرطه

العلمية ليمتنع بها عن التاء ولو احتملت النون الاصالة جاز المنع
ولا يجب حسبما ان كان من الحسن فتصرف لانه فعال وان كان
من الحسن فتمنع لانه فعلان وهذه فائدة زائدة على الكافية والف
الحاق المفردة ينبغي ان يراد بالالحاق المعنى اللغوي ليتناول
الالف قبعثرى فانه غير منصرف حال العلمية مع انه لا كفاء ليس
للالحاق الاصطلاحي اذ لا سداسي في الاصول حتى يلحق به
وشرطه في منع الصرف العلمية ليمتنع عن التاء فيستحق مشابهة
الالف التانيث المقصورة نحو ارطى فان الفه ليست للتانيث
لمجيء ارطاة واحترز بالمفردة عن الممدودة فانها لا يلحق بالتانيث
الممدودة ولو مع العلمية لان همزة الف التانيث الممدودة
الف في الاصل بخلاف المقصورة وهذه زيادة على الكافية
لا بد منها ولو نكر ما اي غير منصرف فيه علمية مؤثرة في منع الصرف
احترز عن الجمع والفي التانيث فان العلمية غير مؤثرة فيها
لاستقلالها بالتانيث ففي الاصول الثلاثة ممتنعة صرف
لما تبين انها شرط فيما عدا العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان
فبالتنكير يبقى بلا سبب في احد الاخوين يريد كان الوصفية
الاصلية فيه ظاهرة قبل العلمية كسكران واحمر فان سيبويه
يعتبر الوصفية الاصلية بعد زوال المانع عن الاعتبار اعني
العلمية لما مر ومعنى الاعتبار جعلها كالثابت لانها تعود والا خفش

لا يعتبرها

لا يعتبرها لانها زالت بالعلمية ولم يعد بالتنكير والاصل في الزائد
ان لا يعتبر وجه سيبويه اعتبارهم الوصفية الزائلة في اسود
وارقم وادهم بالاتفاق ورد بالفرق بان الوصفية لم تزل
بالكلية فيها لاعتبار معهوديتها بل ذال الابهام فقط وفيما نحن فيه
زالت بالكلية فالقياس فاسد واما نحو اجمع وافعل التفضيل
بغير من اذا سمي بهما ثم نكرا فينصرفان بالاتفاق لعدم ظهور
الوصفية الاصلية وينصرف باب احاد يعني ما فيه العدل التحقيقي
فيتناول نحو جمع واخر ونحوهما على المذكر اذ لو جعل على المؤنث
لم ينصرف بالاتفاق وما ذكره المص مذهب اكثر النحاة لان العدل
في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وذهب جماعة الى المنع
الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولو نكر باب احاد منع على
مقتضى السماع مطلقا وعلى مقتضى قياس سيبويه ايضا لاعتبار
الوصفية الاصلية بعد زوال المانع والعدل تابع لها في الاعتبار
وقياس مذهب الاخفش الصرف كما في اخر واما العدل التقديري
فقد علم حاله من قوله ولو نكر ما فيه الخ بخلاف التحقيقي وتنكير اي
تنكير ما فيه علمية شخصية يحصل بان يراد به واحد مما سمي به
البارزان للاسم والمشكوك في سمي للمسمى اعني ما في مما بان
وقع اشتراك لفظي يتعلق الوضع كقولك رب عمر لقيته والصفة
المشهورة عطف على واحد كقولك كل فرعون موسى اي كل مضل

لا يمنع من غير منصرف
بالاتفاق لغاب
ظهور الوصفية اصلا

وتنكير العلم الجنسي كاسامة بها اي بالصفة المشهورة فقط اذ
لا يتصور فيه وقوع الاشتراك وفيه تامل وقل المنع من الصرف
بالعلمية وحدها للضرورة الشعرية كما هو مذهب الكوفيين
وبعض البصريين ولا يجوزه الاكثرون لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها ولا يخرجها عنها والانصراف هو الاصل والتصغير يخل
بوزن مختص به نائب الفاعل فلا ضمير في محقر والضمير البارز
للوزن اي يضر بوزن وقع الاختصاص به فينصرف نحو ضريب تصغير
ضرب علما على صيغة المجهول ولا يضر نحو احيمد وبشيكر لان
اعتبار الوزنية في هذا القسم بالزيادة الموجودة في الحالين
وفي الاول بالاختصاص المنهدم بالتصغير والعدل والجمع
اذ التصغير وضع مستانف مخالف للمكبر لا عدل ولا جمع فيه
بخلاف ما اذا جعل الجمع علما حيث يعتبر الجمع الاصلي لبقاء الصوت
على حالها والنسبة يخل ايضا يمنع الصرف مطلقا اي بجميع العلل
الا عما اي باسم كانت النسبة في مفرده نحو كراسي جمع كرسي فان
النسبة حينئذ لا يخل وحكمه اي حكم غير المنصرف ان لا ينون
بتنوين التمكن ولا يكسر لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعية
اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع
لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني التنوين والكسر للتناسب
كقوله تعالى سلاسلا واغلالا على قراءة نافع والكسائي والزجاج



وهو تغيير في اواخر المجرورة يحل بالوزن لكنه يخرجه عن السلامة
جوازا قيد للقسمين اي يجوز انهما او الضرورة الشعرية بان يخل
بالوزن لو منع كقوله اعد ذكر نعمان لنا قبل دخول الكسر ههنا
مع الاستغناء عنه في دفع الضرورة يدل على ان منع الكسر
شفاعة التنوين لا بالاصالة وجوبا اي يوجبها وجوبا
وكذا يكسر غير المنصرف في حال الجر ملابسا باللام المعرفة او
الاضافة اي كونه مضافا لانهما من اظهر خصايص الاسم فيضعف
مشابهة الفعل فيرجع الى الاصل ولما فرغ من بيان ذوات انواع
الاعراب وما يتعلق بها اراد ان يبين محلها وبذلك يعرف
انها لماذا علامة فقال المرفوعات اعلم ان الاسماء المرفوعات
على انه جمع مرفوع لان المذكر الذي لا يعقل في حكم المؤنث كالجماد
والصفات والايام الخالية او مرفوعة بتاويل الكلمات
ولم نقدرها لشمولها المضارع ولم يذكر واللام للاستغراق
ولانه في قسم الاسم لكن يرد انه في قسم المعرب فالمناسب تقدير
المعربات فيلزم كونه القسم اعم من المقسم او تخصيص الاسماء
فقط او مع الحدود كلها بعيد وايضا تخصيص انواع الاعراب
بالمعرب يستدعي ان لا يكون المثنى مرفوعا ولا منصوبا والمجرورا
ولا فاعلا ولا نحوه وهذا خلاف الاجماع فالوجه ان يجعل للاعراب
معنى عام وهو ما اقتضاه عروض معنى يتعلق بالعامل ليكون

دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شئ فلفظي وان منع حالي فان خفي
فتقديري او في نفسه فمحلي وعند تابع لمقتضيه فموجد في غير الحذف
والقاصر والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا
محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص فظهر
ان للمناسب تقديم المبنيات على المرفوعات وبنيا المحلي ايضا ثم المرفوعات
اما موقوفة لعدم العامل او خبر محذوف او مبتدأ خبره محذوف او مجموع
قوله والفاعل مفعول ما لم يسم فاعله الخ مثل هذا حلو حامض فكوه
ما اي مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اسند اليه المعروف
الاصطلاحي فيخص الفعل وان عمم ما في حكمه مع كونه خلاف المتبادر
المحل للحذر يلزم جمع بين الحقيقة والمجاز والقرينة لعمومه وايضا
اه اريد بالاسناد الاصطلاحي كما في حد الكلام فلا جمع ولو عم
المعروف وان اريد معنى النسبة مع عدم تبادره فلا منع وكونه
ما عبارة عن المرفوع لا يفيد لان الغرض من الحد معرفة المحدود
والاجزاء الاعراب مخصوص لا بمجرد معرفة الاصطلاحي فالحد
الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصيغة ولا
حاجة الى ذكر التقديم لان المسند في نحو زيد ضرب الجملة
لا الفعل وما قيل من ان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة
ففي المعنى على ما يشعر في الحقيقة لا في اللفظ الذي الكلام فيه
الا ترى ان رجلا في قولك رأيت رجلا ضربك اسند اليه الضرب

في

في المعنى مع كونه منصوبا واما المبتدأ المقدم خبره فالمسند اما
جامدا ومركب لا فعل او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع
لا خراجه ضمائر والمبتدأ من الاسناد والنسبة ما بالاصالة
فيخرج التوابع وانها يعم الاخباري والانشائي والايجابي
والسلبي وحقه اي اصل الفاعل والاولى له ان يلي اي ثاني بعد
الفعل بلا فصل لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه اليه حتى
جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان اللام في نحو ضربت
وضربنا دون ضربك وضربنا وهذا لا يمنع وجوب الولي
وامتناعه بعارض والاصل في هذا اظهر والحق يستعمل في الواجب
غالبا فالعدول عن دل فصح الاضمار اي اتيان ضمير الفاعل
للتعقيب والتفريع قبله قبل الفاعل نحو ضرب غلامه زيد
لانه وان كان مؤخرا لفظا فمقدم رتبة فكان كعكسه كقوله
تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والممتنع اجتماعا ولا يتقدم الفاعل
على الفعل قيل لئلا يلتبس بالمبتدأ وهذا لا يفيد لوجوب الجواز
اقام زيد ولعدم مشابهته في المثنى والمجموع وعدم تعددهما دليل
على ان المفرد المقدم ليس بفاعل ولا يتعود لفظا بلا خلاف قيل
لئلا يلزم قيام حدث واحد بمحلين فيه نظر لان مدلول الفعل الجنس
لا المرة ولذا لا يثنى ولا يجمع كيف ولو تم لامتنع قام الزيدان
او الزيدون ولا يجوز في الصحيح لعدم افادة الفعل بدونه والحذف

عند عدم التلفظ حقيقة وحكما فلا يشمل الاستتار ويبقى ان يزيد
بلا نائب ولو حركة والمنفيات تمام مرفوعة معطوفة على الاسمية
لكونها احكاما مثلها او على الفعلية اذ الولى يقتضى التاخير على
ما فسرنا والوحدة اللفظية اذ التداخل ممتنع والموخر مفصول
والوجود لكن هذا لا يفيد اللزوم بل يفيد عدمه اذ الفرع لا يزيد
على الاصل فلا يجوز او منصوبة على يليه وفيه ما فى الثانية
لكن يمكن دفع الاضراب ههنا اما بعموم المجاز او جواز الجمع كما
هو مذهب المص او اشتراك الحق معنى بين الخاصين وعدم القرينة
لفظية كالاعراب والثانى نحو ضربت موسى سلمى او معنوية
نحو كل الكمثرى عيسى وانصاله اى كونه الفاعل ضميرا متصلا
بارزا او مستكنا احتراز عن المنفصل مظهرا او مضمرا ووقوع
مفعوله اى الفعل او الفاعل بعد الا او بعد معناها وهو فى انما
واذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط نحو انما ضرب زيد يغنى
الا قبل الفاعل ومع شئ اخر فقبله نحو انما ضرب زيد عمرا
يوم الجمعة يوجب كل واحد من هذه الاربعة تقديمه اى الفاعل
على المفعول لدفع اللبس وامتناع فصل الجزء وانقلاب المعنى
هذا ولا بد فى الثانى من شرط تاخر المفعول عن الفعل وفى الثالث
من توسط الا بينهما اذ تقدم المفعول مع الا جائز غير مستحسن
نحو ما ضرب الا زيدا عمرو لعدم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة

قبل

قبل تمامها وانفصال المفعول اى كونه ضميرا منفصلا بدونه اى بانفصال
الفاعل احتراز عن نحو ضربتك وضميره اى انفصال ضمير المفعول به
اى بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ووقوعه اى الفاعل بالرفع
بعد الا او بعد معناها يوجب تاخيره اى الفاعل عن المفعول لتنافى
الفصل بالمظهر للاتصال وامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وانقلاب المعنى ولا بد فى الثالث ههنا ايضا مما سبق وجاز حذف
عامله اى الفاعل وحذف مجموعهما الفاعل وعامله لو وجدت
قرينة فيدلها نحو زيدا لمن قال من ضرب ونعم لمن قال اقام زيد ووجب
حذف عامل الفاعل لو ظهر لان العامل كالجزء فزيد فاعل
جاء محذوفا لا مبتدا لان حرف الشرط لا تدخل الا على الفعل لفظا
او تقديرا والمراد بالتغيير ههنا ازالة الابهام الحاصل من الحذف
ولو ذكر المفسر الفاعل المغير كالمثال المذكور بخلاف ازالة الابهام
بدونه لجاز الحذف فانه يجوز جعلها نحو قوله تعالى فى وسوس لها الشيطان
قال يا ادم ونحو جاء رجل اى زيد واخر بحث التنازع عن مفعول
ما لم يسم فاعله مخالفا لابن الحاجب كراهة الفصل بين الشئ
ونائبه بما لا يخصه والتغيير بنائب الفاعل اخصر واظهر لعدم
تناوله نحو درهما فى اعطى زيد درهما اصلا بخلاف ضرب المعنى
الاضافى للفوى مفعول فى الاصل بسبب نسبة وصيغة اولية
مجهولا اصطلاحى او شبهه كاسم المفعول ولا يقع نائب الفاعل المفعول الثانى
الا بعيم

من باب علمت يعني ما كان الثاني منه عين الاول ذاتا والثاني والثالث
لو وجد الالتباس من باب علمت يعني الى ثلاث مفاعيل هذا عند
المتاخرين والمتقدمون منعوا مطلقا لامتناع كون الشئ مسندا
ومسندا اليه معا اسنادا تاما بخلاف نحو اعجبني ضرب زيد هذا
بعد كونه قاصرا غير متوجه اذ الاسناد تاما بين المفعولين حال المفعولية
فلحق ما قاله المتاخرون من ان المانع هو الالتباس كما اذا انتفى
القرينة نحو علم اخوك زيدا واعلم عمرو زيدا كريما بخلاف نحو علم
عمرا واعلم الكتاب زيدا مستعارا اذ التنكير يرشد انه الخبر
في الاصل والاصل ان المستعار هو الكتاب وفي العبارة دكاكة
والتباس ولو قال ولا يتوب لو التباس الثاني والثالث من نواسخ
كان اخصر واظهر واسلم ولا يقع الزمان والمكان والمصدر نائبا
الا بزائد لئلا يكون ذكره عبثا اذ لا بد لكل مدلول مشتق من
فلا يقال ذهب زمان او حين او مكان او موضع او ذهاب
بل يقال ذهب يوم الجمعة او فرسخ او ذهاب شديد وقعد
منسوب الى مصدر المعهود جواب عن مقدر ان سيبويه جوز
الاسناد الى المصدر المدلول للفعل نحو قعد وقيم وهو مجرد عن
الزائد وتقريره ان ما اجاز المصدر المعهود مثل ان يقال
لمتوقع القعود والقيام ذلا فائدة في الاسناد الى المؤكد وهو ملفوظ
فكيف اذا نوى ولم يلفظ كذا ذكر ابن حروف ولا يقع المفعول له

والمفعول معه اما الاول فلزوم زوال مشعر العلية وهذا يحتاج
الى الجواب في الظرف واما الذي مع اللام فيقع ولا يقال له مفعول له
عند الاكثرين بل مفعول به غير صريح كما ذكره الرضي واما الثالث
فلان في واوه شائبة العطف على شئ فيلزم شبهه وجود المعطوف
مع حذف المعطوف عليه نسيانا ولو حذفت لم يعرف انه مفعول معه وتامل
ان الواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء منه فكما لا يكون مع الواو
لا يكون نائبه معها منقوض بالجار والمجرور والمفعول الاول
من باب اعطيت يعني ما يكون الثاني منه غير الاول ذاتا اولى
بانه يقع نائب الفاعل من الثاني عند عدم الالتباس لان في الاول
معنى الفاعلية وهو الاخذية مثلا فناسب لنيابة الفاعل وفي الثاني
معنى المفعولية وهو المأخوذية مثلا فلم يناسب نحو اعطي زيد
درهما ويجوز اعطي درهم زيدا ويجب وقوع الاول للنيابة بالبس
رفعاله نحو اعطي خالد بشرا اذا كان البشر اسيرا او اجيرا او ظهيرا
ولا يجوز اعطي بشر خالدا ولو وجد المفعول به الصريح مع غيره من
المفاعيل تعين للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فان تعقل المتعدي
يتوقف عليهما بخلاف سائر المفاعيل وان اعترض بالمفعول المطلق
فليدفع بتذكر ما سبق والا اي وان لم يوجد المفعول به فجميع المفاعيل
الخالية عن موانع النيابة سواء في جواز الاقامة مقام الفاعل ولو
اقتضيا اي العامل والسبق للضمني والفعل التخصيص للاضافة

في العمل ويعلم حال غيرهما بالمقايسة كحال الاكثر واستثنا المصدرين
لعدم صحة قطع التنازع على المذهبين للامتناع الاضمار سهوا ذ
تعين الاضمار في الفاعل اللازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق
فيكون كالمفعول في القطع بالحذف ما بعدهما واحدا او اكثر اسما ظاهرا
او غير مظهر او مضمرا منفصلا ومعنى الاقتضا والتنازع توجههما
بحسب المعنى اليه مع صحة وقوعه في ذلك الموقع معمولا لكل منهما على البدل
فلا يتصور في المتصل الا الجر وامافي المقدم والمتوسط قبل
لا مجال للتنازع اذ الاول يستحقه قبل الثاني واوضح بان الثاني
قبل وجوده لا ينازع وبعده لا يمكن فيما اخذ الاول ولا يلزم
تعين اعمال الاول مطلقا لان المانع تقدم استحقاق الاول على وجود
الثاني لا على استحقاقه والكل فاسد لصدق حد التنازع
ودعوى تقدم استحقاقه على استحقاقه دون وجوده تحكم
اذ لو اريد الاستحقاق على الملفوظ فمنوع ولو على المنوي فعلى الوجود
ايضا والحال ان التنازع انما هو في البنية والقلب كما صرحوا به
واللفظ انما يصدر بعد القطع فالصواب ما قال الشريف وحكاه ابن
ان اعمال كل واحد ههنا ايضا جائز لكن المختار عن الفريقين
اعمال الاول بخلاف المؤخر ولعل وجهه اتفاقا اولوية تقدم
العامل وموجبية تأخر مع الفصل فلو كان ما بعدهما جوابا
لو ضميرا منفصلا او ظاهرا بعدا لا قيد لهما نحو ما ضربت وما اكرم

الا انا

الا انا والا زيد فيحذف ما بعدهما من العامل الاول دون الثاني
ان اتحد جهة اقتضائهما بالاتفاق فالكل يوافق الكسائي ههنا
صرح به شراح التلخيص والباب لا لبنا فلا وجه لقول من قال واما على
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
ممتنع. ههنا اذ لو اضمر بدون الا فسد الطعن والحرف لا يصح اضمار
هذا في المرفوع واما في المنصوب نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك
او زيدا فالحذف ظاهر الا لو اختلف المضمر رفعا ونصبا حالا او
تمييزا او مصدرا من على حذف المضاف فانه لا يجوز الحذف بل يجب
ذكر المعمولين كما ضربت الا اياك وما اشتهى الا انت لتغاير
صيغتي المرفوع والمنصوب في المضمر فلا يدل احدهما على الاخر
بخلاف المظهر نحو ما ضربت وما اشتهى الا زيد ولو حذف فلو بعد
الا مرة ولو قال فلو بعدا لا يحذف من الاول الا في المضمر المختلف
اعرابا لكان اخصر واشمل نحو ما قمت ولا قعدت الا بك ولو كان
ما بعدهما ظاهرا غير ما ذكر من الوقع بعد الا بقي المنفصل بلا اسناد
نحو ما قام الا زيد قاعدا ام قاعدا اذا جعل فاعلا واجتزأ بعضهم على الاضمار
وعدم اشتراط وقع الظاهر في حد المبتدا فعلى هذا فنحو ما قام الا
قاعدا انما او زيدا والزيدان يجري فيه الحذف على مذهب الكسائي
والاضمار على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى دخول الاخيرين
في اطلاق ظاهر او لو اريد به المستقل بالتلفظ يشمل المنفصل

اذ لا يعرف فرق بينه وبين الظاهر في الامثلة المذكورة لكان له وجه
اعمال العامل الثاني عند البصريين واشار الى ترجيحه بترك لو
للمجاورة وهم يجوزون اعمال الاول مرجوحا واضمار الفاعل فيه اى
في الفعل الاول ان اقتضاه مستتر على طرزه اى وفق الظاهر في
التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فيجوزون الاضمار
قبل الذكر قطعا للتنازع وهربا من حذف الفاعل بلا نائب اذ
لا تخلل في غير ما سبق بخلاف الاضمار والنقض بنحو ما كرم الا انا
واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن وبالقوم
القوم غير وارد لوجوده في الاولين بارزا او مستكنا ووجوده
في البواقي فظهر ضعف مذهب الكسائي اعني حذفه هربا من الاضمار
والمفعول مبتدأ اى واقتضى العامل الاول مفعولا لو كان ذكر ضرورة
يظهر خبره قيل يريد مفعول باب علمت فيه ان المصنف والزمخشري
جوزا حذفه في تفسير قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون الاية وقال
ابن الحاجب في شرح المفصل فان دل لجزء المبتدأ للقرينة جاز حذف ذلك
ايضا وقال ابن المالك وابن هشام ان الممتنع هو الاقتصار بان
يكون الاخر منسيا وقيل يريد بالضرورة ما في حذف ليس ومثل بنحو
استعنت واستعان على زيد ورغبت ورغب في الزيدان
عنها وملت وما عنى زيدا اليه وبالاظهار خلاف الحذف بقرينة
المقابلة وهذا جيد لانهم جوزوا التنازع باقتضاء احدهما

فاعلية شيء والاخر مفعوليته وهي نعم ما بالواسطة وما بدونها
لكن في تمثيله بما سيجيء من قوله ولو منع منهما فيظهر اشكال الا
اى وان لم يكن ضرورة فيحذف هربا من الاضمار في الفضلة ولو اعمل
العامل الاول كما هو مختار الكوفية لكونه اول الطالبين اضمر الفاعل فيه
اى في الثاني على طرز الظاهر بلا خلاف والمفعول معطوف على المستكن
في اضمر بلا قيد لوجود الفصل مشتملا على الوجه الاول لئلا يتوهم
ان مفعوله مغاير للمذكور ولا اضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه
فضلة ولو منع منهما نائب لفاعل اى الاضمار والحذف فيظهر ذلك
المفعول قيل يريد باب علمت نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا فلو اضمر في الثاني مغايرا للخالفه الاول ولو متفقا لخالف المرجع
والاقتصار ممتنع وردّ بجواز المخالفة والاقتصار ولو صور مثاله
فيه ليس حالا الاضمار والحذف وحمل المنع على الليس كالضرورة
فيما سبق لزال الاشكال وترك الجواب عن قول امرئ القيس لكونه خارجا
عن المقصود وهو ضبط المسائل المبتدأ لما كان مشتركا بين حقيقتين
بحسب اللفظ كالعين لم يمكن جمعهما في حد واحد فادخل او ليدل على النوعية
والاستقلال بخلاف الواو اذا صلها الاشتراك استحى الان لا يكون
فالنوعي الاول من قال على لفلان وفلان مائة درهم صادق
مقر لكل بخمسين بخلاف جائني زيد وعمرو وقد اضاف المصنف حيث بين
احكام المبتدأ من الخبر ولم يخلط كابن الحاجب ما لاسم او لفظهما

اولى من مرفوع اسند اليه نائب وضميره الى ما منفكا من العامل
اللفظى المراد ما يعمل بالاصالة فيه فيوجد الانفكاك المذكور
فى نحو علمت لزيد قائم وبحسبك درهم قيل وجه العدول من
التجريدى الانفكاك اقتضاء الاول سبق الوجود دون الثانى
وفيه خفاء او صفة اى لفظ دال على ذات مبهمة باعتبار
معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب
نحو اقرشى لخولى والمستعار نحو اسد الزيدان بعد حروف النفى
والاستفهام لفظ الحرف حشو محل اذا النفى اعم مما يستفاد من الحرف
وهو ما ولا وان وانما والاسم نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس
قائم الزيدان وكذا الاستفهام من الحرف وهو الهمزة وهل والاسم
نحو ما صانع البكران ومن نحو طب لخالدان وكذا متى واين وكيف
وكم وايان ويرد على المصدود ابن الحاجب ان يذكر غير مصغر
ولا موصوف اذ لا يقال اضويرب الزيدان ولا اضارب عاقل
الزيدان وراجعة لظاهر ليخرج نحو قائمان الزيدان او الزيدون
لان الصفة ههنا مستغنى للخبرية اذ تفرد الصفة عن رفع
الظاهر لمشابهتها الفعل الذى يلزم من عدم افراده تعدد
الفاعل او التاويل البعيد وعليهما نحو قائم ابوه زيد
والجواب ان المراد بالصفة المحضة التى لا يشوبها الموصوفية
والمصغر مركب منها والمتبادر من البعدية الاتصال لفظا

او الكتابة او بحسب الوجود والذهن ومعنى

ومعنى والاستفهام والنفى فى المعنى داخلا على المبتدأ وفى نحو قائم
الزيدان فيما طابقت مفردا امران كون الصفة خبرا مقدما ومبتدأ
ما بعده فاعله ساد مسد الخبر بخلاف نحو قائم الزيدان او الزيدون
فان الصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية اذ
المطابقة لازمة بين المبتدإ والخبر ويتقدم اى المبتدأ اصلا
تقدم اصل او اصليا على حذف النسبة والمراد به الاولوية فصح
الاضمار اى اثبات ضمير راجع الى المبتدأ قبله اى قبل ذكر المبتدإ
لتقدمه معنى نحو فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار ويجب
تفسير المبتدأ لو تضمن عدل عن الاشتمال للاختصار ما شأنه
الصدر كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم كمن ابوك
على مذهب سيبويه فان من مبتدأ عنده وان كان نكرة وخبره
معرفة وعند غيره ابوك مبتدأ ومن خبره ولو قال لكن قال الكان
اولى واخصر اذ كان خبر فعله اى دالا على فعل المبتدأ اى حاله
فيشمل نحو زيد قام لئلا يلتبس بالفاعل ونحو ناقت لئلا يلتبس
بالتاكيد ونحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لئلا يلتبس بالبدل
او الفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفا او بعد الا معطوف
على فعله نحو ما زيد الا قائم او معناها نحو انما زيد قائم لئلا
ينقلب المعنى وهذه زيادة على الكافية وكانها اكتفى بما ذكر
فى الفاعل او مما تحمله معطوف ايضا على فعله اى فى اصل التعريف

نحو المنطلق زيدا واصل التخصيص نحو افضل منك افضل منق وغلام
رجل صالح خير منك لئلا يلتبس بالجنس الا بقرينة معينة للابتداء
والاستغراق مفرغ اى يجب تقديم المبتدأ اذا كان خبره مما لولاه لساواه
بكل شئ الا ملابسا بقرينة وهذه زيادة لازمة كبنو نا بنو ابنائنا
وبناتنا بنوهن ابناء الرجال دون ابناء البنات فبنو ابنائنا
متعين للابتداء فقدم خبره لعدم الالتباس والكاف من عباده
المص ومقدره في البيت ويحذف المبتدا جوازا عند القرينة الكفى
بذكرها في الفاعل ويجب حذف المبتدا في نحو الحمد لله الحميد بالرفع
يريد كل فعل في الاصل قطع عن متبوعة بمخالفة الاعراب لزيادة
مدح او ذم او ترحم لزيادة معنى فيه ويسمى المرفوع على المدح او الذم
او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يظهر قصد هذه الثلاثة وكذا المنصوب
على احد هذه الثلاثة يجب حذف عامله كما اذا نصبت الحميد
فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعنى وسمع بالرفع على الحكاية
عطف على قوله الحمد لله يريد كل مصدر بدل عن الفعل فلا يجوز لفظا
ثم رفع على الخبر فحمل على النصب في وجوب الحذف اى امرى سمع
وزيد كسمع في الاعراب الخبر بالنصب اكلا بالرفع تقديره
زيد اكل الخبز هو اكل يريد كل مخبر عنه بصفة ذكر بعده منصوب
على الاشتغال قيل انما وجب هنا اذ لابد من تقدير ناصب خبر
لزيد فالمذكور لا يجوز ان يكون مؤكدا للمحذوف لان المؤكد

للمحذوف

* الاولى عدم ذكر الضمير والقول بانه للاسم صح

لا يحذف للتضاد بين الحذف والتاكيد ولا خبرا ثانيا لانه
لا يتكرر بل يتعدد فتعين الخبرية للمحذوف وهذا كما ترى لا يفيد
وجوب الحذف ويكون المبتدأ نكرة لو يفيد وهذا مذهب المحققين
من النحاة اختاره المص والجمهور شرطوا التخصيص للافادة
وهي قد توجد بدونه كلوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراطه
غيرها كما احد غير مزوق على اللغة التميمية وعبد مؤمن خير من
في الدار وامغزل فيها اى في الدار المدلولة بجلد ام رافضي
وشر هر ما راجع الى المعزى والرافضي فيه مكنية وتخييلية
وشيح وسلوم على اعل السنة والجزء الذي لا يقبل الانقسام
اصلا وجود في الخارج وفي المثالين الاولين رد للمعتزلة وفي
السادسة للفلاسفة سفة الخبر ما لفظ اسندا اسنادا تاما الى
المبتدا فيخرج نحو مؤمن في والعبد مؤمن خير من مشرك وما قيل
في وجه الخروج لان المراد هو المسند الى المبتدا بلا تجوز كما سبق
في تعريف الفاعل سهو ظاهر وهذا التعريف احسن واخصر من
تعريف ابن الحاجب لكن يلزم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم
اخوه مجرد قائم مع كونه مرفوعا بل مع فاعله كما في زيد قام ابوه
او ابوه قائم فيلزم كون الاعراب في وسط المعمول وقد عرفت
انه لا فساد فيه مع كونه كلمة واحدة اذا دعت اليه ضرورة
وكان احرى في الجملة فما ظنك في الاكثر وعدم كون مجرد قائم في المثال

المذكور خبرا خارجا من اللفظ والمعنى ويطابقه اى يطابق
الخبر المبتدأ فى التذكير والتأنيث والافراد وضديه لو كان
الخبر مشتقا لا بان يريد او فى حكمه كالمنسوب ولم يكن افعل
من ولا سببيا ولا فعيلا بمعنى مفعول ونحوه ويكون الخبر جملة
ملابسة بعايدة بطريها الى المبتدأ انها من حيث هى هى مستقلة
وذلك هو الضمير فى الغالب وقد يكون الاشارة نحو قوله تعالى
والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم
المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله
لا يضيع اجر المحسنين واللام الجنس نحو نعم الرجل زيد على وجه
والظاهر نحو زيد قائم ابو طاهر اذا كنى بابى طاهر ونحو
الحاقة ما الحاقة ويستثنى منه خبر ضمير الشان واما نحو
قوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلى
لا اله الا الله ومقول زيد منطلق فالخبر فيه ليس بجملة على
الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد يحذف العايد قياسا اذا كان
مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتدؤها جزء من الاول نحو البر
الكر بستين وسماعا فى غير والظرف هو فى الاصطلاح اعم من
الزمان والمكان والجار والمجرور يتعلق بفعل محذوف لا اسم
فاعل على الاولى لكونه الاصل فى العمل الا ملابسا بقرينة معينة
الفعل نحو الذى فى الدار زيد ورجل فى الدار فله درهم او معينة

اسم الفاعل

لاسم الفاعل نحو اما عندكم فزيد وخرجت فاذا فى الباب زيد وتقديم
الخبر اى يجوز تقدمه على المبتدأ وان كان على خلاف الاصل ويجب
التقديم لو تضمن الخبر مالة الصدر مفردا كان او جملة اى
غير جملة صورة كاين زيد قائم اين مفرد صورة وجملة حقيقة ان
قدر المتعلق فعلا والمضاف الى ما تضمنه فى حكمه فى وجوب التقديم
نحو صيحة اى يوم سفرك او خصصه اى عين تقديم الخبر جزئية
بحيث لو لم يقدم اللبس بالصفة نحو فى الدار رجل لا للمصطلح
اعنى تقليل الاشتراك فلا ينافى تجويز الابتداء بنكرة غير مخصصة
ولذا لم يقل او صححه كابن الحاجب ولا بد من استثناء الدعاء نحو
سلام عليكم او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مبتدأة
مع مدخوليها نحو عندى انك قائم لئلا يلتبس المكسورة ولا بد من
استثناء ما بعد اما ولولا لعدم اللبس فيهما نحو اما انك قائم فحى
ولولا ان زيدا قائم لقمت ولو قال او لزم ليس من تأخر بدل قوله
او خصصه او كان خبرا كان احصر وافيد وضميرا معطوف
على ضمير كان للفصل اى او كان ضمير الخبر اى الضمير العائد اليه
موجودا فيه اى فى المبتدأ نحو على التمرة مثلها زيدا فان ضمير مثلها
عايد الى التمرة وهى جزء الخبر فى الحقيقة فالاضافة لادنى ملابسة
او كان المبتدأ بعدا لا او معناها يعنى انما لئلا ينقلب المعنى
وتتعدد الجهة جوازا نحو زيد قائم ضاحكا ويجب تعدد الخبر لفظا

هو جلو خامس والخبر في الحقيقة مجموعهما فكل واحد جزء الخبر ولا يجوز
الاقتصار على احدهما لكن لما اتحد لفظاهما اجري الاعراب عليهما
معا فظهر جواز اعراب المعمول الواحد باعرابين اذا اتحد لفظه
كما جاز اعراب المعمولين بواحد اذا اتحدا لفظا نحو تضارب القوم
واعلم ان دخول الفاء واجب في خبر المبتدا مع اما ولا يحذف
الا للضرورة وجائز فيما ذكر معها ومتنع فيما عداهما وصح دخول
الفاء في خبر كل مضاف صفة كل الى نكرة موصوفة او غير موصوف
نحو كل نعمة فمن الله والموصول معطوف على كل بفعل او ظرف
نحو الذي يأتيني او اما لك او في الدار فله درهم وكذا الموصوف
بالموصول المذكور والمضاف اليه نحو قوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم الاية ونحو غلام الذي يأتيني فله
درهم والنكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وكذا المضاف
اليهما نحو غلام رجل يأتيني فله درهم وليمنعه اي يمنع جواز
دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قيل لان الدخول للمشابهة
الشرط والجزاء الذين من قبيل الاخبار في الدلالة على النسبية
وهما يخرجان الكلام الى الانشائية وفيه نظر وفي اخواتها
الاربع اختلاف والصحيح الجواز ويمنع سائر النواسخ مثل
كان وظننت بالاتفاق فلو قال وليمنعه النواسخ الا التوسيط
من الحروف لكان ابعد وابعد من الشبهة ويحذف لمر جواز القرينة

ويجب

ويجب حذفه لو التزم في محله اي الخبر غيره فيستغني منه كخبر لولا
الامتناعية فان جزاءه التزم محل خبره عاما حال من الخبر ليدل
عليه لولا عليه واما الخاص فيجب ذكره ان لم تكن قرينة نحو قوله صلى الله عليه وسلم
لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين
فان كانت فالامر نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين اي
اغويتمونا وما عطف على خبر لولا يرتفع كل مصدر لفظا او معنى
اضيف اي نسب الى فاعل او لمنع المحلو معمول وجوده اي وجود
ما اضيف حال من احدهما او منهما نحو ضربي زيدا او زيد قائما
او قائمين وان تضرب زيدا قائما والتقدير حاصل اذا كان
اي وجد قائما والقائم مقام الخبر الحال وافعل عطف ايضا
على خبر لولا مضافا فاعاله من افعل الى هذا المضاف المذكور نحو اخطب
ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير حالا اذا كان قائما
جعل وجوده خطيبا مبالغة وما عطف ايضا على خبر لولا
عطف عليه نائب الفاعل بواو ومعنى مع نحو كل رجل وضيعته
اي مع حرفته مقرونان وخبر ما اقسم به حال كون ذلك المقسم به
صريحا فيه اي في القسم نحو لعمرك لافعلن كذا السد الجواب مسد
الخبر بخلاف نحو على عهد الله لافعلن كذا لعدم صراحته في القسم
فلا يجب حذف خبره خبر باب ان ما اسند تاما الى اسمه فرخ
نحو حسنا في ان رجلا حسنا قائم وهو كالخبر اي خبر المبتدا في كونه

وضيعته باء

43

مفردا وجملة ومتحدا ومتعددا ومشتقا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت
كونه خبر لبات ان بوجود الشرائط وانتفاع الموانع فلا يرد جواز ان زيدا
وامتناع ان ابن زيد ويتقدم خبر باب ان على اسمه لو كان ظرفا
جوازا اذا كان الاسم معرفة نحو قوله ان لنا اياهم وجوبا اذا كان
نكرة نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا ولا يجوز في غير الظرف
بخلاف خبر المبتدا فانه يجوز تقديمه ظرفا وغيره وهذا كالمتشابه
خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم عن الجنس ما اسندت اما الى اسمها
ولا يتقدم خبرها في لغة بني تميم ان دل عليه قرينة نحو لا رجل
لمن قال هل في الدار رجل ولا يجب ذكره كذا نقل الرضي عن
الاندلسي وقيل ان بني تميم لا ينونه لا لفظا ولا تقديرا ويقولون
معي لا اهل ولا مال انتفى المال والاهل فلا حاجة الى تقدير خبر
اصلا واسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدا
والخبر ما اسند اليه نائب الفاعل يليهما حال من المجرور من تمام
التعريف ومشعر بطلان العمل عند تقدم الخبر ولفظ لا لم تدخل
المعرفة عاملة ولم تدخل الباء في خبرها وليست لفظ لا لنفي الحال
بل المطلق النفي بخلاف ما وليس في هذه الثلاثة فعل العمل فيها
اي في القليلة المشابهة وكثر في ما الكثيرة المشابهة المنصوبا
تذكر ما ذكر في المرفوعات المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة
المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف بخلاف المفاعيل الباقية

على اسمها ولو كان ظرفا لضعف
عمله وكثر حذفه اي الخبر
ويجب حذف

ما نصب

منصب عدل عن حد ابن الحاجب لاحتياجه الى تكلفات مع عدم
تمام منعه اما الاول فان يراد بالفعل في قولنا القيام وبالفاعل ما يقم
نائبه لئلا يرد نحو ضرب ضربا وبالفعل المضاف اليه ما يقم بالمشتق
والمشتق منه وبالمذكور ما يقم للحكمي ومعناه اشتمال الكل الجزء
مع عدم تشبيهه في النوع والعدد ومعمول المصدر والقرينة لشيء
منها واما الثاني فلصدقه على نحو ضربت وضربي شديد للتاكيد
اي لمجرد كونه تاكيدا وتقوية بمعنى عامله يعني جعل النصب علة له
فخرج نحو ضربت زيدا زيدا فان نصب الثاني لكونه تاكيد المنصوب
لا لمجرد التاكيد والا كان كل مؤكد منصوبا وهذا حد جامع ومانع
لكن لا يفيد للمبتدي لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف المنصوب
بسلا فتيا وغيرها واحتاج الى معرفة الاصطلاح ولا يتقدم هذا
القسم اعني ما نصب للتاكيد على عامله لان حق المؤكد التاخير
ولا يثنى ولا يجمع لكونه تاكيدا للماهية من حيث هي هي ولا كثرة فيها
وهذه الثلاثة يجوز في الاخيرين فلذا خصص النفي بالاول او النوع
او العدد بخلاف النصب في نحو رأيت ضربا حسنا ورجلا لا ثلثة
وهو اي المفعول المطلق وهذا ليس من تمام الحد لعدم الاحتياج
بل حكم من احكامه ملابس بمعنى العامل دائما بخلاف الملابسة
بلفظه فانه قد لا يكون نحو قعدت جلوسا ومعنى الملابسة اشتراكهما
في معنى مدلول لهما اما مطابقة فيهما نحو ضربت ضربا او تضمنا كذا

نحو ضربت ضربة او مختلفا نحو ضربت ضربا ولو كان تلك الملابسة
حكما حكميا او محكوما لا وضعيا ليشتمل نحو ضربته سوطا او ثلثة
ضربات واما نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل
اليه تبتيلا فالملابسة وضعي لا حكمي كما قيل ويحذف اي يجوز
حذف عامل المفعول المطلق نحو خير مقدم ويجب الحذف المذكور
كفضلا اي تحذف عامل فضلا من فضل من الشيء كما اذا بقيت
منه بقية وايضا من اض اي عاد وحمدا له ولبيك من لب
بالمكان بمعنى لب اي اقام والتثنية للتكثير اي اقيم لامتثال
امرك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع اعلم ان الخلاف
قسم وجوب الحذف الى السماعي والقياسي وعدهما بدون
اللام من الاول ولبيك من الثاني وحصص الرضي في القياسي
وازاد فيه موضعا ما وقع مثنى للفاعل او المفعول بالاضافة
او اللام من غير ارادة النوع نحو كتاب الله وصبغة الله ودين الله
وسنة الله وقضيب الركاب وسبحان الله ولبيك وتربا لك
وسحقا لك وعقرا لك وجدعا لك بخلاف نحو سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وشكرت شكرا وفي نهج البلاغة نحمده حمدا
ونحمده حمدا مكرورا ممكوثا وسعيها سعيا وعملت عملتك ونقص سا
وقع مثنى ولو زيد للتكرير لانتقاضه بنحو قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
واما نحو لبيك وسعديك فداخل في الزائدة وزعى هذا هو الحق وكم

الى



المص رحمه الله يميل الى هذا حيث قيد عمله وقرنه لبيتك ولم يصرح
السماع غير انه لم يذكر اللام في الاولين وفصل هذا القسم عما بقي
بان لم يذكر القاعدة فيه بل اقتصر على الامثلة الجزئية فاوهم انه
اراد به السماعي ويمكن ان يجعل متعلقا بالثلثة على السماعي
مشعر البنيا باللام ولبيك بالاضافة فيوافق الرضي ولو قال ويجب
فيما بين فاعله او مفعوله بالاضافة او اللام غير نوع لكان اولى
وما عطف على فضلا اي مفعول مطلق ومثبت بعد نفي او معنا
دخل كل منهما على ما اي فعل ناسخ او اسم وهو اولى من عبارة
الكافية لا يكون المفعول المطلق خبره لعدم صحة الحمل الا مجازا
انت ضربا وما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد
او مكرر عطف على مثبت بعده راجع الى ما لا يكون خبره نحو زيد
سيرا سيرا وان زيدا اوكان سير سير وجه وجوب الحذف ان المقصود
من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل
والاسم العامل كالفعل مع ان هذا المصدر بعد المخبر عنه المذكور دلالة
على تعيين العامل وان اريد زيادة المبالغة رفع المصدر على الخبرية
مجازا نحو ما زيد الا سير وما مفعوله مطلق اكد مضمون جملة وهذه
العبارة اظهر وافيد من عبارة الكافية والمراد بالجملة غير العاملة
في المفعول المطلق فلا يرد نحو زيد سير مسافرة كله اعلى كذا اعترافا
فان اعترافا اكد مضمون له على الذي لا يحتمل غير الاعتراف فسمي تاكيدا

كما نما ح

لنفسه او انت قائم حقا فحقا تاكيد لمضمون انت قائم الذى
يحتمل غير الحق فسمى تاكيد العينه او البتة اى بتّ هذا القول قطعة
واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم مرة وارجع اخرى ثم اجزم
فتكون قطعتين او الكثر بل لا يشتى فيه النظر والمسموع قطع همزة
البتة على غير القياس وقيل تعريفه اى حقا وتنكيرها اى البتة قال
فى لب الالباب والاكثر فى الاخير اى فيما يحتمل غيره التعريف باللام وفيما
قبله التنكير ووجهه ان ما احتمل غيره يحتاج الى زيادة تاكيد
فناسب اللام العهدى او الجنسى بخلاف الاخر ولا يعقل وجه ما
ذكره وقيل فى شرحه للسيد عبد الله وقد يجئ اللام لازما فى بعضه
كالبتة فان سيبويه حكم فى كتابه بان اللام فيها لازمة وانما
وجب حذف العامل فى هذين لان الجملتين كالنائبتين عن
الناصب من حيث الدلالة عليه ولذا قيل هما عاملتان فى
المصدرين لافادتهما معنى الفعل وانما قدم المص هذا الضابط
مخالفا للكافية لمناسبته السابق فى التقوية والتاكيد او فصل
عطف على اكدا نثره راجع الى مضمون الجملة والمراد بالاثر الغرض
المطلوب منه نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما
فداء فالمضمون شد الوثاق والاثر المن والفداء وانما وجب الحذف
لدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة مع اشتراطه فى الضابطين
اكتفاء باشعاره التاكيد وتفصيل الاثر اد سببه اى سببه بالمفعول

المطلق

المطلق فيه نائب لفاعل علا جا حال من المجرور اى الاعضاء الظاهرة
كالضرب والصوت ويلزمه الحدوث وغير العلاج ما ليس كذلك
كالعلم والزهد ويلزمه الاستمرار بعدما اى جملة تضمن صاحبه
اى المفعول المطلق والمراد بصاحبه صاحب نوعه لا شخصه وما
اى اسما ملابسا بمعناه راجع الى المفعول المطلق كله صوت
صوتك اى يصوت صوتك اى تصويتك باقامة الاسم مقام
المصدر كما مر كلمات كلاما ووجه الوجوب ما سبق وتقول
فى غير العلاج له علم علم الفقهاء او الوصف او البدل والاصح
تقدير الفعل لدلالته على الحدوث والمراد الاستمرار المفعول به فى
اللغة الذى الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عايد
الى اللام وفى الاصطلاح ما يعقل الفعل به الى الحدوث اى يتوقف
تعقل عليه عدل عن تعريف الكافية لعدم تناوله نحو عرفت
زيدا وجعل الوقوع بمعنى التعلق حسا وعقلا مجاز لقرينة
له ويرد على المصنف الفاعل واللوازم البينة السابقة
للاحداث ويجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب بقرينة
المقسم يخرج الكل لكن فيه ما مر غير مرة ويتقدم المفعول به
على عامله جوازا نحو زيدا ضربت ويجب التقدم المذكور
لو تضمن المفعول به الصدر اى صدر الكلام كالاستفهام
والشرط وكم الخبرية وكالمضاف الى احدها نحو كم رجلا اوردت

ضربت وغلامكم رجلا او رجل ضربت ويمتنع التقدم لو كان
العامل اسم فعل لا يقال زيدا رويد لضعفه او ستثنا
مضافا اليه نائب الفاعل وضميره عائد الى موصوف محذوف
لا يقال انا زيدا غير صاربٍ لكونه بمعنى لا اضارب ويحذف
المفعول به جوازا لو كان منويا بقرينة ولو كان سببيا اى منسيا
فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة كيعطى اى يفعل الاعطاء
فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الغرض به وعامله عطف على صحيح
يحذف لوجود الفضل جوازا نحو مكة لمن استطاع للحج اى قصد
مكة ويجب حذف العامل فى سبعة ابواب الاولى سماعى وذلك
فى الامثاله وامثالها فلا يجوز ذكره لامتناع تغيرها كاهلا
اى اتيت مكانا تاما هولا اى معمورا ولا اجانب والبواقى قياسية
والثانى باب الاشتغال ويقال له باب الاشتغال وما اضمر
عامله على شريطة التفسير قدمه على النداء مخالفا للكافية
حذرا عن تباعد الاقسام فعلى هذا الاسبب تقديم التحذير
والاغراب والاختصاص وما مفعول به عطف على اهلا كان
بعده عامل فعل او شبهه لاحرف لانه ينصب المضمر بعمل
زيد فى غير ضميره كزيدا ضربته او غلامه او رجلا يحبه
او عمرا واخاه ووجود الضمير وعمل النصب لفظا او معنى
فيه او فى متعلقه شرطا فالوجه ان يقول تاصميره او متعلقه

فخرج

فخرج نحو زيدا ضربت وبمفهوم غير خرج نحو زيدا ضربت
بسوطه وامكن اعماله اى العامل المذكور فى المفعول السابق
المذكور او اعمال مناسبه فحذف المضاف فرفع او بقى على حرة
على الاقل وعطف على المجرور على مذهب الكوفية واحترز بالامكان
عن ما امتنع لمانع لفظى كان واخواته ولام الابتداء اللتمنى
وما وان بخلاف بواقى حروف النفى والا ونونى التاكيد وحروف
العطف وفاء السببية الواقعة موقعها غير زائدة ومنه
قوله تعالى الزانية والزانى الاية عند المبرد وكم والاستفهام و
العرض والتحضيض والشرط والتفصيل والتعجب واسم الفعل
والمضاف اليه والصلة والصفة وجواب القسم وكون العامل
من جملة اخرى ومنه قوله تعالى الزانية والزانى عند سيبويه
او تقديره عنده حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم وفاجلدوا
جملة اخرى بيانية فلا يعمل فى التى قبله والفاء زائدة او تفسيرية
او معنوية كفساد المعنى وخلاف المقصود كما فى قوله تعالى وكل
شئ فعلوه فى الزبر فانه لو نصب كل فاته تعلق فى الزبر يفعلوه
فسد وان كان صفة لكل شئ لزم الثانى اذ المقصود ان كل
مفعولهم ثابت فى الزبر لا ان كل ثابت فى الزبر فعلوه وعمل معنى
الابتداء فى نحو زيد ضربته مانع ايضا وينبغى ان يزيد لولا لانك
لولا العمل فى غيره ليعلم ان الامكان فرضى وان المانع منحصر فى العمل

ويحصل الاحتراز منطوقا من نحو زيدا ضربت بسوطه وعبارة
امكن اولى لو سلط اذ يبتادر منه عدم الاعتداد بالمانع اللفظى
نصبا مفعول اعالم فهذا مستغن عنه لان العامل لا يرفع ما قبله
وان جعل مفعول عمل ليحصل الاحتراز عن نحو زيد ذهب فالمناسب
قربه والانسب ما قلنا لفظا صفته اى لفظيا نحو زيدا ضربته
لو معنى اى معنويا محليا نحو بزيد مررت وعلى الثانى فاللفظى
نحو زيدا ضربت غلامه والمعنوى نحو زيدا مررت به كريما
حسبت عليه اى لابسته او مررت به اى جاوزته مثالان
للمناسب ليعلم انه يعم اللازم والمرادف ولما اقتضى المناسبة
المغايرة قدم الكامل فيها وترك مثال الاول لوضوحه ثم هذا
الباب اربعة اقسام ما يجب فيه النصب وما يختار وما يستوى
الرفع وما يختار وليس ما يجب فيه الرفع من هذا الباب وفى
ترتيب الاقسام نظر لان الترقى المفيد يجىء وهو قلب ما ذكرنا
اختار ابن الحاجب غيرانه قدم اختيار النصب على المساواة
وتقديم اللاحق بالباب فالاحق وهو ترتيب ما ذكرنا وهو الاولى
اختاره المص غيرانه قدم اختيار النصب ومساواته فقصر
والمصنف اقل تقصيرا او نصبه اى باب الاشتغال اولى من رفعه
لو عطفا اى لو وقع العطف فى باب الاشتغال على جملة فعلية
كقام زيد وعمرو اكرمته للتناسب ولو كانت الجملة المعطوف

عليها

عليها او المعطوفة ذات وجهين الفعلية والاسمية او احتمالى
المعطوف عليه نحو زيد قام وعمرو اكرمته فى داره فالنصب مساو
للرفع او ليس عطف على عطف المفسر بالصفة لو رفع كقوله
تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فان المتبادر كل شئ مخلوقنا
وانه بقدر والنصب محكم فيه واما الرفع فيحتمل فيه كون خلقنا
خبرا فالمقصود وصفه فيفيد ان كل مخلوقنا بقدر وهذا
بمعزل عن المقصود او كان بعده اى المفعول به المذكور امر او نهى
كزيدا اضربه او لا تضربه لان الطلب لا يقع خبرا الا بتاويل
القول والنصب مستغن عنه او هو اى المفعول به المذكور وقع
بعد النفى نحو ما زيدا ضربته وكذا الاداة بخلاف لم ولما ولن
يجب تلفظ معمولها فلا يقدر بالاستقراء والاستفهام نحو ازيدا
اوهل زيدا ضربته والرفع فى هل اضعف وعند البعض لا يجوز
بل يجب النصب وينبغى ان يقول بعد حرف النفى والاستفهام
لانه لا يجوز النصب فى ليس زيد ضربته ويجب فى نحو من زيد
اضربه ومتى زيدا ضربته على ما فى التوضيح وفى الرضى
ان الاسماء المتضمنة للاستفهام تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به
كما فى هل ويقبح متى زيدا ضربت او متى زيد خرج والرفع
فى متى زيدا ضربت اقبح القبحين كما فى هل واذا كان المتضمن
للاستفهام هو المفعول به المذكور فرفعه اولى نحو ايهم ضربته

وحيث واذا كانيتان للشرط نحو حيث زيد يجده فاكرمه واذا
زيدا اكرمته اكرمك وانما لم يجب النصب بعدهما العدم تحضهما
للشرط بخلاف ان ولو واما سائر الاسما الجازمة فلو يفصل
عن الفعل الا للضرورة فلا يكون من هذا الباب ويجب النصب
بعد حروف التخضيض هلا وألا مشددتين ولولا ولوما
وحرفي الشرط ان ولو دون اما لانها لا تدخلان الا على
الافعال بالاستقراء والرفع اولى في غيرها اي المذكورات
مما اختير فيه النصب اووجب او ساوى اووجد قرينة
مرجحة للرفع حال من محذوف اوفيها موجود اقوى منها
اي المذكورات المرجحة للنصب او المنسوبة كاذا للمفاجأة نحو
قام زيد واذا عمرو يضربه بكر لان غلبة وقوع الاسمية بعد اذا
للمفاجأة اقوى من تناسب العطف وهذا مذهب البعض
وبعضهم يوجبون الرفع بعده واما لغير الطلب يعني الامر
والنهي والدعاء نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته فعلية
على المبتداء اقوى من رعاية التناسب واما مع الطلب فالنصب
مختار لان وقوعه خبرا بتأويل بعيد فغلب على الغلبة نحو
اما زيدا فاضربه اوفلا تضربه او فغفره الله وترك
الجواب عن الايتين اكتفاء بما ذكر لانه وظيفة المفسر والثالث
باب التحذير واشار اليه بقوله وما اي المفعول به حذف مدلوله

من مدلول

من مدلول ما ذكر بعده وذا اي ما بعده ملابس بالواو نحو اياك
والاسد اي اياك بعد من الاسد والاسد بعد عنك والجمع بين
ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد جائز اذا كان منفصلا
ذكره الرضي او من نحو اياك من الاسد اي اياك بعد من الاسد
ويحذف من جواز اكاياك ان تحذف بخلاف اياك الاسد فانه
لا يجوز لان حذف الجار في غير المواضع المعهودة شاذ وحذف
العاطف شاذ وبابها عطف على ضميره بحذف وضميره اي من
اي يجوز حذف سائر حروف الجر مع ان وان حذفا قياسا اي
قياسيا وهذه فائدة استطرادية وما اي مفعول به عطف على
ما حذف حذف منه اي من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق وانما
وجب حذف العامل في قسمي التحذير لضيق الوقت وعدم الفرصة
بذكره حقيقة او اعتبارا او عاملها اي عامل قسمي التحذير بعدلا
اتق لاحتياجه الى تكلف قال الجامي ونعم ما قال تقدير بقدفي نحو
الطريق الطريق غير مناسب لما ذهب المعنى على الالتفات عن الطريق الى
بتعيده فالصواب ان يقال بتقدير بقد واتق ونحوهما انتهى والرابع
باب لاغراء وهو المذكور بقوله وما اغري به مكرر كاخاك اخاك
اي الزم وهذا احد قسميه فعليه ان يزيد او معطوفا عليه بالواو
كشانك والحج ليدخل القسم الاخر واما نحو العهد اي الزمه او احفظه
فلا يجب حذف عامله وان سمي اغراء وعلة وجوب الحذف ما تقدم في

في التحذير والخامس باب الاختصاص كما قال وما نصب على الاختصاص
من العرب نفعل كذا اي نخص او نعني العرب ومنه اي مما نصب على
الاختصاص ما نصب على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو قوله
وامرأة حمالة الحطب والترحم نحو ويأوي الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالي ولا بد فيه من اختلاف الاعراب لما قبله ولذا
يسمى ومنفا مقطوعا ايضا وقد ينكر اي الغالب في باب الاختصاص
التعريف وقد ينكر كشعثا في البيت السابق واعلم ان المصنف
عمم الاختصاص من المدح والذم والترحم والمشهور تباينها اذ الاختصاص
لفظ ايها موصوفا بذي اللام بعد ضمير المتكلم للافتخار نحو انا
اكرم الضيفان ايها الرجل اي انا اكرمه مختصا بالمسكنة من
بين الرجال او لمجرد البيان الحق بذلك الضمير نحو ادخل ايها الرجل اي
مختصا بالدخول وهذا القسم منقول من النداء حال في الحال
ولذا لم يذكره المص واسم منصوب دال على مفهوم ضمير المتكلم
السابق اما معرب باللام نحو نحن العرب نفعل كذا او مضاف
نحو قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث واختلف
في هذا القسم قيل انه منقول من النداء ايضا والمختار انه
منصوب باعني او اخص لان النقل لا دليل عليه ههنا بخلاف
القسم الاول مع انه خلاف الاصل وذا اللام لا ينادى والمفرد
المعرفة لا ينصب واما اذا لم يتقدم ضمير المتكلم نحو مررت



بالفاسق او المسكين والحمد لله الحميد فلا يعد من باب الاختصاص
بل يسمى باب المدح والذم والترحم ويجوز تقدير العامل في الجميع
اعني او اخص او امدح او اذم او الترحم بحسب المقام والمص جعلها
بابا واحدا لاشتراكها في جواز تقدير اخص تقليلا للاقسام ستزيد
للضبط والسادس من باب النداء ولم يعرف المنادى بما عرف ابن
الحاجب بل اكتفى بقوله وما نودي بحرف النداء لفظا نحو يا زيد
او تقديرا نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا لاحتياجه الى
تعسفات مفسدة للمعنى وجود الاقبال ضد الادبار في نحو
يا الله ويا زيد لا تقبل او اصبر ويا سعاد ويا كلما وانما في حذف
حذف عامله اي عوا انشاء لرفع لبس الخبر ثم ناب عنه حرف النداء
ليدل عليه فتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب
ويحذف هو اي المنادى جوازا عند القرينة مثل قوله تعالى الا
يا اسجدوا فيمن قرأ بالتخفيف اي الا يا قوم وزاد هو ليصح العطف
بعده والحق اي يجوز حذف حرف النداء ايضا من غير الجنس
قيل يعني النكرة قبل النداء فيشمل ايا مع جواز الحذف منه انا
وصف بذي اللام والاشارة لان نداءها لم يكثر فلا قرينة
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل
ويبنى اي يزيد والمتعجب منه نحو يا للماء وللدواهي والمهتز
نحو يا لزيد لاقتلنك وادخالها في المستغاث كان المتعجب يستغيث

بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويخلص منه وكان المهدد يستغيث
بالمهدد ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته تعسف بارد
على ان التعجب موجود قبل النداء وسبب الضحك والسرور فكيف
يقضي منه التعجب ويراد التخلص وان التهديد يقتضي الاستغاثة
والاستغاثة التذلل وان يزيد ولفظة الجلالة لعدم جواز الحذف
عنها ايضا فبقي العلم غير الجلالة والمضاف واي الموصوف باللام
نحو يا ايها الرجل واي هذا الرجل قدم حذفهما مخالفا للكافية
لانه عدم الاتيان المقدم على الذكر المتفرع عليه سائر الاحكام
والتعبير بالحذف لايهام شدة الاحتياج اليها ويجب حذف
النداء في اللهم لوقوع الميم المشددة عوضا عنه وامتناع الجمع
بين العوض والمعوض عنه واخر الميم بتركبا باسمه تعالى هذا
عند سيبويه واتباعه وعند الفراء اصل اللهم يا الله امنا بالخير
ويجوز دخول يا عليه لانه جعل الميم عوضا عن بقية الجملة وورد
لجواز اللهم امنا بالخير واللهم العن فلانا والدعاء على نفسه
وامتناع اللهم ارحمنا ولا يوصف لفظ اللهم عند سيبويه جعل
الميم مانعا وجعلي مالك الملك في قوله تعالى اللهم مالك منادى
لا وصفا واما عند سيبويه فيجوزوا وينبغي المنادى على دعمة مجاز
باعتبار الكون او الاول شامل لواو الجمع والف التثنية والضمة
لفظا او تقديرا او محلا لو كان مفردا غير مضاف ولا شابه



معرفة قبل النداء نحو يا هذا او بعده نحو يا رجل كيا رجلان مثل
بتثنية النكرة ليكون قرينة لارادة احد معاني المفرد ويظهر
عدم الرفع والمعرفة وانما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية في مشابهته
اياها افرادا وتعريفا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب
الحرفية لفظا او معنى ولما كان المختار في العلم المفرد الموصوف
بابن او ابنة مضافين الى علم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة عمرو
بخلاف يا رجل بن عمرو ويا زيدان ابنا عمرو ويا هند بنت عمرو الفتح
مع جواز الضم وكان بناؤه في المنادى لشبهه في تابعه قال وزيد
ابن عمرو اولى وهذا ايجاز مخل ولو قال وفتح زيد بن عمرو لكان
اقرب وجر المنادى بلام الاستغاثة لانها لام الجر للتخصيص دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله للدعاء ولو زاد والتعجب والتهديد
لكان اجود واللام مفتوحة في هذه الثلثة حملا على لك ولو عطف
بغير يا نحو يا لكهولة وللشباب بكسرت في المعطوفة ولا يستعمل فيها
الا ياء وانما اعرب مع اللام لضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة
الاسم وفتح اي بني المنادى على الفتح بالفها اي بدخول الف
الاستغاثة لاقتضائها فتح ما قبلها واللام عطف على فتح بتقدير
فتح قيل لشافي انهما فيه ان اراد مطلقا فمم الجواز واعلام
زيد وان لفظتين فلا تقريب ونوقض ايضا بنحو يا الحمراء مع
عدم جوازه واجيب بالحمل على الاطراد ويحمل الشافي على الصفة

اعنى البنائية والاعرابية دون الذات اعنى الفتحة والكسرة فيه
ان الاطراد فى النوعين المختلفين ضعيف والالف لا يوجب
البناء انما الموجب المشابهة القوية التى تزول بالام وقيل
وقيل للتحرز عن التكرار وهذا لا يوجب منع الجمع خصوصا اذا لم
يتحدا لفظا وخصوصا فيما يطلب فيه المد والتطويل وقيل
للتحرز عن الجمع بين العوضين وهذا يتوقف على كون احدهما عوضا
عن الاخر وهذا مثل اذ مناسبة اللام للاستغاثة ظاهرة كما بينا
بخلاف الالف وحيث يراد مد الصوت مع الاستغاثة يعوض الالف
عن اللام وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله وشبهه اراد به
ما اتصل به شئ من تمامه معمول له نحو يا حسنا وجهه ويا خيرا
من زيد ونعت له جملة نحو يا حليما لا تعجل او ظرف نحو لا يا نخلة
من ذات عرف بخلاف يا زيد الظريف او معطوف عليه على ان
يكون اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا وعلما بخلاف
يا زيد وعمرو والنكرة المفردة كقولك للاعمى يا رجلا خذ بيدى
وتابع المنادى المبنى مبتدأ خبره يرفع احترز به عن المعرب فانه
تابعه لا يجوز رفعه والمراد غير ما فيه الف الاستغاثة اذ تابعه
ايضا لا يرفع سوى التاكيد اللفظى فانه كالمؤكد اعرابا وبناء
على الاصح ومعطوف عطف على التاكيد يدخل يا عليه يريد غير
ذى اللام غير الجلالة والبدل عطف عليه ايضا لاستقلالهما



علة لاستثناء الاخرين فيكونان كالمنادى المستقل ان كان ذلك
التابع مفردا لوحقيقة بان لم يكن مضافا ولا شبهة ولو كان
الافراد حكما حكميا بان كان مضافا لفظيا او شبه مضاف لنصب
المضاف المعنوى وجوبا علة للاشتراط ولما كان للحكمى شبها ما وجب
النصب عند مباشرة العامل بالذات وجاز الوجهان عند الواسطة
يرفع ذلك التابع حملا على لفظ المنادى لمشابهة المعرب فى العروض
والاطراد بخلاف لازم البناء والاشبه ان هذا الرفع مثل المجاورى
ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابى جعفر للمشاكلة والاتباع ليس
باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز وينصب حملا على
محله وترك ذكر اختيارا للخليل وابى عمرو وابى العباس فى التعارض
بسلب الاختيار فيبقى المساواة المفهومة من الاهلية ويجب زيادة
لفظ ايها هذا ولفظ ايها او لفظ هذا مع نداء ذى اللام لئلا يلزم
اجتماع التى للتعريف وزيادة هذا التنبيه فى ايها مع انه مناسب للنداء
عوض عما يقتضيه اى من المضاف اليه ولما كان ايها الاشارة اقل
من اى ولذا جاز يا هذا بدون وصف دون يا اى عقيب به ندرجا
فى النزول من الابهام اى التفسير فلم يلزم الاشتراك بل ارتفعت
درجة من اخيتها فلذا قدرها سوى الله استثنا من ذى اللام
فيقال فيه يا الله بلا توسل مع قطع الهمزة لكونه لازما عوض عن
محذوف ولزومها بخلاف النجم والصعق وقطع الهمزة اى خروجها

عن دلالة التعريف وقيل لنية الوقف تفخيما للجلالة ويرفع ذو اللام
المذكورة وجوبا وهذا تخصيص لقوله وتابع المنبى الخ اى يجب رفع
هذا التابع ولا يجوز نصبه مع تابعه استعارا بانه المقصود بالنداء
وكانه باشر حرف النداء وتابع المعرب على لفظه كذا قيل والاصح
منقوض بنحو جاءنى ضارب زيد وعمرا وتوصيف المعرب بالذى
لا محل له من الاعراب سوى الرفع لدفع فاسد ههنا وضم مبنيا
ونصب معربا يا يتيم يتيم عدى يريد المنادى المكرر اذا اضيف
الثانى فقط وجه الاول ظ والثانى جعله مضافا الى المحذوف
مثل المذكور اليه والثانى تاكيدا فاصله وجاز يا غلامى بسكون
الياء ويا غلامى بفتحها والقرينة التكرار وثقل الضم والكسر واصلية
السكون واخفيته ويا غلام بحذفها وابقاء الكسر ويا غلاما
بقلبها الفا يريدان المنادى المضاف الى الياء يجوز فيه اربعة اوجه
والاولان يجوزان فى غير النداء ايضا وبالهاء اى جاز هذه الاربعة
بالهاء وبالهاء وقفا موقوفا وكذا اى مثل المنادى المضاف الى ياء المتكلم
فى جواز الاوجه الاربعة يا ابن ام ويا ابن عم وجاز فيهما حذف
الفهما وابقاء فتح الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مقام ابن
بخلاف يا ابن لخى ويا ابت وامت عطف على يا غلامى اى جاز
فيهما زيادة على الوجوه الاربعة قلب الياء تاء مفتوحة او مكسورة
بالالف وبالالف لجواز تعويض الحرفين من واحد ولا يجوز يا ابتى



لانه جمع بين العوض والمعوض عنه واى شاذا يا غلام بفتح الميم بقرينة
سبق الكسر والعطف وبالضم تشبيها بالمفرد فيما اى منادى متعلق
بجاز يا غلامى الخ غلب اضافته اليها اى الياء لان كل منادى مضاف
اليها فلا يجوز فى يا عدوى الحذف والقلب واغا يجوز فيه الاسكان
والفتح فقط كما فى غير المنادى وهو زيادة لازمة ويرخم المنادى
جوازا او ترخيمه حذف حرف او اكثر من الاصالى فى الضمير الى الاسم او المنادى وبالا
من زيادة المجرد التخفيف جاز ليخرج نحو قاض وبيد وغيره
على صغير يرخم ضرورة وقت ضرورة لانى سعة الكلام كقول على
رضى الله عنه ان افتقارى فاطما بعد احمدى وقد يفسر الرخم يريد
ان الاكثر البقاء على ما كان فيقال يا حار بكسر الراء والاقل تغيره
وجعله اسما برأسه كيا كرا اصله كروان فلما رخم قيل يا كرو على الاكثر
ويا كرا على الاقل لكونه بعد الحذف مثل عصا وشرطه اى شرط ترخيم
المنادى العلمية اى كون المنادى علما الجنس بشهرة ذا تا
على الثلثة الاحرف لئلا يلزم اختلال البينة وفى انتصاب ذا تا
اشكال ولعله لاحظ المعنى على ما فسرنا او التاء للتانيث عطف
على العلمية فلا يشترط العلمية ولا الزيادة نحو يا ثبة
لان الاختلال من الواضع وهذا يدل على ان تا التانيث كلمة
برأسها وانه لا يكون المنادى مضافا ينبغى ان يزيد ولا شبهة
قيل لانه لا يمكن من اخر الاول لانه ليس اخر المنادى معنى ولا من اخر الثانى

اذ ليس اخوه لفظا وهذا يشعر بكونهما كلمتين والذى عندى تعليله
بعلة سنذكرها فى جملة ولا مستغاثا لتضاد الغرضين ولا مندوبا لذلك
ايضا ولا جملة لانها محكية بحالها فلا تغير ولو كان المنادى مركبا
غير اضافى ولا جملة حذف الاخير كباء بعل فى بعلبك لتنزله منزلة
تاء الثانيث نظرا الى الاصل ولو كان فى اخره حرف صحيح اصلى كان
بعد منه زائدة ولابد من هذين القيدين اذ لا يحذف من نحو
سقلاة ويختار الاخر واحدا وزائدتان فى حكم زائد واحد
بمعنى انهما زيدتا معا زائدا حال من ضمير اخر على اربعة احرف
كاسماء ان كان اصله وسما على ما ذهب اليه سيبويه كان مثالا للثانى
وان كان افعالا جمع اسم من السمو كما هو مذهب غيره كان مثالا للاول
ومنصور حذفا والا اى وان لم يكن المنادى مركبا ولا واحدا من
الاخيرين فحرفا اى فالمحذوف حرف واحد نحو يا مال فى مالك
والسابع باب المندوب واشار بقوله وما ندبا اى جعل مندوبا
وهو فى اللغة ميت يبكى عليه وفى الاصطلاح المتفجع عليه اى على
فقده والمتفجع التوجع والتحزن معروفا ليعذر المنادى فى ندبته علما
او غيره ولو علما غير مشهور لا يندب ولو نكرة مشهورة يندب او به
عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتا بواو ويا من تمام التعريف
والباء الاولى للسبب والثانية للدلالة ولا يندب بغيرهما
وينادى بجميعه لا بواو هذا كما ترى يشعر بمباينة المندوب للمنادى

وقد سبق

وقد سبق ما يدل على اعمية المنادى وهو الحق وهوى المندوب
كالمنادى فى الاعراب والبناء والتوابع وضح زيادة الالف
فيه اى فى المندوب او فيما اضيف المندوب اليه نحو يا امير
المؤمنيناه وكذا فى شبه الاضافة نحو يا طالعا جبلاه وكذا
فى الصلة نحو يا من حفر بئرا زمزماه لا الصفة عطف على ما
اضيف خلافا ليونس فلا يقال وا زيد الطويلاه الا عند
لان اتصال الموصوف بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
والموصول بالصلة لانه جئ بهما لتمام المضاف والموصول وجئ
الصفة بعد تمام الموصوف لغرض كالتخصيص وقال يونس لاتحادهما
فى المعنى بخلاف المضافين والموصولين جائز لنقصان الاتصال
اللفظى وفيه نظر فلو التبس بغير المراد بسبب زيادة الالف
زيد مدة مناسبة كواغلاه مكبه فى غلام المخاطبة فلو زيد
الالف لالتبس بالمخاطب ونحو واغلاكموه فلو زيد الالف
لالتبس بالتثنية والهاء عطف على الالف لو وقف على المندوب
وقف تحرك يريد ان اصله السكون ويجوز تحريكه للضرورة الشعرية
بالكسر للساكنين او بالضمة بعد الالف والواو تشبيها بها
الضمير او بالفتحة بعد الالف لمناسبتها المفعول له مثل المفعول
فى الاعراب قدمه مخالفا الكافية لكونه سبب الفعل وجودا
او تصورا بخلاف المفعول فيه وكونه مدلول الفعل فى

المفعول له نظرا للكافية والحق وجهة هو مولیها ما اى منصوب
وهو باعث على الفعل واختلال الحد مرة غير مرة لكنه اقل خللا
من حد ابن الحاجب وترك خلافا للزجاج لضعفه وشرطه
اى شرط المفعول له تقدير اللام اذ لو ذكرت لا يسمى المفعول له
عند الجمهور بل المفعول به غير الصريح خلافا لابن الحاجب
ولنا قال وشرط نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له
لعدم اشعار العلية وجاز تقدير اللام لوجوده اى مدلول
المفعول له معه اى مع مدلول عامله وفاعلهما اى فاعل
مدلوليهما واحدا اى يشتركان فى الزمان والفاعل وكونه فعلا
لانا تا يفهم من الباعث وهذا الشرطين واشار بقوله جاز
اى جواز ذكر اللام مع الشرطين المذكورين ولكن لا يجوز
حذفها الا عند هما معا فيقال اكرمتك اليوم لوعدى بذلك
امس وجئتك لاكرامك وجه الاشتراط حصول مشابهة
المصدر بهما فيتعلق الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر
المفعول فيه اعرابه مثل ما مر تا اى منصوب فيه الفعل اى وقع
فى مدلوله الحدث من هذه الحيثية فخرج نحو فضل الله يوم
الجمعة وشرطه لا شرط نصبه خلافا لابن الحاجب على ما
ذكر فى المفعول له تقدير فى اذ لو ذكرت لكان مفعولا به
بواسطة الحرف عند غرم ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا فيه

اتفاقا

اتفاقا ويقبل تقدير فى الزمان مطلقا بهما كحين وزمان
او موقتا كيوم وشهر اذ الاول جزء الفعل وغيره محمول عليه
والثانى على الاول لاتحاد الحقيقة النوعية والمكان بهما عملا
على الزمان المبهم لاتحاد الصفة بخلاف المكان الموقت لاختلافهما
ذاتا وصفة وغير الزمان المبهم لعدم الاصالة فى النصب للمحل عليه
وهو اى المكان المبهم ما سمى مدلوله به بسبب مر خارج عن
مسماه فان تسمية الشئ اما مثلا بوقوعه ازاء وجهه انسام
او نحوه فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون
وازاء وتلقاء وبين ونحو فرسخ وميل والموقت ما ليس كذلك
كالدار والمسجد هذا ولا بد من استثناء جانب وما بمعنا
وداخل البيت وخارج الدار وجوف البيت ووسط الدار
بالتحريك من المكان المبهم لانها لا ينتصب على الظرفية كما نص
على سيبويه وكذا لا بد من استثناء كل اسم مكان ليس فيه او فى عامله
معنى الاستقرار الا ما اى مكانا موقتا كان بعد دخلت وبعد ما
اى فعل ملابسة بمعناه اى معنى دخلت وهو سكنت ونزلت
مستثنى من مفهوم الكلام يعنى لا يقبل المكان المعين النصب
بتقدير فى الا ما بعد الخ نحو دخلت الدار وسكنت البلد
ونزلت الخان والمضمر عطف على الزمان او المكان لو اتسع فيه
بحذف فى وجاز التوسع فى المضمر فى الفعل اللازم نحو يوم الجمعة

صمته وما فعل لم يتعد الى ثلاثة مفاعيل نحو يوم الجمعة ضربته
زيدا واعطيت زيدا درهما ولا يقال يوم الجمعة اعلمته زيدا
عمرو افاضلا اذ معنى التوسع جعله كالمفعول به فيكون كالملقى
الى ارجة ولا اصل له ويحذف عامله جوازا كيوم الجمعة لمن قال
متى سرت ويجب حذف عامل المفعول فيه لو فسر العامل على
شريطة التفسير كالمفعول به على التفصيل السابق ويتقدم
جوازا على عامله نحو يوم الجمعة سرت ويجب تقديم المفعول فيه
على عامله لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو كم يوما او يوم سرت
واى يوم سرت سرت المفعول معه قيل معه نائب الفاعل كبه
وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد
الى المصدر ثابت بقطوع بوجب الحمل عليه ههنا وفي الاية
الكريمة اى الذى هو فعل الفعل معه ما اى منصوب صاحب
معمولا قيل احترز به عن [illegible] رجل وضيعته فالرفع فيه واجب
وان قصد المصاحبة لعدم العامل وفيه نظر اذ ما عبارة
عن منصوب بقرينة المقسم كما اعرف به هذا القائل و
تقييد المعمول بكون عامله غير معنوى لاقرينة له بالواو ولو كان

عامله

عامله لفظا وامكن العطف جاز العطف والنصب على المفعولية
معه نحو جئت انا وزيدا وزيد قيل المراد بالامكان الخاص
يعني عدم الوجوب والامتناع ونحو ضربت زيدا وعمرا ويجب فيه
العطف فلا يرد وهذا فاسد لان المراد بجواز العطف جوازه
مع النصب لا مع غيره مطلقا فيكون عين الجزاء ولو زاد بعارض
لاستقام وان كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ لا نحو التردد
وامكن العطف امكانا عاما مقصدا بخلاف الوجود وجب العطف
لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يمكن العطف
في الصورتين فالنصب على المفعولية معه واجب جئت وزيدا
مثال للعامل اللفظي مع امكان العطف ومالك وعمرا مثال
للعامل المعنوى مع عدم امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول معه
على عامله ولا منفصلا اى يجوز كونه ضميرا منفصلا نحو جئت
واياك لا متصلا لمنع الواو الحال في عرف النحاة نكرة لان الغرض
منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها
فيصير التعريف حشوا توضيح كيفية العامل كانه عدل عن المشهور
اختصارا مع احتياجه الى قيد الحيثية وخروج نحو جاء زيد
والشمس طالعة الا ان يتكلف والتعريف لا يحتمله وفيه بحث
اما اولا فلان العامل في الحال هو اللفظ والحال انما
توضيح كيفية جزء مضمونه الذى هو الحدث اذ لا بد من عاملها

من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها توضيح صفة الفاعل
او المفعول به والحدث انما هو صفة اخرى للفاعل واحدى صفتي
شئ او شيئين لا يكون كيفية اخرى اذ كيفية الشئ صفته لا صفة
موصوفة او اخرى مثلا الركوب في جائني زيد راكبا صفة زيد
لا مجيئه نعم الحال تدل على صفة الحدث ايضا وهي المقارنة لمضمون
الحال لكن التزاما لا يصح في التعريفات واما ثالثا فلانتقاضه
بالمرة والنوع النكرتين وعدم اشتراط التنكير فيها لا يدفع ولن
نحو فانه سهو ظ فالتعريف الصحيح نكرة توضيح كيفية حدث
العامل التزاما فيندفع بالاول الاول وبالاخير الاخيران
مشتقا حال من فاعل توضيح بتاويل المنكر واللفظ او عينه معنى
لا يشترط الاشتقاق لوجدا لايضاح المذكور في الجامد كقولنا
بسر الطيب منه رطبا فانهما حالان من فاعل اطيب مع جمودهما
والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا يضاح في الصحيح
لا اسم الاشارة اذ قد يقع الاشارة حال التمرية فيفسد المعنى
فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا وباعتبار زيادة
الطيب في بسر كانه قيل هذا زاد طيبه بسرا على طيبه رطبا
ويتقدم معمول التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق
بشئ واحد حالان باعتبارين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه
فالبسرية تعلقت بالمفضل وهو هنا باضمار اعتباره في اطيب

والمضمر

والمضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم فاقيم المظهر مقامه فوجب
ان يليه وتقع الحال مصدرا سماعا اذ سماع او وقوع سماع
كاتيته اي راكضا ولا يجوز ان يقال اتيته ضحكا مثلا لعدم
السماع ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي وذو الحال المجرور
بنصبها اذا كانت شيئا من الاشياء الا لو كانت ظرفا ولكن
لو كانت والجار والمجرور داخل في الظرف هذه العبارة لا تخلو
عن خلل اما اولا فلان الظاهر ان الاستثناء متعلق بهما معا
فيلزم جواز تقدم الحال الظرف على المجرور ولم يذهب اليه احد
وانما ذهب البعض اي جواز تقديمها مطلقا على المجرور بحرف الجر
وحرف ظرف اي الحال بالنسبة الى الاول والى صاحبها
بالنسبة الى الثاني فيكون مذهب الحصر مذهب البعض المذكور
سهو ظاهر فالاستثناء معروف اي الاول فحقه ان لا يفصل بينهما
واما ثانيا فلانه ان اريد بالمعنوي كل جامد ضمن معنى المشتق
كاسم الاشارة وغيره يلزم جواز تقدم الحال الظرف على الجامد
المذكور وهو خلاف الاجماع وانما الخلاف في تقدم الحال مطلقا
على العامل الظرف منعه الاجماع وانما الخلاف في تقدم الحال مطلقا
على العامل الظرف منعه سيبويه مطلقا وجوزه الاخفش بشرط
تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار والحال الظرف على
العامل مثله جوزه ابن الرهان ويتقدم الحال جوازا ذاها

اى صاحبها المرفوع والمنصوب بقرينة سبق المجرور واضاف
الى الضمير وقدم وحكم بشذوذ ما وقع وهو اى ذو الحال
الفاعل او المفعول به او كلاهما لفظا او معنى ويعرف ذو الحال
غالبا فى غالب الازمان والمحال وتعريفا غالبا لانه محكوم عليه
فى المعنى فالتعريف اصل فيه ويجب تقديم الحال على صاحبها
لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة فى ذى الحال المنصوب
ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للبنا فان اختصت بوصف
او غيره لم يجب تقديمها عليه لقربها من المعرفة وتكون الحال
جملة خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن صاحبها ولا
انشائية غير ثابتة فى نفسها فكيف يثبت لغيرها
ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطا بغيرها
لزم وجود رابطة هو الضمير او الواو مع الضمير وحسن ومنعف
وقوع الجملة حالا مع الضمير وحده لو كانت اسمية او الواو
كليهما سوى المضارع المثبت لا بد من تقدير مع فاعله
لكونه استثنا من الجملة فانه اى المضارع المثبت يقع حالا
بالضمير وحسن لا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم
الفاعل المستغنى عن الواو ولزمه الماضى المثبت الواقع حالا
قد فاعل لزم او مفعوله وقد يقدر قد او فى بعض المواضع والاول
اولى لاستلزام الثانى زيادة وحذف اوجه اللزوم ان الفعل



اذا وقع قيدا لشئ يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر
الى ذلك المقيد فاذا قيل مثلا جاء زيد ركب يفهم منه ان الركوب
قد كان متقدما على المجئ فلا بد من قد حتى تقرب به الى زمان المجئ
او التقريب لا يكفى بل لا بد من المقارنة ويحذف عاملها اى الحال
جوازا كقولك لمن يريد سفرا راشدا مهديا اى سر ويجب حذف
عاملها فى الحال المؤكدة وهى التى لا تنتقل من صاحبها ما دام
موجودا غالبا والمنتقلة تقابلها وهى قيد العامل لا المؤكدة لو قورنت
تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية احترازا عن ما يؤكد مضمون جملة
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى ولا تعثوا فى الارض
مفسدين كزيد ابوك عطوفا اى احقه بفتح الهمزة اى ابوتك
بمعنى تحققه وصرت منه على يقين او بضم الهمزة لهذا المعنى
او بمعنى اثبته وبعض النحاة خصص المؤكدة بما يقرر مضمون اسميته
فيجب الحذف حينئذ فى كل المؤكدة والاول اولى وانسب باللغة
اللغوى ويقع الحال المؤكدة جملة اسمية كما يقع مفردا وفعلية لتضمنه
تلك الاسمية المؤكدة بالواو بل الضمير وحسن لشدة ارتباط
المؤكدة بصاحبها والواو تقتضى التوسط ولان الواو لا تدخل
بين المؤكد والمؤكد نحو هو الحق لا شك فيه وهذا كالاستثناء
يلحق من ضعف ربط الاسمية بالضمير وحسن التمييز بأن
نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف فخرج صفات المبهمات كهذا الرجل

بلا تكلف وعطف البيان لاشتراط التعريف فيه ولو منع
فيقول له الوضع فان ابهام متبوعه لعدم الاشتهار والجهل
بالوضع ووصف المنصوبية مراد بقرينة المقسم فيخرج نحو خاتم
فضة ومائة رجل تزيل الابهام الوضعي فخرج صفة المشترك
نحو رأيت عيناجارية فان ابهامها استعمالي نشأ من تعدد الوضع
عن ذات فخرج المفت والحال فانهما يزيلان الابهام عن صفة
صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة او مقدرة اشارة الى
تقسيم التمييز فالاول اى ما يزيل الابهام عن ذات مذكورة ينزله
عن مفرد ليس بجملة ولا شبهها مقدار يعرف به قدر الشئ
وهو خمسة غالبا من العدد الى المقياس من بيان للمقدار
وسياتي في باب الاعداد والكيل اى المكيل نحو قفيز ان برا
والوزن اى الموزون نحو رطل زيتا والمساحة نحو ذراع ثوبا
وقدر براحة سحابا والمقياس نحو ملؤ الارض ذهبا فيفرد
اما التمييز عن مقدار غير العدد لو قصد به الجنسية لا النوعية
والعددية وقصدها يستلزم كونه جنسا وهو ما تشابه اجزاؤه
ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس وما اى واه لم يقصد الجنسية
بل قصد النوعية او العددية جنسا او غيره فيطابق التمييز ما
قصد انظر ايها اللبيب اى نزيه هذه العبارة على قول ابن الحاجب



فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره فان فيه
تطويلا وتعسفا من وجوه حمل الانواع على ما فوقها لواحد وجعلها
شاملا للمرات مع تقابلها في الاستعمال وجعل الجمع شاملا للتثنية
وتقييده بنحو ان قصد ولو كان المفرد والمقدار ملابسا بالتثنية
او بنون التثنية والجمع الواو بمعنى ومثل بنحو الاخسرين اعمالا
وحسنون وجوها ورد بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن
نسبة في شبه جملة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد بنون الجمع
نحو عشرين فانه يجوز اضافته على قلة جاذت الاضافة اى اضافة
اى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف وترك
والا فلا لكونه مفهوم الشرط والمصنف ممن يقوله فلا يجوز اضافة
المضاف لامتناعها وذو اللام لا ينصب التمييز وعن غيره عطف
على ان مفرد مقدار وضميره للمقدار كخاتم فضة والجر في غير المقدار
اكثر لقصور في الابهام عن المقدار وما قيل لحصول الغرض مع
الخفة يقتضي الكثرة في المقدار ايضا والثاني اى ما يزيل الابهام
عن ذات مقدرة بل ينزله عن نسبة اى عن ذات مقدرة
في نسبة لان الابهام بالذات في المنسوب اليه وبواسطته في
النسبة كطاب زيد نفسا اى طاب شئ زيد بالاضافة نفسا
ويعجبني طيبه ابا اى طيب شيئه ابوة اشار بالمثالين الى ان
النسبة اعم مما في الجملة وشبهها وان منه نسبة الاضافة فلا يختلج

الى افراده بالذكر كما فى الكافية وان الذات المقدرة لا يجب
يكون التمييز عينها ومحمولا عليها كما يجب فى المذكورة بل يكفى اشتماله
على المحمول فظاهر عموم قولهم التمييز عن النسبة فاعل فى المعنى وبعضهم
جعل الذات المقدرة فى نحو طيبه ابا منونا مبدلا عنه فجعل الحمل
لازما فى القسمين فيلزم فى صحة عموم قولهم المذكور ان يجعل الفاعل
فى مثله كذلك وهذا مع كونه تكلفا يهدم الابهام اذ الابهام
فى الشئ الذى هو زيد فالوجه هو الاول ليس وما اى تمييز
صلح لذيه وهو ما انتصب عنه ومعنى الصلاح الحمل صلح المتعلقه
نحو ابا فى طاب زيدا با فانه يحمل على زيد فيجوز ان يراد به زيد
نفسه وابوه والمعين هو القرائن واستثكل بطاب زيد نفسا
فانها عين ما انتصب عنه مع انه لا يجوز فيه الوجهان فاجترأ
بعضهم على جوازهما فيه ايضا وهذا بعيد جدا وبعضهم زاده
فى الصلاح عدم جواز الاضافة اى ما انتصب عنه كطاب
بخلاف نفس فانه يقال نفس زيد سوى الصفة استثناء ما صلح
فانها لذيها فقط لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفا
والمذكور اولى بها فاذا قلت طاب زيد والدا كان الوالد هو
زيد لا غير بخلاف الاسم نحو طاب وتطابقه اى يوافق الصفة
صاحبها فى الافراد وضديه والتذكير والتانيث وتحتمل الصفة
المذكورة الحال نحو طاب زيد فارسا فقط وسا تميز باعتبار

اشتماله

اشتماله على الفرد سية التى تزيل الابهام عن شئ منسوب الى زيد
وحال باعتبار تبيين هيئة زيد عند الطيب فاندفع الاشكال بان
اللفظ الواحد لا يرفع الابهام عن ذات شئ واحد وصفته معا
اذ ما فيه الابهام ههنا اثناه متعلق زيد من حيث الذات ونفسه
من حيث الصفة نعم يرد على من جعل الذات المقدرة مبدلا عنها
ويمكن ان يمنع استحالة رفع لواحد الابهامين عن واحد مستندا
بمثل هذا بسرا طيب منه رطبا وما اى تمييز لم يصلح لصاحبه اى
لم يحمل عليه فله اى لمتعلقه فقط نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا
او زان اى ما صلح ومالم يصلح فيهما فى الافراد والمطابقة كما اى تمييز
ذكر يعنى المزيل عن ذات مذكورة اى يفرد كل منهما اذ قصد الجنسية
والا فيطابق ولو اكتفى بذكر الاول فى الاول او الاخر كان اخصر
واظهر ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا لضعف الجامد وكونه
فاعلا فى المعنى فيأخذ حكمه فى عدم التقدم والمازنى والمبرد يجوز
ان تقديم التمييز على العامل الفعل وشبهه اذ المؤول بشئ لا يجب
ان يكون فى حكمه من كل وجه المستثنى اى ما يطلق عليه لفظه فى
عرف النحاة متصل اى صادق عليه مفهوم منه وهو اسم ما علم
دخوله فى المستثنى منه باعتبار المفهوم لا المراد وخرج بباب
العكس او ظهر عدم دخوله فى الحكم فخرج المنفصل والصفة بنا
بنوع الا فلا تناقض ومنفصل كمتصل وصدق المتفادين عما

نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال الناس فقير وغني وعالم وجاهل
انما المستحيل على الواحد الشخصي وهو ما بعد اي باب الا
وعلم عدمه اي عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم
كجاء في القوم الا حمارا والمراد جاء في القوم الا زيدا مشيرا الى الجماعة
خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة
كالاشارة وفي الحكم بنى الاول وفي المتصل كلاهما بنيا الا فلا يلزم
تداخل القسمين والا اي وان لم يعلم دخول ما بعد الا فيما قبله وعدم
دخوله بل يكون على الاحتمال ولم تفسر بدخول المستثنى في المستثنى
منه لتقابل الصفة والاستثناء الا ان يراد اللغوي على طريق الالزام
فصفة وان كان الا فيمعنى غير لتعذر الاستثناء بقسم وقد اضاف
المص في مخالفة ابن الحاجب في التقسيم من وجهين عدم اختصاص
الصفة بالاوتبعية الجمع المنكور الغير المحصور والاول ظاهر واما
الثاني فمدار الحمل على الصفة تعذر الاستثناء كما اعترف ابن الحاجب
نفسه والتعذر قد يكون في غير الجمع كما جاء في رجلان الا زيد
وفي جمع المعرف كما جاء في الرجال الا زيدا اذا لم يوجد قرينة الهزء
والاستغراق فلم يعلم الدخول وعدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح
به ابن درستويه والمالكي وفي المحصور كما جاء في مائة رجل الا زيد
وقد لا يتعذر في الجمع المنكور الغير المحصور كما جاء في الارجلا
او حمارا وقد يحذف المستثنى كما جاء في القوم ليس الا اي ليس الباقي

الا زيدا

زيدا وينصب المستثنى وجوبا لو كان مقدما على المستثنى منه لتعذر البدل
لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا عند الحجازيين قيل اذا لا يتصور
فيه الابدال الغلط وهو لا يقع في كلام الفصحاء ورد بان النحوي يبحث
عن اصل الجواز لا عن الفصاحة وتغيير بعضهم بقوله وهو لا يصدر الا
بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية
والفطانة غير مقيد للاخيرين مم وبدل الغلط قد يقع قصدا في كلام
الفصحاء لنكتة لطيفة بينها الشريف في حواشي المطول وقيل لو جاز
الابدال في نحو جاء في القوم الا حمارا لكان اما بتكرير المنفي اي ما جاء في
حمار فيلزم الغلط في العامل والمعمول معا وكذا في المنفي نحو ما جاءني
القوم الا حمارا ولا يخفى عليك ان الغلط في المتبوع لا في البدل على
ما بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولكم
فاذكر اغايرة لو كان البدل مجردا عن الا وهو هم كيف وقع يلزم تغاير
البدل والمبدل منه نفيا واثباتا فالوجه عندي ان الا في المنقطع
بمعنى لكن فيعمل عملها لا برهانهم اختلفوا في عامل المتصل انه الفعل او معناه
او الا واتفق المتاخرون في المنقطع انه عامله الا وجوبا محذوف
في الاغلب وقد يظهر وقد يرفع ما يجوز ان يكون منقطعا او اللغوي
بطريق الاستخدام وفائدة تتميم على البدلية ان كان المبدل منه مرفوعا
وقد يجران مجرورا نحو مررت بالقوم الا حمار وهم يجوزون البدل فيما
قبله اسم صحيح يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمار ويوجبون النصب

فيما لم يكن كذلك كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فظاهر
الخلل في كلام المص من جهة التخصيص والابهام او واقعا بعد ليس ولا يكون
وما خلا وما عدا او عدا وخلا كونه ضميرا او مفعولا به والمستثنى
بهما ايضا ويلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء والمرجع فاعل المذكور
اي ليس ولا يكون الجائي مثلا وما في الاوسطين مصدرية وخلا في
الاصل لازم يتعدى بمن فضمن معنى جاوز او حذفت واوصل
والتزم هذا التضمين او الحذف في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها كاسمها والجملة حالية ظاهر
قدم الاخرين ليكون اشبه بالاول ويؤول المصدر بالفعل ويجوز
فيه تقدير زمان مضاف وقد يجر بهما اي بعد او خلا على انهما
حرفا جر او واقعا في موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام
ذكر فيه المستثنى منه كجاء في القوم الا زيدا فلو كان المستثنى
غير اي الموجب معه اي مع ذكر المستثنى منه فالبدل اولى من
النصب على الاستثناء خوقلم تعالى ما فعلوه الا قليل منهم الاستثناء
فضلة قطعا بخلاف البدل ولو تعذر البدل عن لفظ المستثنى منه
او محله القريب فيبدل مثبتا على محله اي المبدل منه كلا احد فيها
اي في الدار الا زيد فانه تعذر الابدال من محل قريب لاحد وهو
النصب بلا لانتقاض النفي الذي عمل لا لاجله بالا فابدل من محله
البعيد الذي هو الرفع على الابتداء ومع عدم اي المستثنى منه بقرب

المستثنى

المستثنى باعرابه اي المستثنى منه ما لم يكرر المستثنى فاذا كرر
ينصب احدهما والاخر قد ينصب ايضا وقد لا ينصب وكذا حكم ما فوق
الاثنين اعلم انه اذا كرر الا فاما ان يكون للتاكيد وح ما بعده
احد التوابع فاعرابه كاعراب متبوعه واما لغير التوكيد وكلام المص فيه
وح اما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه او لا وكل منهما اما في العدد
او لا فالاقسام اربعة مثال الاول في الموجب له على عشرة الا تسعة
الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا
اثنين الا واحدا فكل وتر منفي منصوب لانه في موجب وكل شفع مثبت
جائز فيه الوجهان لانه في غير موجب فيلزم بالاول خمسة لانك اخرجت
التسعة من العشرة فبقي واحد وادخلت معه ثمانية صارت
تسعة واخرجت منها سبعة صارت ثمانية واخرجت منها خمسة
بقي اربعة وادخلت معها اثنين صارت ستة واخرجت منها
واحدا بقي خمسة وفي غير الموجب ماله على عشرة الا تسعة الخ فكل
وتر مثبت جائز فيه الوجهان وكل شفع منفي منصوب فيلزم
خمسة ايضا فالتخريج مما سبق هذا هو الغياث لان الفقهاء قالوا
اذا قلت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان
المعنى ماله على عشرة مستثنى منها تسعة اي ماله على واحد واذا قلت
الا تسعة بالرفع يلزمك تسعة لان المعنى ماله على الا تسعة
بالرفع يلزمك تسعة ووجهه ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي ظاهر

عليه فاذا قلت لاستعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت
كانك قلت له على عشرة الاستعة ويصير حاصله انه عليك واحدا
فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس على واحد فلا يلزمك شئ واما
اذا رفعت تسعة فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات
والنفي داخلا في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من المنفي ويكون
المعنى كما قالوا ومثال الثاني في الموجب جاء المكون الا قريشا
الا هاشميا الا عقيلا فقد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني
هاشم الا عقيلا وفي غير الموجب ما جاء المكون الا قريش الا
هاشميا الا عقيلا فقد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الا
هاشميا وحكمها في المعنى والاعراب حكم الاول موجبها كموجبها وغيره
كغيره ومثال الثالث له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فيجب النصب
الاول ويجوز الوجهان في الاخير والاستثناء من المستثنى منه واحد
ولم يكن الاستثناء مفرغا وقد تقدمت المكررات على المستثنى منه
فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا
خالدا احدا اذ لا يكون الا بدال وان تاخرت ففي احد المستثنيات
جواز المستثنيات جواز الوجهين والباقي واجب النصب لانه البدل
منه صار بالابدال كالساقط فلا يبدل منه اخرى نحو ما جاءني
احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها فالمتقدم
النصب على الاستثناء واحد المتاخرات جائز الوجهين وباقيها



واجب النصب بعدا لابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا واحدا
الا خالدا وان كان مفرغا شغل العامل بواحد منها ونصب
ما سوا نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا واما كان المستثنى منه
اكثر من واحد ففي غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب
والاول اشتغل به العامل نحو ما اكل احدا الا الخبز الا زيد لان النفي
قد انتقض بالا فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز الا زيدا
زيدا فانه ما اكل الخبز عند اذا لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول
واما ذكر جاز في الاول الوجهان نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيد
وفي الموجب لابد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ كما يجئ
نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اولهما
وفي الثاني جواز الوجهين لانه غير موجب بسبب نقض الايجاب
بالا فالمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد فظهر وجوب نصب واحد
في كل مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه فيه اي الموجب
لو يفيد الكلام بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
تحرك الفلك الاسفل عند الاكل الا التماح وعدم الافادة في غير
الموجب نحو ما مات الا زيد نادر فالحكم بجواز التفريغ فيه على الغالب
والافادة في الموجب نادر فالحكم بوجوبه على الغالب ايضا ويجر
اي المستثنى بسوى بالقصر وبكسر السين وضمها وسوا بالمد مع فتح
السين وكسرها لانه مضاف اليه وهما اي سوى وسوا ظرفان منصوبان

أبا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير المعنى البدل ثم تشنا
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا
وجرا ونصبا وحاشا عطف على سوى لانه حرف جر في الاكثر
وقل النصب على المفعولية به اى يجاز على انه فعل متعد فاعله مضمر
ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا وحاشا زيدا اى نزه الله تعالى عن ضرب عمرو ولا سيما
عطف على سوى ايضا لاضافة شيء اليه وما زائدة او الى ما وهي
نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها والسين بمعنى المثل
ولا النفي الجنس وخبرها محذوف والواو الداخلة عليها في بعض
المواضع اعتراضية فمعنى جاء في القوم ولا سيما زيد ولا مثل زيد
موجود في القوم الذين جاؤا اى هو اخصهم واشد اخلاصا
في المجيء وجاء الرفع فيما بعد لا سيما وهو اقل من الجر على انه خبر
محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وقل
النصب بعد لا سيما على ان ما نكرة غير موصوفة واعني مقدر
وغير عطف على سوى ايضا وهو اكثر صفة في اصل وضعه لدلالة
على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة وبغير غير فيه اى
الاستثناء دون الصفة اذ هو حرف باعراب موصوف كاعرابه
اى المستثنى بالا على التفصيل من وجوب نصبه لو مقدما
او منقطعا باعتبار المضاف اليه او في موجب تام وجواز ايجابه



مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في
المفرغ ووجهه انتقال اعراب المستثنى اليه لما اخبر به خبرا
كان اى نوعها اى الافعال الناقصة وهذا احسن من عبارة
الكافية المسند اى اللفظ الذي اسند الى اسمه عايد الى الثاني
لوجوده في ضمن الجزئيات المسندة بالذات والحقيقة فخرج
نحو يضرب بدون فاعله وقائم في كان زيد يضرب وابوه قائم
بلا تعسف بخلاف عبارة الكافية وهو اى خبر باب كان كالجزء
اى خبر المبتدا في اقتضاءها واحكامه وشرائطه المذكورة وجواز
تقديمه معرفة مشروط بوجود الاعراب اللفظي في احد المعمولين
وهو قرينة هنا لاختلاف اعرابهما بخلاف خبر المبتدا لاتحاد
اعرابهما فلا بد في الجواز هناك من قرينة اخرى فلا مخالفة بين
الخبرين وابن الحاجب لما غفل عن الاستثناء في خبر المبتدا ظن
مخالفتهما في هذا الحكم فقال ويتقدم معرفة ويحذف عامله جوازا
والوجه ان يقول ويحذف كما هو لاستتباع حذف غيرها كان خبرا
فخبر وفيه اى في مثل هذا الكلام في يحيى اسم بعدا ثم قائم اسم
وجوه نصب الاول ورفع الثاني اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعكسه اى كان في
عمله خير فكان جزاؤه خير وهذا اضعف لعدم عود الضمير الى
الاول وضميرهما ورفعهما يفهمان من الاولين ووجهما بتقدير

حرف الجر ليس بقياس ويجب حذف كان كاما وامانت بفتح الهمزة
او كسرها اى لان كنت تفسير للمفتوحة حذف اللام الجارة قياسا
ثم حذف كان اختصارا فانقلب المتصل منفصلا وزيدت
ما عوضا عن كان فادغم واصل المكسورة ان كنت بلا لام فعمل
به ما مر اسم بان معموله عائد الى الثانى المسند اليه نائب
الفاعل فلا يرد نحو ابوه قائم ان زيدا ابوه قائم بخلاف عبارة
الكافية ولا يحذف اسم باب ان بخلاف المبتدا الا للضرورة
الشعرية ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه
اذا لم يله فعل صريح المنصوب بلا التى لنفى صفة الجنس غير
التعبير لقلة النصب فى اسم بخلاف ما سبق المسند اليه الموصول
عبارة عن المنصوب فلا يرد نحو ابوين فى غلامى رجل ابوه قائم
يليها يقع بعدلا بلا فاصلة نكرة مضافة او مشبهة بها نحو لا عشرين
درهما لك احوال عن الضمير المجرور فلو كان مطلق المسند اليه
بعدلا لوجوده فى ضمن المقيد مفردا غير مضاف ولا مشبه به مع
وجود الدليلين بنى مشتملا على علامة نصبه لتضمنه معنى من
الاستغراقية لكونه جوابا لهل من شئ نحو لا رجل ولا غلامين لك
ولا مسلمات بكسر التاء بلا تنوين عند الجمهور ولو كان المسند اليه
بعدلا مفصولا عنها نكرة او معرفة متصلة وان كان كل واحد
منهما مفردا ان للوصل رفع وكسر وجوبا ليطابق السؤال والمراد

بالتكرير

بالتكرير النوعى لا الشخصى فيحصل ست صور اربعة فى الموصول
واثنان فى المعرفة وترك نحو ففيه ولا باحسن لها قد عرفت مما
تقدم وكثر حذفه اى المسند اليه بعدلا فى مثل لا عليك اى لا بأس
المراد فيما وجد الخبر كان حذف الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا
يلزم الاجحاف وفى مثل لا حول ولا قوة اى فيما عطف مع تكرير
لا نكرتين مفردتين متصلتين وجوده فتحهما على الاصل
المذكور عطف مفردا وجملة بتقدير خبر الاول ونصب الثانى
عطفا على لفظ الاول منونا لا عرابه ورفعه عطفا على محله ولا زائدة
فيهما بالابتداء ليطابق السؤال ورفع الاول على ان لا بمعنى ليس او القائم
مقامها والتكرير ولا تغير الهمزة الداخلة على لا تاثيرها عملها بخلاف الجار
الداخل عليها نحو اذ بتين بلا جرم ويفيد الهمزة المذكورة الاستفهام
حقيقة نحو الا رجل فى الدار والتمنى نحو الا ماء فاشرب حين لا يرجى
ماء والعرض نحو الا تنزل عندى ونعت المبنى من اسم لا مفردا يليه
حالان من ضمير مبنى للاتحاد ويرفع حملا على محله البعيد ونصب
على لفظه او محله القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا فى الدار
والا اى وان لم يوجدا حد الشروط فالاعراب رفعا ونصبا لانعدام
الاتحاد ويعطف على لفظ عائد الى المبنى اى بالنصب
ومحله اى بالرفع ولا يجوز البناء لامكان الفصل بالعاطف ولا بد
من تقييد المعطوف بالنكرة اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا

لا يعمل فيها وبعدم التكرير لما علم حاله من نحو لا حول ولا قوة والبواقي
من التوابع اى غير النعت والمعطوف كتوابع المنادى فبنى البدل
اذا كان مفردا وكذا التابع للفظى ويجوز الرفع والنصب فى عطف البيان
وجاز لا حالة بلا فصل بينها ولو فصل نحو لا خ فى الدار لك لم يجز لبقاء
الالف وكذا لا غلام لى لبقاء الياء المحذوفة لشبهه لمشاركة الاول فى فاصل
ووه الثانى وشاع البناء على الاصل نحو لا خ لها ولا غلام لها
خبر ما ولا المشبهتين بليس المسند الى اسمها فخرج بيضرب فى ما زيد
يضرب ابوه ولا يعملان فى تميم ويبطل عملها بتقدمه اى الخبر على
اسمها وزيادة ان بعدها لضعف عملها او لانتقاض النفى بالا
فلا يبقى العمدة فى مشابهة ليس ولو عطف على خبرها بموجب بكسر
الجيم اى عاطف يفيد الايجاب وهو بل ولكن رفع المعطوف حملا على محل
الخبر او على انه خبر مبتدا محذوف ولا ينصب لانتقاض النفى
بالا اى وان لم يعطف بموجب بل بغير نصب حملا على لفظه او جره
على توهم تقدير الباء فى الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدا فقط
المجرورات متعلق او مبتدا ما بعده او محذوف او خبره المضاف اليه
فى الاصطلاح المشهور ما لفظ نسب اليه الى مدلوله بالجار المقدر
احترز عن الملفوظ والمتضمن المؤثر فى العمل احترازا عن المفعول له
وفيه ونحوهما فى الحذف والايصال وهو منا ابحاث الاول ان المجرورات
كاختيها تشمل الاصلى مدخول الحرف الجار الاصلى والاضافة المحضة

والملحقة

والملحق به مدخول الجار الزائد واللفظية فكما استوى قسماها يشفى
وقد ترك المصنف نصف كل قسم وابن الحاجب نصف الثانى والثالث
ان المعقول والمنقول من النحاة ان لا تقدير فى اللفظية وتصريح ابن
الحاجب بعدم التقدير وتكلف بعضهم بتقدير اللام تقوية
للعمل فى نحو ضارب زيد ومن ابيانية فى نحو حسن الوجه فاسد
لاستلزامه جواز نحو الضارب زيد بالاتفاق فلا يتناولها
المشهور وغيره مما لا يتناوله المجرور بالحرف الزائد كذا ذكر
الشريف فكيف تقسيم الاضافة اليهما والثالث اه المذكور واحد
فكيف يصح صيغة الجمع لا سيما فى الوجه الثانى والتفسير بالمفرد
لا صحة لدخول الجمعية باللام والتقوية بمسئلة اليمين ليس ببعيد
ههنا اذ ليس معنى لا ضحكن بطلاه اعتبار التقدير حتى يجوز
ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلاقة فيما نسب اليه
وكونه بمعنى كل الافرادى فاه يعتبر كل فرد فيه كما سبق وغيره
وغاية ما يتكلف ان يقال لما لم يكثر احكام المجرور بالحرف اكتفى
بذكرها فى اخر الكتاب ولما كثر الجر بالاضافة بالحرف الاصلى لم يرض
ابن الحاجب بتركه رأسا فغير المشهور ولما انتفى القيدان
فى الجر بالزائد مع صحة الحوالة تركه ولما انتفى احدهما فقط
فى اللفظية مع عدم صحة الحوالة ذكرها على وجه يشعر باحتياط
رتبتها عن المعنوية باخراجها عن تعريفها وادخلها فى تقسيم ما يان

ارجعا ضمير هي على طريق الاكتفاء اي ما يطلق عليه اسم الاضافة
اما بطريق عموم المجاز على ما يفهم من كلام الشريف او بطريق عموم
المشترك على رأي هذا الضعيف لكثرة الاطلاق والافراد
بالتعريف وصيغة الجمع اما بالنظر الى افراد المذكور او الى التقدير
والحذف حوالة واكتفاء ايجازا فتأمل وشرطها اي الاضافة
مطلقا كون المضاف مجازا باعتبار الاول والا لزم تقدم الشيء
على شرطه بلا تنوين ولو كان التنوين مقدرا بمعنى انه لو كان فيه
تنوين لحذف لاجل الاضافة كم نحو كم رجل وحواج بيت الله
وما عطف على التنوين يقوم مقامه اي التنوين وهو نون
التثنية والجمع بها اي بسبب الاضافة متعلق بكون حذف اللام
لاتصاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ والظاهر
سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجرد بالاضافة وينبغي ان
يزيد او نحو لا على ما جاز معانه لا يقيد ذلك الجائز من نحو
ضاربك على قول والحسن الوجه الا ان يعم ما تقوم غير التنوين
وايضا الما فرض وقدر التنوين في المبني وغير المنصرف مع مضادتها
للتنوين وتخصيص الخبر بالوقوعي ولو بالنوعي والاوجه حذف
بها والشرط لا يكفي في وجود المشروط بل لا بد من المقتضي وهو
ههنا تحصل فائدة ولا فائدة في اضافة نحو الغلام فلا نقض
وعلى اي ما يطلق عليه لفظ الاضافة لفظية قدرها لتقدم اللفظ



على المعنى بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام وابن الحاجب
نظر الى تقدم المعنى بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا شرفا
ومقصودية به بالذات لو كان للمضاف صفة اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو كريم
البلد وخالق السموات والتخفيف في اللفظ فقط تفيد هذه
الاضافة فلذا سميت بها والمعنى على ما كان قبل الاضافة ولذا
قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب زيدا
ورجل فاضل قبل الاضافة بالمعمولية والتخفيف حذف التنوين
ولو مقدرا نحو حواج بيت الله ونائبه والضمير في نحو الحسن الوجه
واللام اخف منه مخرجا ووضعا والاستتار حكمي فيوصف النكرة
بها اي بالصفة المضافة الى معمولها لعدم اكتساب التعريف صح
نحو الضارب يا زيد وكذا نحو الضارب بوزيد لحصول التخفيف بحذف
التنوين دون الضارب يعني لم يصح المفرد المعرف باللام المضاف
لعدم التخفيف اذ سقوط التنوين باللام السابق لا لكونه مضافا
اليه ضميرا منفصلا نحو الضاربك قيل حمل على ضاربك الذي
حذف تنوينه لاتصال الضمير لا للاضافة اذ لا يقصر التنوين
لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين بخلاف الضارب زيد مع ضارب
زيد ومع ضاربك فيه انه يلزم وجود الشيء بلا شرط ولا مقتض
وقيل اصل ضاربك ضاربك اياك بالتنوين فلما اضيف حذفه

67

التنوين واتصل الضمير لانتفاء المانع ثم حمل الضاربك عليه لاتحاد
الجزئين فيه انه لابد في اللفظية وجودا لاستعمال بلا اضافة لكونه
في تقدير الانفصال فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين لم يوجد ضاربك
اياك وايضا الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال حاصل الضاربك
الضارب اباك وايضا اتحاد الجزئين لا يكفي في الحمل والا لجاز
الضارب زيد وقيل ضمير نحو الضاربك منصوب فوراحد
النونين الضاربيك والضاربيك واجيب بان النون بمنزلة
التنوين يوزن بانفصال ما بعد عما قبله فلا يخالف المتصل الموزن
بالاتصال فيه انه منقوض بنحو يستفتونك وحله ان ليس بمنزلة
التنوين من كل وجه الا ترى انه يجتمع مع اللام ويثبت في الوقف
والاوجب ان نحو ضاربك مضاف والتنوين محذوف لاجل
الاتصال والاضافة معا كما في نحو دونك وكله وكونه في تقدير
الانفصال من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط
العمل ونحو ضاربيك وضاربيك مجردا وعلى باللام مضاف والنون
محذوف لاجل الاضافة فقط ونحو الضاربك ليس بمضاف لعدم
التخفيف بل هو مثل الضارب زيدا فتدبر او ذا اللام نحو
الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لاشتراكهما في كون
المشتقات صفة والمضاف اليه جنسا مرفقين باللام او مضافا اليه
اي ذي اللام نحو الضارب ذي الحال فانه في حكم ذي اللام وكذا

المضاف

المضاف الى ضمير نحو الرجل الضاربه غلامه والا اي وان لم يكن
المضاف صفة مضافة الى معمولها بان لا يكون صفة نحو غلام زيد
او يكون صفة غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق
السموات فالاضافة معنوية مفيدة شيئا في المعنى دون اللفظ
فقط وشرطها اي الاضافة المعنوية تنكير المضاف لئلا يلزم
تحصيل الحاصل او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان
علما نكر بان يجعل واحدا من سمي بذلك الاسم نحو زيدنا خير من
زيدكم وان كان مضمرا او مبهما لا يضاف لتعذر التنكير وتفيد
المعنوية تعريفه اي المضاف بالمضاف اليه المعرفة لان وصفها المعهود
المضاف فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة ثم يستعمل في
الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل اذا قيل جاءني غلام
لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة
وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا
اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها
او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها
ثم يستعمل بدونه اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقولهم
ولقد امر على اللئيم يسبني الاشل وغيره وشبهها نحو نظير وشبه
وسوى هكذا فيما عندنا من النسخ والظاهر الاشل وغيرا
لكونه استثناء من ضمير تعريفه ويمكن ان يجعل مثلا مصرحا

لم يشتهر تعرف لمفهوم الاستثنا اى لا يفيد الاضافة المعنوية
تعريف مثل الخ مدة عدم اشتهارها وكل منها بمماثلة المضاف اليه
في شئ من الاشياء او بمغايرته له فاذا اشتهر يتعرف قيل في وجه الاول
لتوغلها في الابهام فيه ان التعريف للعهد كما سبق فلا يضر التوغل
كيف ونحن خلق الله ومقدوره ومعلومه اكثر ابهاما منها مع
افادة التعريف بالاتفاق وقيل لكونها في تاويل المماثلة والمغايرة
فيكون الاستثنا منقطعا فيه انه بحدة التعريف بالاشتهار
الا ان يقال به يتعين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة فيمكن
ان يقال الاشتهار دليل العهد فيكون الاضافة على اصلها
فيتعرف من كل وجه وبعد مه يندفع العهد فيكون معرفة
اصلا ونكرة استعمالا فيجوز ان يعامل معاملتها فيه انا لا نم
الانهدام والسند سبق وانه يتوقف على وجود معاملة المعرفة
بلا اشتهار كما وجد في ذي اللام كما سبق وان هذا وتقييد المعنوية
تخصيصه اى للمضاف بالمضاف اليه النكرة قيل لان التخصيص
تقليل الشيوع ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل
كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة وقلت الشركة فيه
ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف
اليه بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق
ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان يسمى

معنوية

معنوية فلا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وعلام لرجل بل
هما كضارب زيد وضارب زيد في حصول الفائدة اللفظية
دون المعنوية في وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
ويقدر من البيانية في الاضافة المعنوية لو صدق كل منهما
عليه على كل منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وعنده
التقديرات لا بد منها وللقرينة عليها والا اى وان لم يصدق
كل منهما على الاخر فاللام مقدرة او فيقدر اللام نحو غلام زيد
وضرب اليوم وعلم الفقه قالوا لا يلزم في تقدير اللام صحته
التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي مدلول اللام فيفرع
عليه تقدير اللام في نحو ضرب اليوم دون في كما ذهب اليه ابن
الحاجب وعدم الاحتياج الى التكلفات البعيدة في نحو كل رجل
وشبهه الا ترى فيه ان التقدير غير المتضمن اذ لازم الاول صحة التصريح
والثاني عدمها ولا تلازم بين الظرف المعرب والمفعول له ولو اريد
بالتضمن كما ذهب اليه عبد القاهر ومن تبعه واعتذروا عن
عدم البناء اما باه التضمن يجوز البناء موجبه لتخلفه في اي
واما باه الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب او باه المضاف
اليه بمنزلة التنوين الذي للجامع البناء وكله ضعيف للنقض
بنحو غلام رجل لصحة التصريح ولو منع اللزوم بين لزم بيانا فرق
لاختلاف حكمها فالوجه عندي صحة اللزوم بين وان التقدير هنا

بمعناه واه المراد بصحة التقريع بحسب الوضع فلا يضر عدمها
في الاستعمال الا ترى ان الظروف اللازمة لا يثنى مع عدم صحة التقريع
في الاستعمال فيحكم على نحو كل رجل واذا بانه يصح تقريع الحرف بحسب الوضع
وعلى نحو اين ومتى بانه لا يصح فيه حفظا لقاعدتهم واستدلالا
من الاثر واعلم ان ابن الحاجب قدم بيانا تقدير الحرف ثم الفائدة واخر
الشرط نظرا الى ان الكلام في المجرورات فبنا سبه المبادرة الى
بيان الجار الحقيقي واه المقصود اهم بالذكر وعكس لما نظر الى الوجود
اولا والى المقصود لاهم الانفع ثانيا وهو اقائمة التعريف والتخصيص
واما تقدير الحرف الجار فلا يضاح مع التخصص واجر فنظر المضاف
بالقبول احق ولا يضاف صفة الى موصوفها ولا يضاف ملابس
بالعكس الذي هو اضافة الموصوف المذكور والعكس تصوري
والنفي وقوعي فلا تناقض والمراد مع ابقاء المعنى المضاف بالتركيب
الوصفي بحاله لان محل هيئتي التركيب الوصفي والاضافي مختلف
اخص لا يقوم احدهما مقام الاخر خلافا للكوفيين غير ترتيب
الكافية ترقيا وتكميلا واحترازا عن كون الثانية كالحشو
وهذا اولى بالرعاية من تقديم الاصم بالنفي الذي رعاه ابن
الحاجب ولا يضاف الشيء الى مثله في العموم والخصوص متردد بين
او متساويين لعدم الفائدة واول نحو اخلاق ثياب بالاضافة
في ثياب اخلاق بالوصف بانه صرف الموصوف وصار الصفة

كالاسم

كالاسم فالبس فاضيف البيانا لان حينئذ موصوفه ومسجد الجامع
في المسجد الجامع بالوصف بان تقديره مسجد الوقت الجامع ومبنى
فقه في المثلين كونهما اسمين لواحد بان يراد بالاول المدلول
وبالثاني اللفظ او بان ينكر الاول باتفاق الاثنين فيكون
كشجر الاول وفي مثل هذا يضاف الاسم اي اللقب لكونه اوضح دون
العكس ولا يجوز اضافة المضاف مرة اخرى ولا يجوز تقديم
المضاف اليه على المضاف ولا الفصل بينهما بشيء الا بالظرف
الحقيقي والجار والمجرور للضرورة الشعرية كقوله لله در اليوم
من لامها والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح وهو ان الفصل
سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة اضافة المصدر الى فاعله والفا
مفعوله كقراءة ابن عامر زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم
او ظرفه كقول بعضهم نزل يوما نفسك وهويا سيء فرداها
واضافة الصفة الى معمولها الاول والفاصل الثاني كقراءة
بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وظرفها كقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم هل انتم تاركو لي صاحبي وكون الفاصل قسما
كهذا غلام والله زيد وادبعة مختص بالشعر الفصل بمعمول الخبر
غير المضاف وبفاعل بنعته وبالنداء ويجوز وهو الى المضاف اليه
وبني المضاف كما في الغايات وقد يترك على حاله بغير تنوين وهذا
في الغالب اذا عطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك

المحذوف نحو خف نصف وربع ما حصل ومن غير الغالب قراءة
بعضهم فلا خوف عليهم اى فلا خوف شئ وفيما عداها يبقى على
اعرابه ويرد تنوينه نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال
والمضاف ويعرب اى المضاف اليه باعرابه اى المضاف وقد يترك
على اعرابه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالجر عند عدم اللبس
ظرف بحذف فان البتس فلا يحذفان فى السعة ويحذف مجموعهما
المضاف والمضاف اليه كما يقال هو عنى فرسخين اى مقدار مسافة
فرسخين وبكسر المضاف الصحيح يعنى ما ليس فيه اخر حرف علة و
الملحق به يعنى ما اخر حرف علة سكنت ما قبلها باضافتها
اى الياء ضمير المتكلم وهى اى الياء مفتوحة او ساكنة ويثبت الالف
ان كانت فى اخر المضاف الى الياء وقبيلة هذيل تقلب الالف
ياء وتدغم الالف المنقلبة فيها وتدغم الياء والواو بعد
قلبها ياء فيها اى فى ياء المتكلم ويفتح ياء المتكلم ولا يسكن
للساكنين نحو قاضى ومسلمى ومصطفى الاسم التابع اذ التبع
فيه فلا يدخل فى المحدود فعل وحرف مؤكدان وجملة لا محل لها
من الاعراب تاكيد او عطف او بدل او بيان او التى لها محل فى حكم
الاسم ولكن فيه بحث يعرف مما سبق والاقرب ان يقال ذكرها
فيه استطرادى ايجازا وتكثيرا للفائدة مالفظ تبع سابقة
فالرتبة فى الاعراب ومعنى التبعية اتحادهما فى النوع مع كون

التوحى

اللاحق لاجل السابق لا وقوعه بعده فلا يرد نحو لاجتماع المتعددة
والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب ولما اشتمل عبارته
الكافية على وجوه من الخلل ذكر الجمع وكل الليتين للافراد والتعريف
للماهية وثان غير شامل لثالث فصاعدا الا بتاويل وباب سابقه
المحتاج الحذف المضاف او ارادة النوع وعدم المنع غيرها
ولا يقطع التابع الا العطف بالحرف المضروب اشتهرية كقوله
عليه وعلى رحمة الله السلام وهو اى التابع نعت لو دل على ما
معنى ثابت فيه فى المتبوع المذكور التزاما يرد عليه البدل
والعطف فى مثل اعجبنى زيد علمه او وعلمه والتاكيد فى نحو جاءنى
القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول وزيادة مطلقا
لدفعه كما قيل اذ معناه غير مقيد بخصوصية مادة بل بهيئة
تركيبية مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية
موادها فاسدة اذ لبس فى غير العطف من التوابع مع متبوعاتها
هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز فى تابع ان يكون نعتا وبدل
او بيانا نظرا الى اختلاف المعانى وان اتحد اللفظ والهيئة
التركيبية وكذا الاحتراز عن الحال كما قيل ايضا لخروجها
بذكر التابع فالوجه على ما ذكر الرضى ان يقول لو دل على
ذات معنى غير الشمول فيه فيخ لو اريد الدلالة التضمنية
او جعل على صلة الاشتمال وصلة الدلالة محذوفة وما عبان

عن معنى مخصوصا بافراد المتبوع لاستقام لكنه خلاف المتبادر
وتبعه اى تابع الدال على ما فى متبوعه فى التعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وللاوجه لاستثناء ما
يستوى فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حالة
وحذف الاعراب حذرا عن التكرار وذكر الواو فى الجميع لارادة
النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد صرح بالذكر اولا فى الاثنين
وقدم التبعية على الفائدة ليتقدم اللفظ على المعنى والايجاز
على ان ذكر الفائدة استطرادى لانه وظيفة المعالم تراها
لم تذكر فى غير النعت فحوان لا تذكر فى مثل هذا المختصر فضلا من
التقييم وفى متعلقه لما كان دلالة النعت السببى على معنى فى
المتبوع التزاما مثلا اذا قيل جاء رجل حسن غلامه دل بالتضمن
على حسن موجود فى غلامه وبالالتزام على كون الرجل بحيث
حسن غلامه لم يرضها المصنف كما رضيها ابن الحاجب فزاد
وتبع الدال على معنى فى متعلق المتبوع اياه فى الاولين اى التعريف
والتنكير وكان كالفعل المسند الى الظاهر فى اتباعه مفردا
دائما وذكر الاولى ان يكون فاعل مؤنثا حقيقيا متصلا
فيجب تانيثه وغير حقيقى او منفصلا فيجوز وجه الافراد
فى الفعل لزوم تعدد الفاعل فى تركه بحسب الظاهر وفى غيره
موازنته ومناسبته له حتى اذا خرج عن الموازنة بالتكبير



مثلا ولم يكن مشتقا يجوز المطابقة فى الجمع من غير ضعف نحو
مررت برجل قعود غلمانه واسود انصاره واشاعرة اعوانه
فظهر الخلل فى الاطلاق فوجب ان يزاد بعد الباقى موازنا له
والا فالوجهان ويخصص النعت متبوعه اى يقلل اشتراكه فى
النكرات نحو رجل عالم او يوضح نحو زيد الظريف ويأتى لمجرد
الثناء نحو الله الكريم ولمجرد الذم نحو الشيطان الرجيم ولمجرد
التاكيد نحو قوله تعالى لا اله الا هو وليس مراده الحصر فقد يجى
للترحم نحو زيد الفقير والمسكين كالجسم الطويل العميق ولما
توهم كثير من النحاة شرطية الاشتقاق فى النعت رده بقوله
والمنسوب وكتميمى وذو اى لفظة نعت بالقوة مطلقا اى
فى جميع الاستعمالات اذ وضعها للدلالة على ذات مبهمة ومعنى
فيها فكانا كالصفات المشتقة ولفظة اى نعت لنكرة لمدحها
اللام الاولى للتخصيص والثانية للتعليل نحو مررت برجل اى
رجل اى كامل فى الرجولية على معينة وخصوصية الذات المعينة
بمنزلة معنى فى المبهمة فيفاد هنا حاصل فى غيرها خصوصا
فى نحو شئ او معلوم رجل ولم يصح ان يقع نعتا والحق ما ذهب
اليه البعض من انه عطف بيان ولفظة هذا نعت لعلم نحو
مررت بزيد هذا او مضاف الى علم نحو غلام زيد هذا او
مضاف الى ضمير نحو زيد غلامك هذا او مضاف الى مثله نحو

غلام هذا هنا قيل لكون هذا في هذه المواضع بمعنى المثال اليه وفيه
انه بمعناه في جميع المواضع وامتناع كونه نعتا لغير المذكورات لعدم
شرطه وهو الموافقة واعرفية الموصوف او مساواته فلا فرق
بينه وبين المنسوب وذي فالوجه عدم معها خاصا اي حال
كون كل من اي الى الاخر خاصا بما ذكر لا مطلقا ويوصف النكرة
لا المعرفة بالجملة الخبرية ثم الانشائية لانها لا يقع صفة الا بتاويل
بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي
مستحق لان يؤمر بضربه بعايد راجع الى ذلك النكرة للربط مذكور
او مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس اي فيه والمضمر
لا يقع صفة قيل لانه يدل على الذات على قيام معنى بها فيه انه
ضمير الغايب فيرجع الى الدال على معنى في الذات الا ان يقال
حمل على اخويه طردا للباب والاولى ان يقال لانه اعرف المعارف
فلا يقع صفة لغيره لعدم الشرط ولا بضمير مثله لما يذكر في قوله
ولا موصوفا قيل لانه ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح وحمل عليهما ضمير الغايب والوصف
المادح وغيره وضعف هذا ظاهر فلذا جوز الكسائي والزمخشري
موصوفية ضمير الغايب في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
الحكيم وعكس المصنف ترتيب الكافية وذا اي الموصوف
اعرف من الصفة او مساويا في التعريف اي يجب ان يكون

الموصوف

الموصوف ازيد تعريفا من الصفة او مساويا لها ولا يجوز ان يكون
اقل منها لئلا يلزم الفرع مزية على الاصل والمنقول عن سيبويه
والجمهور انه اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات فبينهما مساوات وتعريف المضاف مساو
لتعريف المضاف اليه عند الجمهور ووصف باب هذا اي اسم الجنس
بذي اللام شامل لنحو الله دون مثل والمضاف اليه والذي
اللام مع وجود الشرط المذكور بانهما ولا يتصور دفع الابهام
بالمبهم واما المضاف الى ذي اللام فقيل لانه كالاستعانة من
المستعير والسؤال من الفقير فيه انه ان اريد التعريف فمنقوض
بنحو الرجل صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق وان اريد التعيين
ودفع الابهام فمسلم جواز ان يكون المضاف اسم جنس كغلام
فلما جاز مررت بهذا الغلام فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع
انهما في الثاني اكثر ويحذف الموصوف جوازا اذا علم نحو قوله تعالى
ان اعمل سابغات اي دروعا ويجب حذفه نسيا فيما غلب عليه
الا سمية كالفارس والصاحب اي الرجل وعطف عطف على
نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء
وثم وحتى الا بتكلف بعيد لتكبه البعض واقتصر على ما يفهم
من قوله لو مع حرف عاطفة فلا يرد الصفات مع الواو لزيادة
اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم

على رأي ويعطف المعطوف او يوقع العطف على المظهر المجرور بلا فاصل
نحو مررت بزيد وعمرو والضمير بالجر المجرور باعادة الجار
ملابسا بالجار على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد
والحائل بينك وبين زيد لانه لما اشتد الاتصال بينهما الذي حتاج
من الطرفين لفظا ومعنى نزلا الفعل والفاعل المتصل كانهما
كشيء واحد فاشتد فوقع العطف على بعض حروف الكلمة
فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار فلذا قدم المصنف هذا الحكم
على تاليه مخالفا للكافية وههنا بحث وهو انه يفهم من
هذا جواز مررت بزيد وك بلا اعادة الجار وهو ممتنع بلا
خلاف الا ان يقال عدم جوازه معلوم من بحث المضمرات
او يقال والضمير المجرور بالرفع عطف على المجرور على انه
نائب الفاعل لكن يلزم اهمال المسئلة الثانية ويمكن ان يجعل
من عطف اسمية على فعلية اي والضمير المجرور في باب العطف
ملابس باعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون شاملا للوجهين و
المرفوع بالجر عطف او الرفع مبتدأ المتصل ملابسا او ملابس
في باب العطف بفاصلة بينه وبين المعطوف تاكيد او غيره
ولو وجد تلك الفاصلة بعدها اي بعد العاطفة نحو قوله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا الا للضرورة اي وقتها هذا هو الاولى
عند البصرية ويجوزون على قبح من غير فاصلة ولا ضرورة

وعند

وعند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخصر من قولهم اكد بمنفصل
الا اذا وقع فصل قالوا في وجه التفصيل الفاعل المتصل كالجزء
من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فيما التاكيد
يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا
ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام فحبس
الاقتصار وانتهى وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف
واحد كما في الاية المتقدمة كالفعل بحسب الطول به حتى يغني عن
الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاقتصار على
ذكر المستحسنا فكيف يعارض الواجب فضلا عن ارجحان واما
ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التاكيد للكان ما ذكر
في التاكيد مما لا يغني ثم ان المص قدم بحث العطف على عامليه
لمشاركته ما سبق في كونه بشرط شيء وايجازا فقال ومعطوف
عامليه عطفا على المجرور واظهر ما قدر غيره دفعا للغلط
وجعل العطف في كلام غيره بالمعنى اللغوي اعني الميل او جعل
على صلة للاسناء المحذوف تكلف بارد لا يدفع الغلط لو قدم
المجرور عليها اي المرفوع والمنصوب لدلالة المجرور عليهما اي
على احدهما على حذف المضاف والا يلزم العطف على ثلث فيهما
اي في المعطوف والمعطوف عليه والظرف هو الكل والمظروف

بحرف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وجواز لوزود السماع
وعدم جواز غيره على الاصل من ان للحرف الواحد لا يقوى
ان يقوم مقام عاملين ولنا منع الجواز مطلقا ببينة والجمهور
ولا وجه لتجويز الاخفش مطلقا وهو اى المعطوف عليه فيما
يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة بالنظر الى الحرف فقط
او مع نفسه الا ان يختص بسببه باحدهما فيختص العروض
به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله
وزيد فان سبب لزوم مجرد المنادى عن لام التعريف اعنى
لزوم اجتماع التى التعريف لو لم يجرد معقود فى المعطوف
وسبب بناء زيد كونه منادى مفردا معرفة موجود فى
عمرو لا عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا
عمرو الا برفعه اى ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ
لو نصب او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم وتاكيد
لو يتبته اى يقرر المتبوع عند السامع بان يدل صريحا
على ما دل عليه التاكيد فيه يحصل التقرير ثم قد يكون ذلك
هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعة الى رفع التجوز او
لسهو او عدم الشمول كما بين فى المعانى فظهر عدم الاختصاص
بالنسبة والشمول والصفات الكاشفة وعطف البيان





يقصد منها الايضاح دون التقرير ولو لزمه محض نفخة
واحدة والهين اثنين وامس والفا الدابر التقرير
فيها الجزء المتبوع وهذا معنى قول ابن الحاجب تقررها بالتضمن
دون المطابقة المعتبرة فى التاكيد ولا يرد عليه مثل
اجمعين وكلهم والصفات الكاشفة على توهم اذ لا بد
من الضمير فالمحوج بالمطابقة واخراج الضمير من المؤكد به تحكم
وهو اى التاكيد لفظى لو كرر الاول اى المتبوع اما بعينه كزيد
زيدا او بمرادفه نحو ضرب اتفاقها فى الحرف الاخر نحو حسن بسن او اى
عمر دفه نحو ضربت انت وجرى التاكيد اللفظى فى كل لفظ اسم
او فعل او حرف او مركب ومن هذا يظهر الخلل فى تعريف
ابن الحاجب وان امكن الجواب وهو اى التاكيد وتركه اخص
معنوى لو كان المؤكد نفسه وعينه وهما ملابسان باختلاف
الصيغ والضمير لاختلاف المتبوع بالتذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع كنفسه ونفسها وانفسها وانفسهم و
انفسهن وكذا عينه الخ ويؤكد الضمير المرفوع المتصل بارزا
او مستكنا بهما اى باحدهما لوكد ذلك المتصل اولا بمنفصل
نحو ضربت انت نفسك اذ لو ذلك لالتبس بالفاعل فى المستكن
وحمل عليه البارز طردا للباب واما غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه
التاكيد اولا بمنفصل لعدم اللبس نحو ضربتك نفسك ومررت

بك نفسك وكذا لايجب في غيرهما الا اجمعين واخواته
لاتستعمل غير التاكيد وكل المضاف الى الضمير لايقع غير التاكيد
الا مبتدأ فلا بس وكله وبهو بالضمير نحو كله وكلها وكلهم
واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة وكله بعضي
اجمع وهذه بالصيغ نحو اجمع وجمعاء واجمعين وجمع وكذا
البواقي والثلثة الاخيرة لايذكر بدونه اي اجمع لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولا يتقدم هذه الثلثة
على اجمع لو اجتمعتا لانها اتباع لم ويؤكد بكل واجمع ما
يفترق اجزاؤه حسا كالقوم ولو كان ذلك الافتراق
حكما حكميا او محكوما من الشرع او غيره نحو اشتريت
العبد كله اذ الكلية والاجتماع لايتصور له الا في
اجزاء فاذا لم يصح افتراقها لم يكن في التاكيد بهما فائدة غير
المثنى صفة لقوله ما يفترق وكلا وكلتا وهما له اي
يقعان تاكيد للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمؤنثان
كلتاهما ولا يؤكد النكرة بهما قيل اي بكلا وكلتا فيه انه
لا وجه للتخصيص بالذكر حينئذ اذ لا يؤكد بالمعنوي
كله غير المعارف باتفاق البصريين والكوفيين جوزوا
تاكيد النكرة اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار
ويوم وليلة للنحو جاءني رجال ودراهم بما عدا النفس والعين

فالوجه

فالوجه ارجاع الضمير اي كل واجمع وكلا وكلتا بعد الاولين
واحدا لاشتراكهما في اقتضاء الاجزاء المفترقة وغير المثنى وكذا
الاخيران لاختصاصهما بالتثنية واتباع اجمع في حكم اجمع ولما
كان اختصاص النفس والعين بالمعارف مجمعا عليه لم يذكرهما
بخلاف البواقي ولو قيل بها اي بالمؤكدات المعنوية او به اي
بالمؤكد المعنوي لكان اوجه ولا يبعد ان يجعل بهما تصحيفا
من بها وسهوا من قلم الناسخ ولا يؤكد المظهر بالمضمر لكونه
كالوصف فكما يجب ان يكون الموصوف اعرف او مساويا فكذا
المؤكد ويؤكد المضمر بهما اي بالمضمر كقمت انت واكرمتك انت
ومررت بك انت وبه هو واما نحو زيد ضربته اياه ونحو اخوك
لقيت زيدا اياه بتقدير رجع الضمير اي زيد فبدل عند النحاة
وتاكيد عند الاصوليين لرجوعهما الى شيء واحد وبالمظهر نحو انا محمد
قلت كذا ومررت به زيد وثم انتم هؤلاء على قوله وبدل هو
اي التابع المقصود بالذات من النسبة فقط دون المتبوع
فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا
لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وخصه
المعطوف فكلاهما مقصود له وهذا سهو لانهم قالوا
في معنى الاضراب الاخبار الذي وقع من المتكلم لم يكن بطريق
القصد وهذا صرح عنه بكلمة بل وقالوا بدل الغلط ثلثة

اقسام ان يقصد المبدل منه عن قصد ثم يوهم الغلط وتوجه
ان يرتقي من الادنى الى الاعلى نحو هند بدر شمس وغلط حرج
كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق اللسان الى رجل ونسيان
وسبق اللسان الى غيره ثم تتذكر وتتوقف والواقع الاضراب
في كلام الفصحاء وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول
المغلوط فيه بل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وتسمى بدل الغلط
الا في وجه التبادر فالفصحاء يريدون بل فيسير اضرابا و
الاوساط الا فيصير بدل غلط وان والنسيان يقعان في كلام
الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان
يزيد بلا عاطفة وهو اي البدل بدل كل لو كان مدلول اليه
عينه اي عين مدلول المتبوع في الخارج يعني تصادقا
في الجملة وان لم يكونا متساويين في الصدق ولا متساويين نحو جاءني
زيد اخوك وبدل بعض لو كان مدلول البدل جزءا اي جزء
مدلول المتبوع في الخارج ايضا كضربت زيدا رأسه وبدل
اشتمال لو دل بضم الدال عليه على نائب الفاعل اي على مدلول
البدل اجمالا دلالة اجمالا او مجملا بغير اي بغير كل واحد
من العينية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه اذ لا يسلب
ذات الشيء بل ما يحويه مثل الجلد والثوب وهذا هو الصواب
واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي



كون غلامه في مجاءني زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك
بل هو بدل غلط والا اي وان لم يوجد احد الثلاثة في البدل
فبدل غلط سواء كان هناك غلط او ايهام او نسيان فيشمل
اقسامه الثلاثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية اللان يتكلف
ولو ابدل نكرة من معرفة فالنعت اي نعت المبدل لازم لئلا
يكون الحق انقص من غير الحق من كل وجه فأتوا فيه بصفته
ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية
كاذبة ولا يبدل ظاهر من مضمر كلا اي بدل الكل الا من غائب
لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون الحق انقص من غير
الحق مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود لاختلاف المدلول يقال
اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك
الحمار وضربتني الحمار وعطف بيان لا يوضحه اي متبوعه فخرج غير
الصفة الكاشفة ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوعه
لجواز حصوله بالاجتماع غير صفة فخرجت هي نحو اقسم بالله
ابو حفص عمر ويظهر الفرق بينهما اي عطف بيان وبدل من
حيث اللفظ في مثل هذا زيد بالتنوين مرفوعا ومنصوبا
اذا جعل عطف بيان وبالضم اذا جعل بدلا والتارك البكري

بشرط اذا جعل بيان للبكري جاز وان جعل بدلا لم يجز لانه في
حكم تكرير العامل فيكون كالضارب زيد وقد مر امتناعه واما
الفرق المعنوي فمغني عن ابنيا الاسماء المبنيات اختار الجمع
اشارة الى ان الكلام في الافراد واما الكلام في المفهوم والحكم
فقد سبق في صدر الكلام وعرفت فساد تعريفها بالحاجب
والمراد بما ذكر من المنادى واسم لا التبرئة وتابعيهما
هو منحصر بالاستقراء في ثمانية ابواب والقابه اي القاب حركات
اواخر المبنيات وسكونه ضم وفتح وكسر فوقف وقد سبق البعض
في صدر الكتاب لم يقل وانواعه كما في الاعراب لان معاني
الحركات الاعرابية مختلفة فصارت حقايق وحركات
البناء وسكونه متحدة من حيث عدم دلالتها على شيء للمضمر
اسم فخرج كاف نحو ذلك ورايتك ووضع لغات متكلم
او ذات مخاطب فان الضمائر موضوعة لجزئيات باعتبار
معنى عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له خاص والوضع عام
بخلاف لفظي المتكلم او المخاطب فانهما موضوعان للمفهوم بهما
الكليين فكلاهما عامان او المتكلم به او المخاطب به بخلافهما
فانهما لمتكلم باي كلام كان ومخاطب كذلك او لمتكلم من
حيث يحكي من نفسه او لمخاطب من حيث يتوجه اليه الخطاب
فيه انه منقوض بنحو قلت انا كذلك او قلت انت لا ان يذهب

الى تعدد الوضع واريد الاول واما قولك ان مخاطبا لنفسك
فمجاز وربان لفظ المخاطب كذلك الا ان يريد به فيرجع الى الثاني
او غائب تقدم ذكر لفظا نحو ضرب زيد غلامه وان كان
ذلك التقدم تقدم معنى بان يكون الاصل فيه التقدم نحو
ضرب غلامه زيد في داره زيد واعطيت درهمه زيدا
وضربت في داره زيدا او يكون جزء مفهوم المتقدم نحو
اعدلوا هو اقرب للتقوى او مدلولا لسياق الكلام التزاما
كقوله تعالى وله ابويه لما ساق الكلام قيل في ذكر الميراث
علم انه ممن مورثا وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي تدل
على الشمس قبل ومنه قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر
اذ النزول في ليلة القدر التي هي رمضان الذي انزل فيه
القرآن وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان
ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض
وكذا الفناء مع لفظة في قوله تعالى كل من عليها فان فيه
ان بعض الدال لما تاخر كيف يقال المدلول متقدم ذكره بعض
بل المناسب ان يجعل من التقدم الحكمي وانما لم يذكر المضمر
لان في ذكره تناقضا او مثل ما ذكر فيه قول الرضي
التقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك
مما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فتقول انه

وان لم يكن متقدما على الضمير لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم
نظروا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان قلت فايش الحامل لهم على
مخالفة مقتضى وضعه بشاخ مفسر عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم
الخ فظهر من هذا ان ضمير الغائب في التقدم لحكمي مجازا فان قلت هبت
انه يجوز ذكره في التعريف فهل له وجه في نفسه قلت لا بد من
تقديم مقدمة ان الحكم باي المعنيين الاثر الثابت للشئ منه
قولهم حكم شئ يعقبه وشرطه سبعة ومصدر الحكم مثلا وقولهم
المستتر في حكم الملفوظ معناه انه محكوم بملفوظيته لوجود
اثار فيه من كونه فاعلا ومؤكدا او معطوفا عليه وههنا
يحكوه باه المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير
وهذا مبني على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم
في المجاز الاتحاد في اللوازم والمشابهة فمن اين يلزم الحكم
بالتقدم وهو اي المضمر منفصل قدمه لكونه مفهوما وجوديا
لو استقل في التلفظ بين اهل اللغة كهما اخواك وهو اي
المنفصل مرفوع المحل دائما كانا الى هن ومنصوب المحل
كذلك كاياي الى اياهن تركه اكتفاء بما سبق والا اياه
لم يستقل في التلفظ فمتصل نحو الزيدان ضربتهما وهو اي
المتصل مرفوع كتاء ضربت الى نا ويستتر الموضوع المتصل
في الصفة اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل

مطلقا

مطلقا مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا اقائم يسند الى اللفظ
قائم الصفة لاطرادها والماضي الغائب المفرد والغائبة
المفردة اذا لم يسند الى الظاهر والمضارع لهما اي للغائب
والغائبة بالشرط المذكور وللمتكلم دائما واحدا وفوقه
والمخاطب المفرد دائما ايضا ولم يذكر اسما الا فعال مع انه يستتر
فيها مطلقا وامر المخاطب المفرد مع وجوبه فيه ايضا واد خاله
في المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى وحكما بعيد بخلاف النهي
وامر الغائب ومنصوب كياء ضربني الخ او مجرور ككلي الخ بخلاف
المنفصل فانه لا مجرور له فالضمائر خمسة انواع والاولى عندي
منها اربعة اذ الاعتبار للفظ لا للمعنى والا عند المتكلم ستة
ثم الاصل في الضمائر الاتصال للايجاز فلا يسوغ المنفصل
الا عند تعذر المتصل ولو من وجه والتعذر بامور اشار
اليه بقوله وينفصل الضمير لو قدم على عامله نحو اياك بعد
اذ الاتصال انما يكون باحد العامل او فصل بينه وبين عامله
بالا نحو ما ضرب الا انا ولو كان الا مقدرا نحو انما ضرب انا وعيان
الكافية اعني او بالفصل لغرض اشمل لتناوله نحو جاء زيد و
انت واما انت او زيد واسكن انت ولقيتك اياي والمسند
اليه اي الضمير ما صفة جرى على غير صاحبه نحو زيد عمرو
ضاربه هو فانه لو لم يذكر لتبادر ان المستتر راجع الى عمرو

ضاربه هو فانه لو لم يذكر لتبادر ان المستتر راجع الى عمرو لقربه
فلما افضل على ملاق الظاهر علم ان مرجعه خلاف الظاهر
وهو زيد وحمل عليه نحو هند زيد ضاربة وان لم يلتبس
طرها للبناء والمراد بالجريان يكون خبرا او نعتا نحو مررت هند
برجل ضاربته هي او حالا نحو جئتماني وجاءني زيد ضاربه
انتما اوصلة نحو الضاربه انت زيد والمنفصل تأكيد لازم
لا فاعل الجواز نحو الزيدون ضاربوهم نحن بلا ضعف وهذا
داخل في الفعل لغرض فاشترك مع سابقه فذكر عنده وعلى
ابن الحاجب ان لا يذكر مستقلا فضلا عن الفصل ولو كان
المسند الى الضمير فعلا يجاز الاتصال والانفصال لان الانفصال
لا يرفع اللبس في الفعل الا في مواضع يسير بخلاف الصفة وبيانه
في الرضي او كان عامله اي الضمير حرفا وهو اي الضمير مرفوع نحو ما انت
قائما اذ المرفوع لا يتصل الحرف في لغتهم بخلاف المنصوب نحو
انك او كان عامل الضمير معنويا نحو انا زيد لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى او كان عامل الضمير محذوفا مثل اياك والشر
لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف عكس ترتيب هذه
الثلثة نظرا الى العامل فاه اللفظ مقدم والثابت
على المحذوف ولما فرغ من مواضع وجوب الانفصال بين
موضع الجواز ثم الاولوية والاولى تقديم لقربه من الوجوب

فقال

فقال ولو اجتمعا اي الضميران غير مرفوعين الاولى ان نقول
غير مرفوع احدهما اذ لو كانت لوجب الاتصال نحو ضربتك ذا رفوع
كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل فلو كان احدهما اعرف
من الاخر وقدم الاعرف جاز الاتصال والانفصال في الاخير
نحو ضربتك وضربني اياك واعطيتكه واعطيتك اياه فان ضمير
المتكلم اعرف من المخاطب الاعرف من الغائب فان المتصل الغير
المرفوع له جهتا اتصاله وكونه فضلة فبالنظر الى الاول
يمكن اتصال الثاني والى الثاني يتعذر للفصل والا اي وان لم يكن
احدهما اعرف او لم يقدم فالانفصال في الثاني لازم نحو اعطاء
اياه واعطيته اياك للتحرز عن تقديم احد المتساويين او المرجوح
وعند انفصال الثاني يرجح الاول بالاتصال وهو اي الاتصال
اولى في خبر باب كان اي الافعال الناقصة نحو زيد قائم وكنت
اياه وكنته لكونه ذا جهتين ايضا كونه خبرا لمبتدا في الاصل
وشبهه بالمفعول فبالنظر الى الاول يتعذر الاتصال لكونه
عامله معنوية والى الثاني يمكن كما في ضربتك والاصل اولى
بالرعاية من الشبه والاكثر في الاستعمال لولا انا الخ بالانفصال
الضمير لكونه مبتدا وعسيتك الخ ايضا باتصال الضمير لكونه
فاعلا لفعل مقاده والى بعض اللغات لولاي بالاتصال
وعساي بانفصال المنصوب فشيبوه تصرف في العامل فجعل

لولانه هذا الموضع فقط حرف جر وعسى بمعنى لعل لتقاربهما
المعنى فالضمير ان على اصلها والا خفش يعرف فى الضمير فجعلها
مستعادين للمرفوع كما فى قولهم ما ان كانت فلولا وعسى على اصلها
ويجب نون الوقاية التى تقى آخر الفعل عن الكسر التى هى اخت الجر
المختص بالاسم وكسر تلم يكن الذين وقل الحق عارضة باتصال
كلمة مستقلة فلم يجتج الى الوقاية مع الياء المنصوب للمتكلم فى
الفعل ماضيا ومضارعا وامرا مجردا عن نون الاعراب نحو
ضربنى ويضربنى واضربنى وهذا اوجز واشمل من عبارة
الكافية ويجوز نون الوقاية ولا يجب معها اى مع نونه
الاعراب نحو يضربونى لان كراهة اجتماع النونين عارضة
الوقاية المذكورة ومعلوم وبان ان الحروف الستة المشبهة
بالفعل محافظة على الحركات البنائية والسكون وكراهة
اجتماع النونين وحملا على الماضيات ويختار نون الوقاية
فى ليت لترجح المحافظة على الحمل ومن وعن وقد قطعها
بمعنى صبب لترجح محافظة السكون الذى هو الاصل فى البناء
على كراهة اجتماع النونين فيما قل حروف وعدم المعارضة
فى الاخيرين فظهر ان المحافظة سبب مرجح لا موجب بخلاف
الصيانة عن الكسر فى الفعل ولعل عكسها اى المذكورات
فيختار فيه ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف

ويختار
يا ٥ ا

وفى التنزيل

وفى التنزيل لعلى اعمل صالحا وقد اصاب الحق حيث قدم ضمير
المتكلم لكونه ضميرا بلا خلاف وعظم شانه وفائدة على ضمير
الفصل الذى هو حرف فى الصحيح والبحث عنه ههنا استطرادى
للاتحاد الصورى بخلاف نون الوقاية التى هى حرف اضافاه
البحث عنه راجع الى ضمير المتكلم فقال فيسبق الجملة ضمير الشان
اى الضمير الذى بمعنى الشان وهو اى ضمير الشان غائب
مفرد مبهم غير راجع الى شئ يفسره اى بالجملة بعده ولا يقع
متبوعا لئلا يزول الابهام المقصود منه لان ذكر الشئ مبهما
ثم مفسرا اوقع فى النفس من ذكره اولا مفسرا فلا بد ان يكون
مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذى ياب بطير
ويختار تانيثه اوضمها اى فى الجملة المفسرة مؤنث عمل
ليحصل المناسبة لانه راجع الى ذلك المؤنث لان تانيثه
باعتبار القصة نحو قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار
الذين كفروا والتذكير مع ذلك جائز واه لم يتضمن الجملة
مؤنثا لم تسمع تانيثه واه كان قياسا باعتبار القصة ولو
كان المؤنث فضلة او كالفضلة نحو انها بنت عرفة للاختيار
تانيثه واتصاله اى ضمير الشان واستثنى وغيرها اى
انفصاله على حسب عامله اى اقتضائه فان كان مبتدأ
نحو الله احد او اسم ما نحو ما هو زيد سلطان كان منفصلا

وان كان اسم باب كان وكاد كان مستترا نحو قوله ... كاد
يزيغ قلوب فريق منهم وان كان اسم باب ان واولا معمولى
باب علمت كان بارزا نحو قوله وانه لما قام عبد الله يدعوه كاد
علمته الحق لا يخفى على احد قال صنف المنصوب كقولك ان من يدخل
الكنيسة يوما يلقى فيها جازرا وظبيا اما جوان فلكونه
على صورة الفضلات واما قلته وضعفه فقيل لانه حذف
ضمير الشان بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل وفيه نظر يجب
حذف ضمير الشان مع ان مفتوحة مخففة كقوله تعالى
واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانهم لما وجدوا
المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ مع قلة مشابهتها
الفعل بالنسبة الى المفتوحة ولم يجدوا عمل المفتوحة فى
الملفوظ مع كثرة المشابهة قدروا عملها فى ضمير الشان
ثم حذفه وجوبا لئلا يفوت التخفيف المطلوب ويقع به
المبتدا والخبر لو لم يوجد عامل كذلك نحو كان زيد هو القائم
ضمير الفصل ضمير مرفوع منفصل مطابق له للمبتدا فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والغيبة والتكلم والخطاب
والجنس اعنى يقع ضمير الفصل بينهما معرفة لان الفصل
انما يحتاج اليه فيها او افعل من الخاصة بالمعرفة لا متناع
اللام وهو اى ضمير الفصل حرف لدلالته على غير مستقل وهو

دفع

دل على عليها نحو زيد
هو المنطلق ولو
وجد عامل
ه

وفع الالبس فلا يكون له حظ من الاعراب صلا وسميته بالضمير
لكونه على صورته وبعض البصريين يجعله اسما فلغى للاعمال بمنزلة
ما الملغاة فى وهذا بعيد لعدم نظير فى الاسم والكوفيون يجعلونه
تاكيدا لما قبله وقد يتوان المظهر لا يؤكد بالمظهر ويدخله اى ضمير
الفصل لام الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام لا تدخل
تاكيدا اسم وقد يخبر عنه اى عن ضمير الفصل بما بعده فيجعل مبتدا
كما جا فى غير السبعة كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل منك
مالا وولدا برفع اللام فيكون اسما ضميرا بلا شبهة اسما الكناية
ولما دله الاسم على الحد اكتفى به والكناية حقيقة فى الحسية
فيخرج المضمرات والعادف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة
الاية وذكلم الله الاية مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد
ذا وما عطف عليه خبر المفرد قيل حال والعامل معنى الفعل المفهوم
من نسبة الخبر اى المبتدا وردبان الخبر المجموع وايضا لم يزم
ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك
جوزوها من المبتدا وجعلوا العامل ما ذكر فالوجه جعله
صفة بتقدير المعرف على ما جوز بعض النحاة وان كان خلاف
المشهور وينظر قول صاحب التلخيص فالفصاحة فى المفرد
وقد التفتا زانى الكائنة وقال الشريف صاب فى ذلك
لرعاية جانب المعنى ثم قال وقس على هذا امثاله من التركيب

وداع فيها خبر المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير فى الفاظ
والاوجه ان يجعل اسم الاشارة بمنزلة بابه وفصل او خبر
محذوف او مبتدأه وذا مبتدأ والمذكر خبره ويمكن ان يجعل
ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا والمذكر حال من فاعل الظرف
او العكس والجملة خبر الاول وذان رفعا وذين نصبا وجرا
المثناة اى المثنى المذكر وتا وذى بقلب الالف ياء وتى بقلبها
هاء بغير صلة وتى بصلة الياء وذه وذه هى كشه وتاى
وذى قيل هى الاصل لكونها بازاء ذا المؤنث وتان وتين
لمثناه وهذا يدل على ان الاصل تا واولاء بالمد والقصر
لجمعها اى الجمع المذكر والمؤنث والى فى بعض اللغات مثناها
اى ذا وتان بالالف مطلقا فى الاحوال الثلث قيل ومنه
قوله ان هذان لساحران على قراءة تشقيل ان وتدخل
الها للتنبيه على اوائل هذه الاسماء مالم يلحق اللام لخبرها
نحو ذلك وتلك ويقع بينهما اى بين الها واسم الاشارة القسم
نحو ها الله ذا والضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء
وقل وقوع غيرهما ويتصل باواخر هذه الاسماء حرف الخطاب
يعنى الكاف بتنوعها على حال المخاطب من التذكير والتأنيث
والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفية عدم حظه
من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما

وعدم

وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة للايضاح وقيل
لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب
انه قيد لدليل الاسمية وهو لكنا لله ولا يخفى انه هذا طلام على
المسند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى فيصير اسم الاشارة
مع حرف الخطاب خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك
التثنيتين وكذا اسم الاشارة لاشتراك الجميع فيضرب الخمسة
يحصل ما ذكر مثالها ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وذانك الخ
وتانك الخ واولئك الخ وجاء افرادهما اى اسم الاشارة وحرف
الخطاب مطلقا فى جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او
المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا بتاويل ما ذكر او نحوه وهى
اما اسم الاشارة باللام والكاف نحو ذلك او النون المشددة
فى التثنية نحو ذانك للبعيد وبالها نحو هذا والكاف نحو
ذاك للمتوسط وبغيرهما اى المذكورات من اللام والكاف
والها والنون المشددة للقريب وقد يفتح الثاء وهنا بضم
الها وتخفيف النون وهنا فتح الها وتشديد النون وهو
الاكثر وجاء كثر الها للمكان الحقيقى الحسى خاصة لا تستعمل فى
غيره الا مجازا والثانى للقريب والطرفان للبعيد واما ما عداها
فتستعمل فى المكان وغيره للاسم الموصول ما لا يصير جزء من الجملة
الا بجملة خبرية لا انشائية وعائد نقص التمام لانه انما يتم

ان لو كان الاعراب لمجموع الموصول والصلة وليس كذلك والصلة
لانها لا تساوي في المعرفة والجهالة وتفسير العايد بالضمير لانه
عام كعايد المبتدا كما ذكر المالكي فالتسهيل وحذفت الجنية
مع العايد من اللتيا مصغر التي والتي اي الداهية الصغيرة
والكبيرة والمحذوفة من مضاعفة ومنها كيت وكيت وكيتر
حذفه اي العايد مفعولا او فيما مبتداء ومجرور وقد اصاب في
زيادة الكثرة اذ لولاها لاوهم اختصاص الجواز وهو اي الموصول
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث وجاء بسكون الياء
فيهما وحركة ما قبلها بالكسر واللذان واللتان بالالف رفعا
وبالياء نصبا وجرا والاولى كالعلى جمع الذي من غير لفظه
وقد يجيء للمؤنث واللذين جمع الذي من لفظه وهما اي الاولى
واللذين لا والى العلم خاصة بخلاف مفرديهما ومثناهما وجاء
حذف نونها اي التثنية للطول بالصلة وجا اللذون لجمع
المذكر وقد حذف نونها ايضا ولو قدم لكان احسن واللاء
بهمزة مكسورة فقط واللائي بياء مكسورة فقط واللاتي
بياء ساكنة فقط واللاتي بهمزة وياء واللاتي بتاء وياء
كلها جمع التي وقد يستعمل للمذكر واللوالى لجمع المؤنث والالف
واللام اي مجموعهما كذا في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني
لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا

فالوجه

فالوجه ان يقوله والاكهل ولما كانا اسما واحدا رجع اليه ضمير المفرد
المذكر في قوله وصلته اسم الفاعل واسم المفعول يسبكان بصدام
من الجملة الفعلية لامكان سبك اسم الفاعل مع فاعله مما
فعله مبني للفاعل وسبك اسم المفعول مع نائب الفاعل مما
فعله مبني للمفعول ففي الصورة مفردان وفي المعنى والحقيقة جملتان
فلا يختل تعريف الموصول اعلم ان الصرفيين وضعوا التمرين
المتعلم فيما تعلمه وتذكيره واختاروا باب كيف يبنى فلان من فلان
كذلك النحويون وضعوا الاجل ما ذكر باب الاختيار بالذي
فانه سبب لتذكر كثير من مسائل النحو وميزان يعرف به مراتب
المتعلمين في الاحصاء وسرعة الانتقال فاراد المص بيانه
فقال ولواجبها اي بالموصولات المذكورة عن لفظ في جملة
لكن جرت العادة على التعريف بالذي والتي للوسعتها اذ
الموصول مخبر عنه صدرت في الجملة الثانية الموصولات مبتدات
لكونها معلومات المخاطب وجعل ضميرها اي الضمير الراجع
الى الموصولات كائنا محل المخبر عنه في الجملة الاولى من باب
التغليب لكونه ركنا اعظم من الكلام والاخبار في الاول
بمعنى السؤال او نظرا الى المعنى والمآل دون اللفظ والظاهر
ان الموصول مع صلته دال ابدا على الوصف الذي هو الخبر
في الحقيقة فجاز ان يسئل عنه فانه دال على الذات في الغالب

ولهذا اسرع تعال اخبرني عن زيد في ضربت زيدا بالذي فيقال
الذي ضربته زيد فيعكس في الظاهر ويظن انه لم يطابق الجواب
السؤال لكن المطابقة حاصلة في المعنى والمال على ما بينا
وهي المعتبرة ولذا لو قيل اخبرني بزيد في ضربت زيدا عن الذي
فقيل الذي ضربته زيد كان في غاية الركاكة والتعويل على
هذا عندي ثم على الثاني واما الاول ففي غاية الضعف لانه
اخراج الياء عن صلة المذكور مع كونه في غاية التبادر وفوت
مقابلته بعين مع كونها في غاية الشهرة وتغليب المغلوب على
الغالب واحى المخبر عنه خبرا في الظاهر ترك شروط الاخبار
بالالف واللام لانفهامها مما سبق ولو تعذر شيء مما ذكر
تعذر الاخبار بالموصولات كضمير الشان لوجوب تقديمه
على الجملة فيتعذر تصدير الذي وتأخير والموصوف بدون
الصفة والصفة بدون الموصوف لامتناع جعل الضمير
محلها المار واما مجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار
عنهما نحو الذي ضربته زيد العاقل والمضاف بدون المضاف
اليه لان الضمير لا يضاف والمصدر العامل بدون المعمول
لتعذر عمل الضمير فظهر ان ترك المصدر اوجز واقيد والحال
والتمييز للزوم تنكيرهما والضمير المستتر لغيرها اي الموصول
وما اشتمل عليه اي على ذلك الضمير لامتناع جعل الموصول

محلها

محلها لبقاء ذلك الغير بلا ضمير وكذا عما وقع في الجملة الانشائية
لامتناع جعلها صلة وكذا المضاف اليه في الاعلام لعدم معناه
فلا يصح جعل الضمير محله وما عطف على الذي في قوله وهو الذي
او على الالف واللام اي من الموصولات لفظا ما ولما كان مشتركا
بين الموصول وغيره ذكره دفعا لتوهم الاختصاص وتكثير الفائدة
فيكون قوله استفهامية اي منسوبة الى الاستفهام بكونه جزء معناها
كلاما مستأنفا بتقدير يكون او يجيء او زاد الواو لكان احسن
ويحذف الفها اي الفا الاستفهامية مع الجار المضاف نحو كتاب
عندك والحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصول
ونحوه ولذا لا يحذف قبل الموصول لاختصاصه بالاستفهام
وتقلب الفها هاء كيه نظر فانه هاء السكت كماهيه وشرطيه
نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما
يمسك موصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب واما بجملة
كقوله وبما تكن النفوس من امر له فرجة كحل العقال وتامة غير
محتاجة الى صلة وصفة وموصوف واستفهام اما بمعنى شيء
او الشيء نحو قوله تعالى فنعما هي وصفة نحو مثلا ما اي مثلا
عظيما او حقيرا او نوعا من انواعه ومن الموصولات وهو كما
في الوجوه الا في التمام والصفة فمن لا يكون احدهما وخصت
من بما يعلم وخصت ما بمن لا يعلم فنحو فمنهم من يمشي على بطنه

ونفس وما سواها مجاز وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات
ويقعان اى من وما على الواحد والمذكر وغيرهما اى المثنى والمجموع
والمؤنث ولفظهما مذكر مفرد والحمل عليه اى على لفظ المذكر
المفرد فيما كان بمعناه مثنى او مجموعا او مؤنثا اكثر من الحمل على
المعنى ويظهر ثمرة الحمل في الصلة والصفة والضمير ولا يقعان
اى من وما موصولتين وموصوفتين معا بخلاف باب الذى
يقال مررت بالذى اكرمته الظريف ولا يقال بمن اكرمته الظريف
لانهما معرفتان موصولتين ونكرتان موصوفتين فيمتنع اجتماعهما
واى لم تذكر رواية للمؤنث وهو اى كل واحد منهما كن في ثبوت
الاربعة وانتفاء الاثنين فالموصولة نحو اضرب ايهم لقيت
والاستفهامية نحو ايهم لخوك والشرطية نحو ايا ما تدعوا
والموصوفة نحو مررت بايها الرجل وايا ما اى في نحو مررت برجل اى رجل
اى كامل في الرجولية فاستفهامية نقلت الى الصفة فكانه
لعظيم شانه وكماله بلغ مرتبة لا يعرف كنهها فسئل عنه ويعرف
كل واحد منهما من بين الموصولات ما لم يحذف صدر حشو
اى صلة سماها حشوا لانها كالفضلة لان الموصول هو الاصل
كالمفسر ولهذا يقال الاعراب للموصول فقط كما يقال للموصوف
والمضاف فمن هذا ظهر اصابة المص في ترك التمام في تعريف
الموصول وانما بنى على الضم لتاكيد شبهه الحرفي من جهة

الاحتياج

الاحتياج الى محذوف معنوي فشابه الغايات نحو قوله تعالى
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ولم يذكر بناء
الموصوف في نحو يا ايها الرجل سبعة في المنادى قال سيبويه
والاعراب ايضاح جيد ولا يلي كل واحد من اى واية الفعل
لا المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار بل لا اضرب او
سا ضرب قال ابن السراج لان ايا بعض لما يضاف اليه بهم مجهول
فاذا كان الفعل ماضيا علم البعض الذى وقع به الفعل وزال
المعنى الذى وضع له ومن الموصولات ذا بعد ما الحائرة لو استفهام
كما ذا صنعت وهو اى ما ذا اما بمعنى ما الذى فالرفع اولى
في جوابه ليطابق السؤال في كونها اسمية ويجوز النصب بتقدير
الفعل المذكور اى شيء فالنصب اولى في جوابه ليطابق
في كونها فعلية ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن الموصولات
ذو الطائية اى المنسوبة اى بني طي وهي في اشهر اللغات
مبنية لا تتصرف تقول جاء ذو فعل وذو فعلا ورايت ذو
فعلوا وقد يعرب في التذكير والافراد وغيرهما اى التانيث
والتثنية والجمع باعراب جمع مقصرها حملا على الذى
بمعنى صاحب نحو هذا ذو اعرف وهاتان ذواتا اعرف
وهؤلاء ذوو اعرف او ذوات اعرف ومنهم من يقول ذوا
للمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوقفان في كل حال ومنهم

من يقول في جمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال اسما الافعال
اصله اسما معاني الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان
هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا وقدم في
صدر الكتاب وجه كونها اسما ما اسم جنس محذوف راجع
الى اسم فعل اذ التعريف للماهية لا للافراد ولا يمكن ادعاء العلمية
اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال وقس عليها ما يجيء من
الاصوات والمركبات واراد صيغ الجمع للتنبيه من اول الامر
على تعدد الافراد فعلى هذا المناسب فيما سبق ان يقول المفردات
والموصولات كان بمعنى الامر قدمته لكثرته او الماضي قيل ما قيل
اف بمعنى تضجرت واوه بمعنى اوجعني فالمراد به تضجرت وتوجعت
عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء الحالي فيه
اذ يقال فما الباعث والدليل على كونها في الاصل بمعنى الماضي
ثم نقلها الى معنى الانشاء الحالي ويكفي في بنائها كونها بمعنى
الفعل الذي فيه البناء لعدم مقتضى الاعراب واعراب المضارع
عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيها كرويد بمعنى
امهل وهيهات بمعنى بعد وهما اي ما كان عادتهم
من الثلاثي المجرد بمعنى الامر ظرفان حالان من ضمير قياس
اي منسوب الى القياس عند سيبويه بشرط كونه متصرفا
تاما فلا يقال تقام ولا كوان وكان عليه ان يذكرهما ولا يرده يقال



قوله وفعاد ان لا يشترط في القياسي سماعي كل الافراد وبين
شارح لب الالباب دليل سيبويه وصحح مذهبه فليرجع اليه
وفعال صفة مؤنثة كفساق بمعنى فاسقة قدرها لتحققها
بلا شبهة بخلاف المصدر فان الرضى شك فيه ومصدرا
معرفة كفجار بمعنى الفجرة وعلما للاعيان للمعاني كالثلاث جمعه
اشارة الى كثرة الافراد مؤنثا المضمومات احوال من ضمير
مبني لمشابهتها الاول في الزنة والمبالغة المشابه لمبنى الاصل
في اتحاد المعنى فيه ان جهتي المشابهة مختلفان فلا ينتج
قياس المساوات بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المفرد المعرفة
وذا اي ما كان علما للاعيان المؤنثة يعرب في لغة تميم
كحذام وقطام الا ما اخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه كحضار لانهم احرص على الاصالة لا سيما في ذوات الراء
والصحيح فيها كسرها فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستثقل
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ
سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
وفيه ان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيها انهما يقتضيان
عدم الحضار سبب البناء في مناسبة مبنى الاصل وان ضموا
ما ذكر الحجازيون للفأ والكفاية الا ان يقولوا هو ضعيف
لا يبلغ درجة الايجاب الا بضم ما ذكرنا والحصر للاصل دون الصنعة

الاصوات فى عرف النحاة ما لفظ حكى به صوت غير موضوع للمعنى
بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات والجمادات
والحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق اونخ اوناخ واما
بالمشابهة نحو قال الغراب غاق اوغاق صوت الغراب اوقلت
غاق قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير
تركيب وتخصيص للحكاية باخر القسم الثانى وهم يشملونها للكل معنى
وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع
فيها واد خال ما لم يقع غير معقول مع انه لم ينحصر المبنيات
فيما ذكروا والتعليل بان نحو اسم للاصوت بعد تسليم الاول مردود
بان الصوت فى عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار
عدد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر
عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسما الاصوات والداخل فى الاول
حكاية ثم قالوا فى سبب بناء الاصوات غير المحكية هو انتفاء التركيب
وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الرضى كون غير المركب
معربا موقوفا ويدل عليه جواز السكتين فى نحو زيد مع امتناعه
فى نحو ان ودى المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من وجهين
والذى عندى انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه
قصدوا غاية المشابهة فنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وتحريك
اخر نحو غاق فى التركيب بالكسر لامتناع السكتين فاعربها



تقديرى كطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقع
الحجارة بعضها على بعض اوصوت للبهايم كهج بفتح الهاء وسكون
الجيم لزجر الغنم قال بعض النحاة هذا القسم دخل فى اسما الافعال
وارتضاه الرضى انه الحق لدخوله فى حدها بقى قسم ثالث الصوت
وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع
كئخ عند الاعجاب وادى للمتذمم واه للمتوجع واح للسعال
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اخر على ما يقتضيه الطبع فاذا حكى
تدخل فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه المركبات المعدودة
من المبنيات منها ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه
وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم ومنها ما بقى على حاله كخمسة عشر
والمراد بناء جزئه وهو كلمة ما لفظ ركب من اسمين او فعلين
او حرفين او غير موضوعين او مختلفين فى الاصل ملا بسبا
بلا نسبة تعلق مفهوم من ظاهر التركيب فخرج نحو قام زيد
وعبد الله وثابت شر فلو اشتمل الجزء الاخير حرفا عاطفا
او جارا نبيا قيل اما الاول فلو فتح اخر فى وسط الكلمة الذى
ليس محل للاعراب والثانى لتضمنه الحرف فيه انهما كلمتان بلا خلاف
لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار
سبب البناء على ما سبق بيانه والذى عندى ان التضمن
للجزئين معا فلذا نبيا كباب حادى عشر يريد ما دون العشرين

وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو احد عشر واحدى عشر الى تسعة
عشر وتسع عشر والتضمن فيه ظاهر والواحد من المتعدد وهو
حادى عشر الى تأ تسعة عشر وتضمنه غير ظاهر اذ ليس المعنى حادى
عشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل
مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك فى احد عشر واخواته
فاضطروا الى ان يوتوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن
من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثانى
لفظا على تلك الصورة من حيث المعنى على العدد المشتق هى منه
ثم حذف العاطف فى نحو حادى عشر وعشرون والمعنى واحد
الا اثنى عشر واثنتا عشرة فان الاول منهما معرب قبل الحذف
العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب اجراه
لباب التثنية مجرى واحد وهم الذين يقولون باعراب نحو هذا
واللذان واته حذف النون للاضافة الحق واساس المحذوف
والا اى وان لم يشتملا الا حرفا اعرب كمركب ومنع من الصرف
لكونه كلمة واحدة واوله جزءا حقيقيا فلم يحتج الى سبب البناء وسكنوا
اخرا لان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحوها فى غيره
تحقيقا ويبقى ان يزيد ان لم يكن الثانى مبنيا قبل التركيب
احترازا عن نحو سيبويه وقد يعرب المركب الذى لم يتضمن
الحرف مضافا اجروه الاول الى الثانى فى بعض اللغات بناء

على عدم

على عدم شرط التركيب المانع من الصرف او منع حنه فى بعضها
لعدم الاضافة فى الحقيقة والمعنى الكنايات لم يعرفها لانها
على معناها اللغوى وهو ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح
فى الدلالة عليه لغرض كالايهام على السامعين ونحوه غيرنا
بمعنى ما يكنى به والمراد بعضها لان بعضها معربة كفلان وفلانة
وهن وبعضها من غير هذا الباب كضمير الغائب كيت وذيت
بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف للقصة
اى للكناية عن القصة نحو قال كيت وكيت وكان من الامر
ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التى عدلت
من المبنى الاصل وينبغى ان يذكر كائن فانه مبنى ايضا بمعنى كم
الخبرية واصلها كاى التشبيه دخلت على اى وصار
المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين
ولهذا يكتب بالنون وكذا قدمه اخر عن مباحثكم يلزم تباعد
الاقسام ولو قدم على مباحثه فقط كان الحاصل يلزم
الفصل بين الشيئين ومباحثه وكم العدد وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة
مثلا ثم ان كم يجر لمعنيين محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزها
نفى فى الاعراب تمييز اينها وميزوكم الكمتقرها مية منصوب
مفرد حملا على تمييز العدد الوسط فان غير الامور اوسطها

ومميزكم الجنوية سميت بها وان كانت لانشأ التكثير باعتبار
المتعلق تمييزا بينها مجرورة بلا اضافة مفردة تارة ومجموع الجزء
لانها نقيضة رب او مثلها فحملت عليها في الجر ومميز العدد المضاف
بعضه مفرد وبعضه مجموع فحملت عليهما دفعا للتحكم وقد يحذف
اي مميزاهما القرينة ويدخل من البيانية فيهما اي في المميزين جوازا
ويجب دخول من فيهما لو فصل بينهما وبين مميزيهما بفعل متعد
لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون
اي لهما صدر الكلام لانهما للانشأ فاريد ان يعلم من اول الامر
انه من اي نوع من انواع الكلام ويقع كلاهما استفهامية وخبرية
بتأويل اللفظين والاسمين والوجه ان يقال وكل يقع مجرورا
بالجار المضاف نحو غلام كم رجلا او رجل ما اشتريت او المجرور
نحو كم رجلا او رجل مررت فدخله لرعاية التناسب اذ الجر ينا سب
النصب في كونهما علامة الفضلة والنصب ينا سب الرفع في
الاشتراك بين الاسم والفعل واما الجر والرفع ففي غاية البعد ورعاية
الترقي من الاضعف اعني الجر لعدم وجوده في متسمى المعربات اي الاوسط
اعني النصب لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى اعني الرفع لكونه
علامة العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل ينبغي ان يزيد او شبهه بعده
بعد كل واحد منهما قد اشتغل كل الفعل او شبهه به اي بكل واحد
منهما اما عمل فيه للا في ضميره والا في متعلق ضميره وعمله بحسب المميز

نحو كم يوما صمت وكم رجلا ضربت وجاز النصب على تشبيهه بالتفسير
في مثل كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتدأ او خبر وطا اقتضيا
الصدر لم يجز دخول حرف الشرط والتخصيص فلم يجب النصب على تشبيهه
التفسير والا اي وان لم يكن كل واحد منهما مجرورا او منصوبا
وجوبا وجواز امرفوع لكونه مجردا عن العوامل اللفظية جاز
لو كان كل واحد منهما ظرفا ان يكون مميزه ظرفا فنحو كم يوما سفرك
قدمه لوجوديته والا اي وان لم يكن ظرفا فكل واحد مبتدأ
نحو كم مالك هذا الاطلاق على مذهب سيبويه فانه يخبر عنه
بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام وعند غيره خبر مقدم
وكذا اي مثل كم في وجوه الاعراب اسما الاستفهام والشرط
لكن لا يتأتى الرفع على الخبرية في من وما الاستفهاميتين لامتناع
ظرفيتهما وكذا في اسماء الشرط اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو
لا يصلح للابتداء وما هو لازم الظرفية منها كمتى واين وانى
واذا اذا لم يجر مجازا نحو من اين منصوب على الظرفية ابدا وترك
بيان الوجوه في مثل كم عمة لان ياجيد وخالة لانه في صدد
القواعد لا في بيان اعراب الابنية الظروف المعهودة عند النحاة
في باب البناء كوكب الا ان اذا كان واحدا وهو اي الظرف مطلقا
معربا ومبنيا لغويا وحرفيا جارا ومجرورا مستقرا اي مستقرا فيه
معنى عامله ومنتقلا اليه عمله وضميره واعرابه فيقع دكنا وفضلة

لو تعلق ذلك الظرف بعام كالكائن والحاصل والموجود والمستقر
فانها عامة لكل الموجودات حذف من اللفظ نحو في الدار
زيد وعمرو من قائل والا اى وان لم يتعلق بعام حذف سواء تعلق
بخاص نحو زيد بكل في الدار او عام ملفوظ نحو قوله تعالى ولم يكن
له فالظرف لغو فضلة مستغنى عنه ابدا لا ينقل اليه شئ من
التلثة المذكورة ولا الاعراب في نفسه واما النصب المحلى
في نحو مررت بزيد فللمجرور فقط اذ الجار الة ووسيلة في افضاء
معنى العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقط فقول بعض المعربين
الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة او نحو زيد بتسمية الكل
باسم الجزء منها اى من الظروف المبنية ما ظرف الجملة جنس
الظروف وما بينهما اعتراض او مستأنفة قطع اضافة بحذف
المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانها لم يقطع فيعرب
وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلوا منها رغدا الا اشكال
وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغض بالبأ القرات
والمعنى في الحالين واحد وقال بعضهم المحذوف منوى في المبني
ومتى في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول كقبل وبعد وتحت
وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول
ومن على وعلو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال
يثبت لاحتياجها الى المحذوف على الضم جبرا لنقصانها

باقوى الحركات ومثله اى مثل الظرف المقطوع الاضافة في البنا
على الضم وليس غير للاشتراك في العلة المذكورة وقيل لشبهها بالغايات
في شدة الابهام فيه ما مر من عدم الانتاج ولو قيل في الاحتياج
للغاية الواسطة وشرط بناء غير مقارنته بلا وليس اذ لم يسمع
في غيرها وحسب للاشتراك المذكور ايضا وقيل لشبهه بغير
في كثرة الاستعمال وعدم تعرفه بالاضافة وهذا من الغرائب اذ فيه
ثمان اعاجيب ما مر غير مرة واستعارة من مستعير المستعير وسئوال
من سائل السائل الفقير وعدول من اقوى المشابهة وهو اتحاد المعنى
واوسطها وهو الابهام الى ادناه وهو كثرة الاستعمال لو ثبت
او هوم ومن الاصل الى الفرع اذ عدم التعرف فرع الابهام على زعمهم
والقوية لو سط غير لتحقيق مشابهته حسب بالغايات بل لتوسطها
ايضا لتحقق مشابهته بالظرف كما ذكرنا منها اى من الظروف المبنية
وتركها اشهر حيث لم يكن المبهم ويضاف الى جملة اسمية او فعلية
اضافة اوزمانا اكثر وقد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى
حيث سهيل طالعا فيعربه بعضهم لزوال علة البنا وهي
الاضافة الى الجملة المعدودة من مبنى الاصل والاشهر بقاؤه
على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ونفس الاضافة
الى الجملة لا يوجب البناء لتخلفه في صور كثيرة بل لزومها
وعند لحوق ما نحو حيثما تجلس اجلس بناؤه لتضمن معنى ان

واذا عطف على حيث للزمان المستقبل ولو دخل اذا غيره
اى غير المستقبل بعد الماضى نحو اذا طلعت الشمس وتأتى اذا له
راجع الى غيره كقوله تعالى اذا بلغ بين السدين وفيها اى اذا
معنى الشرط ولذا اختير معها الفعل لمناسبة الشرط الفعل
ولم يجب كان ولو لعدم تأصله فيه وقد يتجرد اذا من معنى
الشرط للظرفية كقوله تعالى والليل اذا يغشى او تستعمل اذا
اسما بلا تقدير فى غير رفع ويجر نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم
عمرو ومنعه الرضى لعدم الشاهد وجاء اذا للمفاجاة فيدخل
المبتدأ غالبا عدل عن اللزوم لئلا ينافض ما سبق فى باب
الاشتغال وتأويله بالغلبة تعسف واذ للزمان الماضى
واذ دخل غير اى الماضى كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين ويدخل
الجملتين الاسمية والفعلية على السواء لعدم معنى الشرط ولقال
وسيتوى الجملتان لكان اظهر وان اذا للمفاجاة نحو بينا عندك
ان طلع رجل فيدخل الماء واين واني استفهاما وشرطا لان بتضمنية
الحال باسم بعض الحلول للمكان ومتى فيهما اى فى الاستفهام والشرط
وايان استفهاما كلاهما للزمان المبهم وكيف استفهاما للحال بمعنى
الصفة لا الزمان وهو جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اى حال
فاه كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان فعل فحال نحو
كيف جئت وقدم الاحوال لاشتمالها على سبب البناء على الظروف

وقد تنو

ومنذ ومذ ذكرهما فى الظروف وان يكونا ظرفين لشابههما له فى الدلالة
على الزمان اما كائنا ما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد لا المثنى والمجموع
الا ان يؤولا بالمفرد نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبناهما
اى زمان المصاحبة المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول نحو
ما رأيته مذ يوم لقيتنى فيه لانه فائدة فى جعل الوقت المجهول اول
مدة فعل العلم به او جميعها اى او بمعنى جميع المدة فيليهما الزمان المخصوص
بيانه مفردا او مثنى او مجموعا وقد يدخلان الفعل نحو ما رأيته مذ سافر
قدم لظهور احتياجه الى المحذوف والمصدر نحو مذ سفره وان مخففة
نحو مذان سفرا واذا مثقلة نحو مذانه سافر ولم يكتف بواحد
لاحتياجه فى الدلالة الى التكلف البعيد فيقدر زمان مضاف
وهو اى كل واحد منهما مخبر عنه بما بعده فلا بد للزجاج فانه عنده
خبر عما بعده ويلزمه كون المعرفة خبرا عن نكرة فى نحو مذ يوم ما
فلضعفه لم يذكره المصنف ومنها اى من الظروف المبنية قد عرفت
ما فيه لدى بالف مقصورة ولدن بضم الدال وسكون النون
وانى على قلة فلتازاده ولم يكتف بمجرد العطف لدن بفتح
الدال ولدن بكسرهما ولدن بفتح اللام او ضمها وسكون
الدال وكسر النون ولد بسكون الدال ولد بضم اللام ولد بضم
الدال كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة
فى اشهر اللغات للوقت الماضى وعوض بفتح العين وضم الضاد

في المشهور الزمان المستقبل المتعين فتحها كلاهما بمعنى ابدا اذا
اضيف عوض اعرب نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والدائم
الذي يبقى على وجه الدهر وجاز الفتح اى البناء على الفتح في الظروف
مع اضافة الجملة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم فيمن
قرأ بالفتح لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة ومع يجب
لعدم اللزوم ومع اضافة اذ كقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن
قرأ بفتح الميم للاكتساب بواسطة وكذا في جواز البناء على الفتح
مثل وغير مع اضافة ما وان وان سبق وجه الزيادة وسبب جواز
البناء ما ذكر من الاكتساب المذكور والمشابهة للظروف
المذكورة وما عرفت بل هي سبب الايراد في الظروف امثلتها
قيامي مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم واقوم غير ما
تقول وان تقول وانك تقول واعلم ان للاسم تقسيمات متداخلة
باعتبارات مختلفة تقسيمه الى المعرب والمبني باعتبار اختلافه في
اخر باختلاف العامل وعدمه وقد فرغ منها والى المعرفة والنكرة
باعتبار الاشارة الى معين وعدمها والى المؤنث والمذكر
باعتبار وجود العلامة وعدمه والى المثنى والمجموع والمفرد
باعتبار دلالته على اثنين او اكثر وعدمها والى المتصرف والجامد
باعتبار اشتقاقه وعدمه والمتصرف الى الماضي والمضارع والامر والتفضيل
باعتبار اختلاف معناه فاراد الشروع في بيان هذه الاقسام لكن ترك

منها المؤنث

منها والجامد لكونهما سماعيين ومعرفتها على التفصيل تحصيل من
اللغة وعلى الاجمال من مقابليهما وزاد اسما العدد لان لها
احكاما مخصوصة من جملتها مخالفتها لسائر الاسماء في التأنيث
والتذكير ولذا ضمها اليهما مؤخرا عنهما والبحث عن هذه الاقسام
سوى المتصرف ليس من المسائل بل اما من المبادي كالتقسيمين
الاولين ولكون الاحتياج الى الاول اشد قدمه ولما كان المعرفة
والمؤنث موجودين داخلين تحت الضبط وقدمهما وحال
مقابليهما كحال المفرد والجامد ولكن فيهما نوع خفاء فذكرهما
بعده فيها واما من مباحث الصرف كالاخيرين والبحث عن المتصرف
من حيث العمل من النحو ومن حيث الصيغة من الصرف ولذا تركه
المصنف رحمه الله المعرفة ما اسم فيه نفسه فقط كالمضمرات
والاعلام والمبهمات فان الاشارة داخلة في وضعها او مع غيره
كالمضاف او في مجاورة كندى اللام والمنادى فالاشارة خارجة
عن وضع هذه الثلثة حاصلة بالمجاورة واما ارادة هذه الثلثة
من فيه فاما بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز على مذهب المصنف
او عموم المجاز ان وجد معنى مشترك وقرينة اشارة ذهنية
الى معين عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو اسد فانه
وان كان فيه اشارة الى حقيقة معينة لكن لا من حيث التعين بخلاف
اسامة بدل تعريف الكافية لعدم تناوله المعرف باللام والنداء

والاضافة لاعرفت وهى اى المعرفة ضمير المتكلم فضمير المخاطب فضمير
الغائب فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان
فالمبهمات اسما الاشارة والموصولات فالمعرف باللام العهدية
والجنسية المنقسمة الى الثلثة والمعرف بالنداء كيا زيد والمضاف
معنى ان لم يتوغل فى الابهام مبتدأ الى احدها بالذات كغلام زيد
او بالواسطة كيد غلام زيد فهو خبر يريد انهما متساويان
فى التعريف وما دخله لفا فتعريفه انقص مما قبله وما فيه الواو
خمسا وفى هذا بعض المخالفة لما سبق مما نقل عن سيبويه والجمهور
ولما كان ما عدا العلم معلوما جدا وحكما خص العلم فقال والعلم
فى اصطلاح النحاة ما اسم او معرفة لا يتناول غيره راجع الى
واحد معين فخرج عن العلم بوضع واحد فضل الاعلام المشتركة
فانه تناولها باوضاع بخلاف تناول نحو انا وهذا ومن فانه
بوضع واحد عام بقى ان نحو اسامة غير داخلة فى هذه الحدود
ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز ويحدسه عدم الفرق بينها
وبين اسد فالحق ما قاله ابن الحاجب من ان تعريف مثلها تقديرى
كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وقولى
العلم باللام وجوبا لوثنى او جمع بعد العلمية نحو الزيدان والزيدين
واما حال العلمية كابنين لجبلين متقابلين وعرفات فلا لام
او سمى اى علم اى جعل العلم علما بها اى باللام كالنجم غير صفة حار



من نابت الفاعل ومصدرا وغلب اى جعل العلم غالبا فى معين يريد
كون العلمية بغلبة المستعمل للوضع واحد معين بها اى باللام كالبيت
للكعبة وجاز دخول اللام لو سمى بها اى باللام او بدونها صفة كالحسن
قاله الرضى وهذا ليس بكلى اذ لا يقال المحمد والعلى ومصدرا كالفضل
فيهما عدا ما يمتنع اللام ولو جعل لفظ مبنى عاملا اى لنفسه فالحكاية
على بنائه غالبة وقد يعرب نحو ليت شعرى ولو جعل مبنى عاملا لغيره
اى لغير نفسه فالاعراب واجب كما اذا سمى رجل بليت والنكرة فى
الاصطلاح ما سواه اى ما سوى ما ذكر من اقسام المعرفة المؤنث
فى عرف النحاة ما اى اسم فيه التا ولو كان ذلك التا مقدرة نحو انار
وعقرب قال ابن الحاجب فى الايضاح حكم باب التا مقدرة فى
الجميع وان كانت فى الثلثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلثى
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلثى اذ هو الاصل وقد
يرجع التاء فيه ايضا شاذ نحو قديمة وورية تصغير وراء فظهر
ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للفعل والنقل والالف
مقصورة نحو حبلى او ممدودة نحو حمراء والمذكر ما اسم عده ان لم يكن
فيه احد الثلاث فى هذا التعريف يخرج نحو صافنات واخت
وبنت وان اريد المطلق فلا بد من التقييد بعدم الاصالة وان
لم يقيد بالاخير دخل نحو تراث وتكلان وان قيد بالاخير الحقيقى
خرج نحو ضاربين وان بمعنى الكون بعد الوصول خرج نحو اخت

وان اريد بالتاء التانيث لزم الدور والثانى ان من المؤنث صيغا
موضوعة كهى وهما وانت وتيا نحو تضربين ونون نحو ضربن وتا
وته وهذه وهذى وكلتا وشتان وكلها داخلة فى حد
المذكر والثالث ان الالف وقد يكون للالحاق فان اريد المطلق
فلا منع وان اريد به التانيث يلزم الدور والجواب انا نريد
الاعم من الحقيقى والكون بعد الاصول او تقدر التاء فى لامثلة
المذكورة وتمنع التانيث بالصفة طردا للباب وحفظا للقاعدة
تسهيلا للضبط ويريد الالف الذى صار مستقلا فى منع الصرف
وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظى
يراد به التعيين لا التحصيل فلا دور وهواى المؤنث حقيقى
لو كان بازائه اى بازاء مسماه ذكر من الحيوان كامرأتان بازاء
رجل وناقة وبازاء جمل والاى وان لم يكن فى مقابلته ذكر من
الحيوان فالمؤنث لفظى كطلحة وعين ولو اسند المشتق فعلا او غيره
الى ضمير المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا سوى نحو طلحة اى علم المذكر
فانه لا يجوز التانى فى المسند الى ضميره لا يقال طلحة جاءت او الحقيقى
عطف على ضمير المؤنث اى اسند المشتق الى نفس المؤنث الحقيقى
غير الجمع او ضميره داخل فى ضمير المؤنث وحال الجمع سيجئ ويبقى
ان يزيد من الادميين لجواز نحو سار الناقة بلا تاء بلا
فصل بين المشتق والحقيقى احتراز عن نحو جاءنى القاضى



اليوم امرأة فالتا لازمة فى المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت
هند ولو قال فالتانيث ليشمل نحو ياهند اضرتى وتضربين
لكان صوابا وجاز التاء فى غير اى فى مؤنث غير ما ذكر من ضمير
المؤنث والحقيقى بان فصل سواه اى سوى نحو طلحة كتشتا
من غير فانه لا يجوز التانى فى مسنده امثلة طلع الشمس او طلعت
وجاء اليوم هند وجاءت وكنا فى جواز التا ظاهر الجمع مطلقا
واحد مذكر او مؤنث حقيقى او لفظى نحو جاءت الرجال وقال
نسوة سوى جمع المذكر السالم فانه لا يجوز فيه التا الا ان شبه
المكسر كبنون فيجوز فيه التا كقوله تعالى افتت به بنو اسرائيل
وضمين جمع المذكر العاقل سواه اى سوى المذكر السالم فان ضميره
الواو والاغير نحو الزيدون جاؤا ضميره فعلت باعتبار الجماعة
وفعلوا على الاصل نحو الرجال جاءت او جاؤا وضمير جمع
المذكر غيره اى غير العاقل وضمير جمع المؤنث مطلقا فعلت
وفعلن لما ذكر نحو الايام والنسوة ذهبت وذهبن اسماء
العدد لم يعرفه لانه على معناه اللغوى الذى هو ظاهر مما عرف
به ولو سلم ان الاعتراض صوابها اى امور اسميا العدد التى
يتفرع منها بامينها بالنقصان والزيادة او الاضافة او
العطف لفظا او تقديرا واحدى عشر نظروا الى شرف المعنى
وتقدمه فى الخلقة ولكن فيه جعل المجرد فرعا المزيد اصلا وهو

قلب الموضوع وخلاف المطبوع مع انهم اولوه بالمؤنث فاكتسبا
فالحق اعتبار اللفظ واسقاط فى التقرع وتميم بكسر شينها
اى عشرة تحرزا عن توالى الفتحات مع ثقل التركيب والحجازيون
يسكنونها لان اصل المحذور توالى الحركات لم يصب فى تقديم
هذا لانه يوهم الاطلاق وهو مقيد بالتركيب بخلاف الثانية
ومائة والف فالاصول اثنتا عشرة كلمة ولما كان الغرض
من ذكر اسماء العدد بيان الاحكام المختصة بها تركها ما كان
على القياس فبدأ من الثلثة فقال وثلثة بغير تنوين لكونها
علما لنفسها ولذا جاز وقوعها مبتدأ اليها اى منتهيا الى عشرة
فان قيل لا امتداد فى ثلثة فلا انتهاء يلزم ان يخرج عشرة
من الحكم لعدم تناول صدر الكلام على سبيل القطع فكان
كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وانما الدخول فى التناول
اللفظى كقولك وابيعكم الحائك الى الموفق قلنا تقييد الكلام
وثلثة والزائد عليها اليها فالامتداد والتناول قطعيا
فيكون الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها الذى هو
حكم عدم التناول القطعى ملابس بالتاء كاتنا للمذكر او بالعكس
او اعتبار التاء بتاء الجماعة وبدونها اى التاء كاتنا للمؤنث
فرقا بينهما وللمذكر تقدم بالشرف والزمان ووجه ترك ما دون
ثلثة ههنا وفيما يجئ سبق ولكن نوذكر اعلما لوجب تغير

واحد

واحد الى احد وواحدة الى احدى عند التركيب مطلقا وحذف
النون من ثنتان واثنتان عند التركيب مع العشرة لحان
اوجه وثلثة عشر والزائد عليها منتهيا الى تسعة عشر كائن للمذكر
ابقاء للخبر الاول بحاله وحذف التاء من الثانى كراهة اجتماع علامتى
التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى
عشرة وثنتان واثنتان لما لزمتا الوسط لعدم تفرد بهما
وكانتا بدليهن من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا للتعويض
كائنا بحسن خبر واما حذف التاء من احد عشر واثنى عشر فحملا على نظيره
وبعيدا عن نقيضه وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث تخفيفا لتمام
المخالفة وباب نوع عشرين وهى ثمانية الفاظ مستعمل فيها اى
المذكر والمؤنث ويعطف العدد الاكثر الزائد على تسعة عشر بعضها
العقود الثمانية على العدد الاقل يعنى الاحد الى التسعة من غير تغيير
حالة الافراد فى التذكير والتانيث تقول ثلثة وعشرون وثلث
وخمسون الى التسعة وتسعين بل تسع وتسعين ومائة والف
ومائتان والفان مستعملات فيها اى المذكر والمؤنث لم يذكر
جمعها لعدم دلالته على عدد معين وهى المراد من اسماء العدد ولذا
لم يذكر بضعة ولم يذكر المثنية ايضا لما ان لا دلالة للاحاد
فى المفرد عليه فيما مع كونها قياسا وهوى هذا العدد يريد مائة
وما زاد ملابس بعكسه اى عكس ما سبق فى باب العطف يريد انه يعطف

الاقل فيه على الاكثر تقول مائة وواحد وثلثة وخمسة عشر والف
ومائة وواحد وقد احسن المصنف حيث قدم قوله ولو كان اللفظ
مذكرا كشخص دون المعدود كرجل اريد به المرأة مثلا او كانا
ملابسين بالعكس بان كان اللفظ مؤنثا كنفس والمعدود
مذكرا بان اريد به الرجل مثلا فالاحسن رعاية اللفظ وان كان
رعاية المعنى ايضا جائزة تقول ثلثة اشخص واربع انفس وهو
الاقيس والاكثر في كلامهم ويقول ثلث اشخص واربعة انفس على
بحث تمييز العدد ولكن لواخر عن قوله في ثمان عشرة الفتح في اليا
كسائر اخواته والسكون لثقل المركب كمعدي كرب والحذف
مع ابقاء الكسرة الدالة عليها لان زيادة التخفيف وضعف
حذف اليا مع فتحها اى النون لغاية التخفيف لعدم الدلالة ع
اليا المحذوفة لكان اولى كما لايخفى والاوجه من الحمل ذكر
في المذكر والمؤنث اعدم اختصاصه باسماء العدد وكذا احسن
في تقديم قوله وللمميز لواحد واثنان وكذا الواحد واثنان
واثنتان للتقدم الطبعي وتركه وجيه وهو الاستغناء لفظي
معدودها مثل رجل ورجلان لافادتها النص المقيد
بالعدد لانه في صدد المسائل لا الدلائل ولما كان التمييز
العدد احكام مخصوصة ايضا قال وميز الثلثة والمائة
اليها الى العشرة بل العشر مخفوض بالاضافة للتخفيف



مجموع ليطابق المعدود والعدد واحد وجد جمعيتها معنى من جهة المعنى
دون اللفظ نحو ثلثة رهط الا في ثلثمائة الى تسعمائة وذلك ان
للمائة جمعين مأيتين ولا يضاف العدد الى جمع المذكر السالم لا يقال
ثلثة مسلمين ومائة فيلزم وقوع المؤنث السالم بعد الثلث
واخواتها بعد تعدد وقوع جمع المذكر السالم بعد ويلزم عند ذكر
مميزها كان يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يلي التمييز المجموع بالالف
والتاء بعد ما تقرر مجيئه بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين وهما لكونهما ضدي العاديين مكررين
فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة
منصوب لتعذر الاضافة لكراهتهم جعل ثلثة عشر كالاسم
الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد
كان مبنيها للتعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاول له
بمعنى الاتحاد في غير باب عشرين وابقاء ما في صورة نون الجمع وحذف
نون غير فيه مفرد لكونه اخف مع ثقل التركيب ومميز مائة والف
ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز
مجرورا بالاضافة للتخفيف كما سبق مفردا لانه قد يضاف اليه نحو
ثلثة فيحصل التركيب فرجح الحقه بها المطابقة وحمل المفرد عليه
طردا للباب ولما كان من احكام العدد ان يشتق منه اسم فاعل
او ما في صورته ويحمل منها بحث شرع فيه فقال والمفرد اى اللفظ

الدال الواحد من المعدود المتعدد وملابسا باعتبار تصييره معنى
ذلك المفرد عدد انقص ازيد عليه بواحد الثانى اى العاشر والعاشر
لا غير اى لا يشتق مما فوق العشرة لانه اسم فاعل حقيقة فيقتضى
مفردا مستفادا منه كثانى اثنين اى مصيرهما ثلثة بزيادته
يضاف ابدا اى لا نقص بدرجة اذ لا يتصور التصيير بزيادة
الواحد فى الانقص بدرجتين او المساوى او الزائد وباعتبار
حالة اى مرتبة من العدد من غير اعتبار معنى التغيير الاولى والاولى
اليه اى العاشر والعاشرة والحادى عشر والحادية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة ولا نهاية له بل يتجاوز العشرين ولكن بالواو
وتقول الحادى والعشرون والثانى والثلثون والثالث
والاربعون ولما لم يكن هذا القسم اسم فاعل فى الحقيقة جوز
اشتقاقه من الجزء الاول والمعنى على الواحد من الجزء يعنى نحو
ان الاول لا يضاف اى ما فوقه يقال الاول والاثنين او الثلثة
الى ما نهاية له والباقى يضاف الى مثله وما فوقه يقال ثالث الثلثة
ورابع الخمسة ولا يضاف اى الناقص فلا يقال ثالث اثنين
اذ معنا واحد واقع بعد الاثنين فقط كحادى عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر
متاخر عن عشر فبنى الجزأة من كل المركبين او حادى احد عشر
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول مع بقاء المعنى على حاله ويعرب

الجزء الاول

الجزء الاول حالة التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزء الباقى
لوجوده فيها المبنى مما اسم كان فى موضع آخر ولا حذف فى المكان
اظهر واخصر الف زائدة او ياء كذلك فتح ما قبلها اى الى الظهور
لزوم فتح ما قبل الالف ونون كسرت ليفيد ذلك الاسم ان معه
اجتمع مدلول مفرده مثله اى مثل ذلك المدلول فى الوحدة والجنس
فقط فخرج نحو غلمان فلا يقال قرآن لظهور حيض عند الجمهور
لعدم الجنسية بخلاف الزيدين والقمرين لانهما بمعنى المسميين
بزيد وقمر حقيقة او مجازا فيتحقق الجنسية وحذفت النون
عند الاضافة لما بينا فى كونها جزء من الدال لانه كالترخيم وله تقتضى
خروج المضاف لان المراد اصل الوضع وجعلها عوضا عن الحركة والتنوين
تقتضى عدم وجودها الا بعد وجود التركيب مع العامل وليس
كذلك واجماع ضمير يفيد الى الزوائد تقتضى كونها كلمة لا جزأها
والمثنى غيرها فان اردت الوقوف على ما هو الحق فارجع الى
صدر الكتاب ولما كان انقلاب الهمزة والالف فى المثنى من
بحث اعرف للحاجة اليه فى النحو اصلا تركه بخلاف تعريفه
يحتاج اليه فى بحث الاعراب والبناء ونحوهما وحذف نونه
عند الاضافة فانه من لوازم التركيب فيناسب النحو الباحث
عن التغيرات التركيبية من الاعراب والبناء فقال ويحذف
نونه بلا اضافة لشبهه بلا اضافة للقيامه مقامه لما عرفت

ولورك قوله ويحذف التاء في حقيبا تثنية خصية والياء تثنية
اليه على خلاف القياس لشدة الاتصال بحيث لا ينتفع باحدهما
بدونه الاخرى فكان كالمفرد ويجوز اثبات التاء على القياس
لكان اسب لعدم تعلقه بالنحو المجموع ما اسم ان جعل الزوائد
حرف مبنى او لفظ ان حرف معنى دل بالوضع على افراد فخرج
التثنية واسم الجنس لانه وضع للماهية فاذا يصدق على الواحد
والكثير فلا وجه لقول القزان كل اسم جنس له واحد بالتاء
كتمر وبالياء كروم جمع مع عدم وجود خواصه من عدم النسبة
والتصغير وعود الضمير المفرد اليه واما ما ليس له واحد كذلك
كخل وتراب فليس بجمع بالاتفاق وخرج اسماء العدد ايضا
لانها تدله على احاد واجزاءه لا افراد فان افراد الشيء يلزم صدقه
او صدق اصله عليها بخلاف احاده فافراد العشرة مثلا
كل عشرة واحاده كل واحد منها فلذا يدل الاحاد بالافراد
بحروف مفرده ليس المراد به ما ليس بمثنى ولا مجموع للدور
وخروج جمع الجميع بلا ما الاصل واما الدال على الفرد
حقيقيا كانعام او اعتباريا كاناعيم فانعام من حيث
دلالتها على افراد من نعم جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة
منه مثلا ماخوذة جملة واحدة مفرد لاناعيم فلذا
قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة فخرج اسم جمع

للمفرد له

للمفرد له من لفظه كابل وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق وان شاركه
في الدلالة على الافراد وعدم الصدق على الواحد والاثنين
واما ما له صورة مفرد من لفظه كرب في راكب وبا قر فجائز
جمع عند الاخفش لصدقه عليه واسم جمع لا جمع عند سيبويه
فراكب وبقر ليسا بمفردي ركب وباقر عنده وان اتفق
اشتراكهما في الحروف الاصلية والذي حمل سيبويه على هذا
لفظي وهو عدم وجوده خواص الجمع السابقة وقد سبق في
صدر الكتاب ان نظرهم لما كان في الالفاظ جعلوا الخواص
اصلا والحدود تبعا وتحملوا فيها وقدروا ما لا وجود له
حفظا للقواعد تسهيلا للضبط وترك التقريح بعدم جمعيته
نحو ركب وعرا بعدم صدقا التعريف لشهرة مذهب سيبويه
او ميلا الى مذهب الاخفش وهو الظ ولو كان ذلك المفرد
اعتبارا لا استعمالا ليدخل نحو عباديد يقدر له عبدود و
نسوة يقدر له كون نساء مفرد له كغلام وغلمة ومذاكر
في جمع ذكر يقدر له مذكور ومحاسن في جمع حسن يقدر له محسن
ومشابه في جمع شبه يقدر له مشبه واحاديث النبي صلى الله
عليه وسلم في جمع حديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها
الشيء الضعيف اثر ذلك خوشي النبي صلى الله عليه وسلم عن مثله

تغيير ما حال من حروف اي بزيادة حرف او حركة او نقصا ويدخل

جمع السلامة لان زيادة الجزء او شبهه في عدم جواز الانفكاك
مع النضارة تغير بخلاف نحو سعدهم ولو كان ذلك التغير تقديريا تقديرا
لا حقيقيا كسنوة مثال الجمع له مفردا عتباري وقد سبق وفلك
مثال الجمع له تغير تقديري فضمة فلك مفرد اكضمة قفل وجمعا
كضمة اسد وهو اي الجمع مكسر لوغير للجمعية فخرج نحو مصطفون
وظلمات لان تغيرهم بعد الجمعية للثقل او الفرق ونحو بنا واحد
ولو تقديرا تركه اكتفاء والا اي وان لم يغير صيغة واحده لصحيح
فلا صيغة لا تتغير ضدهم بتغير الاخر ذاها وصيغا والا لزم
بطلان اللحاق في نحو سلقي الرجل وعدا بنية الاسم الثلاثي
اربعين الا عشرة والتغير السابق لغوي فلا وتنا قض مذكور ذلك
الصحيح لو كان في اخره قيل اي في اخر مفرده فيلزم تكلفا والظ
ما قلنا في المثنى فواحد ولو ترك في المسلم مع الايجاز واوا وياء
حرك ما قبلها بجنسها اي ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء نحو مسلمون
ومسلمين او تقديرا نحو مصطفون ومصطفين ونون تحت
في اصل الوضع فيدخل نحو صالحوا القوم ونخرج نحو مساكين لكونه
خارجا عن المقسم ولان المراد كون المذكورات زائدة كما عرفنا
في المثنى وقد عرفت فساد جعلها عوضا بعيد الجمع او الزائد
انه معه اي مدلول مفرده اكثر منه من جنسه قبل ثبوت الكثرة
في المفرد فرضي كفلاذن افقه من الحمار وقد سبق وجه ترك الاعلام



وقدم قوله وحذف نونه اي نون جمع المذكر الصحيح بالاضافة لما سبق
مع كونه حكما مؤخرا من الشرط طبعا ليقرب من ذكر النون وشرطه
اي شرط قياس مذكر الجمع الصحيح والحاجة الى ارجاع الضمائر
الى الاسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح بل هو في غاية الركاكة حال كونه
اسما لا وصفا ان يكون مدلول مفرده مذكرا لغويا والمراد بالسابق
الاصطلاحي فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء نحو سلمى رجلين
فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون
اللام ضد الكوفيين وبفتحها عند البصريين فكان المص اختار
قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التا ولو مقدرا
ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة
والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة عليها
اي مدلوله عالما ويجوز ان يقال تقديره ان يكون مفرده مذكرا اي
دالة علما عالما اي دالة فاوجهها مساويا لاحتياجهما الى ثالث
محذوفات ولو قال علم مذكر عالم لكان اظهر واسلم ولو اكتفى بتذكير
العالم لكان اخصر ايضا وشرطه حال كونه صفة ان يكون مدلول
مفرده مذكرا عالما اذ كل التوجيهين لكن الاول ههنا راجح لعدم
المساوات بدل العقل بالعلم لتناول نحو قولهم نعم المعدود
اذ لا يطلق العاقل عليه وان لا يكون مؤنثها اي مؤنث تلك الصفة
المفرد فعلاء كحمراء فانه لا يقال احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل

كفاضلون ومعنى الصفة كامل في انتفضل الدلالة على الزنا
فيفا سبه اشرف الجمع ولا فعلى بفتح الفا كسكرى لا يقال سكرانون
فرقا بينها وبين فعلانة كندمانة ولكون التاء اصله في الفرق
اختير في مذكرها اشرف الجمع نحو ندمانون واه لا يستوي اى المذكر
والمؤنث فيها اى في تلك الصفة كجريح بمعنى مجروح او مجروحة
وكعلامة فلذا اقتصر على الشروط الخمسة وترك السادس المذكور
في الكافية وترك المجموع الشاذة لان موضعها اللغة وتؤنث
عطف على مذكر والمراد به الاصطلاحي ايضا فيدخل نحو طلحات
لو كان في اخره اى اخر الجمع الصحيح تذكر لما سبق الواو والتاء نائبتاه
وشرطه اى شرط هذا الجمع لو كان مفرده صفة ان يجمع مذكره بالواو
والنون اكتفى باقوى الاحوال اه كان اى ان وجد مذكر كسلمة
لئلا يلزم مزية على الفرع والا اى وان لم يوجد مذكر فشرطه
وجود التاء في مفرده كحائضة وطامثة لمن حدث لها
الحيض والطمث فيقال حائضات وطامثات بخلاف حائض
وطامس فانها بمعنى من ثبت له احدهما في الجملة اعني المبالغة
فجمعهما حوائض وطوامس لا غير والا اى وان لم يكن صفة جمع
من غير اعتبار شرطه ولو زاد سماعا تسلم عن اعتراض الرضي
بعبالاطراد والجمع الصحيح مذكرا ومؤنثا مبتدأ وافعال اى
جمع على وزنه كاقواس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين

وكاعقة

كراعقة وفعلة بكسر الفا كغلمة للقلة خبر يعني يطلق على ما دون
العشرة بلا قرينة وغيرها اى غير المذكورات من الجموع للكثرة اى
يطلق على ما فوق العشرة بدونها قال الرضي الظاهر الصحيح ان الجمع
من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم ثبات للاسم
الجمع قلة كارجل في الرجل والجمع على كسرة كرجال في الرجل فهو
مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجوده
كقوله ثلثة قروء مع وجود الاقراء ولما كان الاسماء المتقلة
بالاعلال مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها بخلاف
التثنية والجمع ترك تعريفاتها واه كانت من المبادي وقد ترك
صيغها فقال المصدر يعمل كفعله المشتق منه عملا مطلقا عن قيد
الزمان لان عمله لمناسبة الاشتقاق وهو متحقق بينه وبين
مطلق الفعل فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول به
فان عملها لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا
قيل وفيه ان عمله ليس لمجرد مناسبة الاشتقاق بل مع كونه
بتقدير ان مع الفعل كما عرفت فوابه وهما لا يدلان على الحال البتة
فلا يدل من عدم الاقتران بها ومن اراد التفصيل فليرجع الى
لب الالباب وشرحه ما لم يكن مرة عدم كون المصدر مفعولا
مطلقا حقيقة تاكيدا ونوعا او عددا فلا يعمل حينئذ لان الحامل
لفعله وهذا من فروع التقدير المذكور كعدم عمل موصوفا وصغرا

ومعرفا باللام كذا في باب الابتداء والرضي وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي وهذا لا يفيد الامتناع فخفريت ضرب الامير
اللص باعماله المصدر يجوز لان تسميته بالمطلق مجاز كذا في الرضي
الا لو كان المطلق نيابة عن فعله المحذوف وجوبا استثنائا مفرغ
من الظرف المحذوف ولو للمصدرية تقديره لان العمل للفعل في كل
موضع او وقت الا موضع او وقت اذ كان نيابة فانه فيه اختلافا
فعند السيرافي العمل للفعل المقدر وعند سيبويه للمصدر لقيامه
مقام الفعل للمصدرية وكونه مقدرا باذ مع الفعل حتى جوز
تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه بجعله كالظرف العامل
فعلى كلا المذهبين يجوز تقديم المعمول كذا في الرضي وابن الانباري
فوجه الوجهين واحد لا وجهان كما توهم ومعموله اي المصدر
يتقدم عليه نوظرفا نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة فلما
بلغ دعوة السعي لان المانع تأويله باذ مع الفعل فان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وليس المؤول بشيء في حكمه من كل وجه
مع ان الظرف كالجريم للعامل الملابسة اليه في الاغلب فيدخل
فيما لا يدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة
الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
بمجنون هذا ما اختاره الرضي والجمهور منعوا مطلقا وقدروا
العامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما ولا يضمر فيه نائب الفاعل اي



قيل لانه عند العمل مؤول بحرف المصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول والموصول والمصدر في الحقيقة
معمول الفعل الذي هو صلته لو فو معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما في باب الموصولات فالواو كذا لا يجوز الفصل بينه وبين
معموله بجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم اكرم زيدا على ان ظرف لا عمى يحبي لان الفصل بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقولهم كتبت
عليكم الصيام اكتحما كتب على الذي من قبلكم لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا اياما كذا والموصول مع بعض صلته لا يكون كذلك
دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كالمعدوم معه

هذا ما قالوا وفي الكل

لصفة

لا يقع الماضي في المصدر باه استتر فيه مرفوعة وكا انفعل وكا
بخلاف ضربني زيد وذلك لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في مفهومها
فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه
الى ماهية الحدث فقط الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلي
لا وضعي فلا يحتاج الى لازم لحكمي وقيل لو اضمر في مفرد ما المصدر
لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين وهما في الفعل راجعان الى الفاعل وكذا
في الصفة بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا وفيه
بحث اما اولا فانا نمنع صحة القياس لوجود المانع على زعمهم
في المقيس فكان كالفعل واما ثانيا فانه لا يجري في التاكيد
فلو قيل نفسن فقد عرفت حاله واما ثالثا فانهم ان ارادوا
الاجتماع في اللفظ حقيقة فبالحمل اذ الكلام في الاستتار
وان ارادوا الابد من علامة في استتار ضمير المثنى والجمع
ولما اتحدا في الصفة اكتفى بتثنيتها فلم يلزم الاجتماع بخلاف
المصدر تمنع لزومها والمسند الظرف واسم الفعل وقولهم قال
ان الاضمار فيهما استتار لقيامهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة
والمصدر غير قائم مقام غيره ظرف للقول بعد كونه كلاما
على المسند لا خصص لان الافعال الغير المتصرفة والفعل من مثله
سند اخر غير صحيح اذ الاضمار حقيقة في شيء من الاثنا بل هو

هذا ما قاله الجامي والهندي وبدا لا يبعد وقوع الصفة عنهما فيكفي الواحد من كلامهما فلا يلزم الاجماع وهذا اقرب الى الصواب

يريد انا نقول نحن المقيس مانع اي الاجماع من الاضمار على زعمهم لا في المقيس عليه مع وجود المقتضي وهو لزوم المرفوع فلا يرضى بعدم القياس فكان كالفعل ايضا ولو بدا القياس بالاطراد منع جوازه عند وجود المقتضي وعدم المانع

فثبت بهذا التطويل الى وضع الفعل على ان يكون مصدرا مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منوب الى شيء مذكور بعده لفظا

وقد يضاف المصدر الى المفعول اذا قامت القرينة سوى كان مفعولا به او ظرفا او علة نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب اذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو اعجبني ضرب اليوم زيد وعمرو وقد يكون منصوبا على ان اول الفعل مصروف مع انه وفاعله الى اول الفعل مجرورا مع ان

ولان النزاعة يؤدي الى الالتباس فيه اذ الجار غالبا والا لم يكن لازما ولهذا كانت اضافية منوية

حكمي محض واعتباري صرف حققنا في صدر الكتاب والفرق
بين الفعل والاسم في المعنى بل في امور لفظية لمامر والمقتضى
للاكتفاء وهو الدلالة على الفاعل موجودا فيها على السوي
وان ارادوا الاجتماع في اللفظ حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ
فمنقوض بالصفة وكون فاعلها عينها في الذات والخارج
لايدفع الضرر بل يزيده وجاز حذف فاعله اي المصدر لما ذكر
في الاضمار بعينه وقيل لانه لولم يجز لزم اضمار اذا كان
غائبا بعد ما وهذا بعد كونه مبنيا على مغايرة العلتين
ثم اذا اريد بالاضمار ما سبق اعني الاكتفاء وهو الظاهر
فالملازمة ثم لجواز ان يقال مثلا زيد ضربه مشددا واراد
اريد المطلق فبطلان اللازم والسند تر وجاز اضافته
اليه اي الفاعل قيل مع انه اعماله منونا اولى للترجح اقوى
مشابهة للفعل لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا باضافة المعرفة خلافا
للمعرفة للامتناع تقديرا بان مع الفعل وانما جاز على قلة
فرقا بين الشيء والمقدر به وهذا في الفاعل والمفعول به الصريح
واما في الظرف فكثير كقوله تعالى لايحب الله الجهر بالسوء من القول
اسم الفاعل بعمل كفعله لو كان ملوبسا بمعنى الحال او الاستقبال
تحقيقا كزيد ضارب عمرا الآن او غدا او حكاية بان المتكلم
نفسه موجود في ذلك الزمان الماضي او يقدر الزمان

ما شرح به الرضي من العكس دليل على ان المفعول فاعل اعمالا اي المصدر ملوبسا باللام ع

المذكور

المذكور موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
قيل ان هذا الاشتراط في نصب المفعول به لا في الفاعل مضمرا
او مظهرا ولا في الظرف واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد لو
على المبتدأ ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذي
الحال كجاء زيد راكبا جملا او الموصوف كجاء رجل ضارب عمرا
والاستفهام بالهمزة او بغيرها نحو اضارب زيد عمرا او حروف
النفي من ما ولا وان ولو حذف الجنس ليشمل النفي المستفاد من
الاسم والفعل كما ذكر في بحث المبتدأ ليتم الفائدة في تغيير عبارة
الكافية او النداء نحو يا طالعا جبلا وهذا عند ابن مالك
واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي
في التقريب من الفعل لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف
يكون معربا من الفعل وقالا اعتمد في مثله على الموصوف المقدر
وهذا ما اختاره ابن الحاجب واقول نصرت لابن مالك
بوجه ان حرف النداء قائم مقام ادعوا فهذه يكفي في التقريب
ولو جاز الاعتماد على الموصوف المقدر للفا شرط الاعتماد
اذ لابد لكل صفة من صاحب يجري عليه ملفوظا او مقدرا
ولم يذكر الموصوف لان المراد به ههنا اللام فقط اذ الصفة
لاتقع صلة الا لها ولم يذكر فلو ذكر ههنا لزم التكرار ولو اكتفى
بالاول اوهم اشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا فظهر ان مراد

ابن الحاجب من صاحبه غير الموصول لا ما يعمه كما توهم ثم قيل
اه هذا الاشتراط في البارز لا في المستتر والظرف ويضاف
اسم الفاعل لو اريد ذكر مفعوله في المضي اليه اضافة بمعنى لو كان
اسم الفاعل بمعنى الماضي لامتناع نصبه ولو وجد مفعول
منصوب نحو زيد معطي عمرو درهما امس قدر فعل ناصب
نحو اعطى وهذا جواب عن تمسك الكسائي حيث يجوز عمله
بمعنى المضي ولو قال التقدير خلافا للظاهر تقول الملائم يجد عمله
في المفعول الاول مع كثرة دوره في الكلام كان قرينة للتقدير
وقال السيرافي اللجوداني يقال انما نصب ههنا الثاني ضرورة
حيث لم يمكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة
وقالا الاندلسي ردا على جواب الحذف لا يستقيم ذلك في مثل
هذا ظان زيدا امس قائما لامتناع الاقتضاء وقال الرضي
يمكن ان يتركب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء
في افعال القلوب ويضعف مذهب الصيرفي في قولهم هذا
ضارب زيدا امس وعمرا واذلا اضطرارا ههنا الى نصب عمرو
لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى وباللام اي
بسبب دخول اللام الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل
يستوي الجمع اي جميع الازمنة لكونه حينئذ فعلا حقيقة ومعنى
وكذا المبالغة اوزانها العاملة ثلثة مفعال وفعول وفعال

وزاد

وزاد سيبويه فعيلا وفعلان اراد ان اوزان المبالغة كذلك اللام
في الجميع لم يستقم في المعطوف عليه اراد انها كاسم الفاعل
في العمل والاشتراط يرد عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط معنى الحال
والاستقبال في المبالغة ثم ان هذا عند البصرية وقال الكوفية
لا يعمل المبالغة لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعده
منصوب فيفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان معنى المبالغة
جائز للمافات من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة كالزيادة
المفصيلية يجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون
جائزا ولكن اه يدفع بان الاهمال في اصل التفصيل الزيادة
على الغير فلاحظة الغير هي التي بعدته من المشابهة واما مجرد
الزيادة والمبالغة في الحدث فتقرب لكونه بمنزلة التجدد
واسم المفعول اي هو كاسم الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى
والمجموع صحيحا او مكسرا من اسم الفاعل والمفعول كالمفرد من اسم
الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى والمجموع الصحيح ظاهر لبقاء
صيغة المفرد واما الكسر فلكونه فرع الواحد وجاز حذف النون
من مثناهما ومجموعهما بالعمل اي بسبب عمل النصب على المفعولية
معرفا اي داخلا عليه اللام الموصولة لاستطالته فجاز الحذف
للتخفيف ولا بد من القيدين المذكورين لعدم جواز الحذف
عند انتفاء احدهما على خلاف جوابا الصفة المشبهة باسم الفاعل

من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث تعمل كفعلها بل تزيد عليه
لانها تنصب عند البصرية لاضافها من غير اشتراط زمان الكونها بمعنى
الثبوت لا الحدوث المقتضى للزمان لو اعتمدت على ما سبق وهى
اى الصفة المشبهة ملابسة باللام المعرفة لا الموصولة او مجردة
عنها انفصال حقيقى والمعمول اى معمول الصفة المشبهة الظاهر المضمر
ملابس باللام او مضاف الى الضمير بلا واسطة او بها لا مطلق
المضاف او مجرد عنها فيدخل نحو الحسن وجهه غلامه فى المجرد لا المضاف
فالانفصال ايضا حقيقى لا المنع الخلو كما توهم فيضرب لاثنين فى
الثلثة فيصير ستا وهو اى معمولها فى هذه الاقسام الستة مرفوع
بالفاعلية او منصوب على التشبيه بالمفعول فى المعمول المعرفة
عند البصرية لانهم لا يجوزون تعريف التمييز وعلى التمييز عند
الكوفية لتجويزهم اياه وعلى التمييز بمعنى المصدر اى جعل معمول
الصفة تمييزا فى غيرها اى غير المعرفة او مجرورا باضافة الصفة
اليه فيصير بضرب الستة فى الثلثة ثمانية عشر وامتنع منها
الحسن وجهه باللام فى الصفة المضافة الى معمولها المضاف
لعدم افادة الاضافة خفة لانها اما بحذف التنوين او النون
او بحذف ضمير الموصوف منها ومن معمولها او نقله منه اليها ولا شئ
منها فيه وامتنع الحسن وجه او وجه غلام باللام فى الصفة المضافة
الى معمولها المجرد عنها لان هذه الاضافة وان افادت التخفيف

نقل

بنقل الضمير لكنهم لم يجوزوا اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المخالف فيه
وهو حسن وجهه باضافة الصفة المجردة عن اللام الى معمولها المضاف
فكانه اختار مذهب الكوفيين فانهم يجوزونه فى السعة بلا قبح
لانتفاء المانعين المذكورين وما قسم فيه ضمير واحد اما فى نفس
الصفة او معمولها احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما فيه ضميران حسن لاشتماله على المحتاج اليه احسن
لاشتماله على زائد والا اى وان لم يكن فى الصفة ولا فى معموله ضمير
فقبيح لعدم الرابط بالموصوف اصلا ولما كان وجود الضمير فى
الصفة غير ظهوره فى المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال ولو رفع بها نائب الفاعل اى بالصفة اى لو رفع الصفة اسما
ظاهرا بالفاعلية فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل والا اى وان
لم يرفع بها سواء نصبت على التشبيه او جرت بالاضافة فهى
الصفة ضمير لامتناع خلو الصفة عن الفاعل كالفعل مطابق
ذلك الضمير للموصوف فى التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع كمطابقتها اياه والفاعل والمفعول اللازمان اراد بلزوم
المفعول تعديته فعله الى واحد فاذا ذلك الواحد ينوب مناب
الفاعل فلا يبقى مفعول منصوب فيكون كاللازم والمنصوب
كما شئ كهو اى فى الصفة المشبهة فيما ذكر من الاقسام والاحكام
واما المتعدى منها فلا يجوز نصب فاعله ولا جره لئلا يشبه بالمفعول

على تقدير حذف وحمل عليه عند الاكثرين ما ذكر معموله منصوبا بعده
واسم التفضيل قياسه للفاعل اى لتفضيله على غيره فى الفعل التفضيل
المفعول اذ لو كان لهما اكثر الاشتباه فجعلوه قياسا فى الاكثر وهو
الفاعل وقد جاء سماعا التفضيل المفعول كاشهر اى اكثر مشهورية
ولو ترك هذا ايضا لكان انسب لانه من صوغ الوضع والصيغة
ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة بطريق الانفصال الحقيقى
باللام المعرفة فيطابق موصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع الذى
يسبجئ كزيد الافضل الزيدان الافضلا الزيدون الافضلون
هند الفضلى الهندات الفضليا الهندات الفضليات اوبين فهو
مفرد مذكر لفظا ابدا وان كان موصوفه غير لكراهتهم لحوق
اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالاخر بما فى حكم الوسط
لامتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين با
احمر فكانها من تمام الكلمة عكس ترتيب الكافية لان الثالث
فرع الاولين فى المطابقة وعدمها والاول على اصل القياس
دون الثانى ولاضافة فحل معناه اشار الى الاول وهو
الاكثر بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة عليه اى
على المضاف اليه الدال عليه الاضافة وشرطه اى شرط اسم التفضيل
المضاف فى افادة هذا المعنى دخوله فيه اى دخول مدلول اسم

التفضيل

التفضيل فى مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب الارادة
لئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه والجملة معترضة جاز المطابقة
الموصوف لعدم المانع المذكور والافراد مع التذكير وان كان
موصوفه غيرهما لمشابهته افعل من فى كون المفضل عليه مذكورا
معه والا اى وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما اضيف
اليه فقط بل للزيادة مطلقا فيطابق موصوفه لعدم المشابهة
ويعمل اسم التفضيل فى مظهر الرفع على الفاعلية ولا ينصب المفعول به
اتفاقا فيقدر فى قوله تعالى وهو اعلم من يضل فعل ناصب كيعلم
واما العمل فى المستتر فجائز بغير شرط بل لازم اذا رفع ظاهرا
وكذا العمل فى الظرف والحال والتمييز لانها معمولات صفة
يكفيها رائحة الفعل واما العمل فى المظهر فله شروط بينها بقوله
فى نحو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد
يريد اسم التفضيل يكون صفة لمعمول منفى والضمير الراجع الى
الموصوف يكون فى متعلقه لافيه ويدخل من التفضيلية على
ضمير فاعله مقيدا بحال وترك ضابط الكافية لعوضه وصعوبة
فهمه واكتفى بالتشبيه والتمثيل لوجوده لاسيما على المبتدى
وقد سبق مرارا وجه ترك الدليل وهو كون اسم التفضيل ح
بمعنى فعله اذا النفى فى الكلام يتوجه الى القيد فينتفى الزيادة
فيبقى اصل الفعل فيكون احسن مثلا بمعنى حسن مع انه لو لم يعمل

ح بل رفع اسم التفضيل على الجنبية وما بعده على الابتداء يلزم
الفصل بينه وبين معموله اعني منه باجنبي وهو المبتدأ ولو عمل
يكون فاعله اجنبيا وجاز من عين زيد يريد حذف الضمير
المجرور من منه وكلمة في او نحوها نحو المثال المذكور مع بقاء الباقي
على حالها وكعين زيد احسن فرأ الكحل بريد تبديل وجاء احسن في
عينه الكحل الخ في المثال من التفضيلية مقدرة بعد الكحل فيلزم
فيلزم الفصل التام ما فعل دل بالوضع على معنى المضي او زمانه
او حدث او شيء مضى بالمعنى اللغوي فخرج نحو امس ولم يضرب
ودخل نحو ان ضربت ضربت وعسى وبقي الماضي لعدم مقتضى
الاعراب على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو غزا السكون
مع كونه اصلا في البناء لمشابهته الاسم في وقوعه موقعه
في نحو زيد ضرب وضارب مالم يلحقه اي الماضي الواو الضمير
قدمه لقرب لازمه من الفتح وجوديته لانه اي الماضي يضم ح
لفظا نحو ضربوا او تقديرا نحو غزوا والضمير المتحرك المرفوع
لانه يسكن ح نحو ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربتن
المضارع ما فعل دل بالوضع على الزمان الحال والاستقبال
بالاشتراك على الاصح وهو اي المضارع معرب لمشابهته
الاسم لفظا ومعنى وتقابلا منه اي من بين انواع الفعل
لاعرا لعدم المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اي المضارع



نون التأكيد خفيفة او ثقيلة فابنح مبني على الضم في جمع المذكر
وعلى الكسر في المخاطبة وعلى الفتح في غيرها لانهما بمنزلة الجزء فلو دخل
الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها فهي
كلمة اخرى حقيقة ونون جمع المؤنث فابنح مبني على السكون
حملا على الماضي واعرابه اي المضارع رفع ونصب وجزم فالمضارع
الصحيح الآخر المفرد غير المثنى والمجموع سوى المخاطبة اي المخاطبة
ملابس بالضمة رفعا والفتحة نصبا لفظا ملفوظين والسكون
جزما كيضرب ولن يضرب ولم يضرب وغيرها اي غير المفرد
المستثنى منه المخاطبة صحيحا او معتلا بالنون رفعا وحذفها
وجزما نحو يضربان ولم يضربا ولن يضربا بالالف الضمير المرفوع لما
عدا جزم بدليل سكون اخر نحو ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب
بعده وما لم يتحمل الالف والواو والحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم
امكان حروف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب
عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر فالنصب يناسبه في
مخرج اصلها وكونهما علة متى الفضلة فلذا يحمل على الجر دون
الرفع في الاسماء فينا سب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا
والمعتل الاخر بالالف قدره لخفته ووصلة بالضمة رفعا
والفتحة نصبا تقديرا مقدرتين والحذف اي حذف الاخر
جزما نحو يخشى ولن يخشى ولم يخش والمعتل بغيره اي غير الالف

يعني الواو والياء بالضمة رفعا تقديرا والفتحة نصبا لفظا و
جزما نحو نغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي ولم يغز ولم يرم في كلام
المص نظر من وجوه الاول ان الضمة والفتحة في الصحيح المفرد
يكونان تقديرا في الوقف والثاني ان السكون فيه يكون ايضا
تقديرا في نحو لم يضرب الرجل والثالث ارجاع الضمير غير الى المفرد
بلا قرينة مع ان الظاهر رجوعه الى الصحيح والرابع الفتحة في المعتل
بغير الالف يكون تقديرا في الوقف ولو قال فالمفرد سواء الحاضرة
بالضمة والفتحة مطلقا ولو تقديرا والسكون كذلك في الصحيح
والمحذوفة في المعتل وغيره بالنون وحذفها تسلم مع الاعجاز ويرفع
المضارع لوجرد عن الناصب والجازم الاتيين وعامله التجرد
عندالكوفيين ووقوعه موقع الاسم عند البصريين وينصب
المضارع بان وكلمة ان التي بعدها العلم مخففة من المثقلة فلا تنصب
المضارع لانها للتحقيق فيناسب العلم والمناسبة للرجاء والطمع
فلا يناسب نحو لا بد من اسيه او سوف او قد او حرف النفي كقوله
علم ان سيكون والتي بعد الظن يحتمل المخففة باعتبار دلالته
على الوقوع والناصبة باعتبار عدم التيقن وينصب المضارع
باذن وهي اي ان موضوعة لنفي الفعل المستقبل واذن لو كان محله
فعل مستقبلا لاحالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل
والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف اعمل لاعتماده وقوي
كقوله تعالى فضلتها



اذا واذا من الصنا لين وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى
اذ كنتم قلتم فقد علمته فظهر ما في قول من قال الكوفيون
جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال وقد اصاب في
تقديم هذا الشرط اذ في عبارة الكافية فصل بين الاصل
والفرع ولكن لم يصب في تبديل الاعتماد بالعمل في قوله ولم يكن فعله
معمولا لما قبلها اذ عمل في نحو والله اذن لاحرى للاعتماد مع عدم
العمل كما لا عمل في نحو انا اذن اكرمك ونحو ان تاتني اذن اكرمك
وحصروا الاعتماد في هذه الثلثة فيكون المراد لاعتماد
الكامل ووجه اشتراطه ضعفه ومغلوبيته بوقوعه
بين لا توارد العاملين على معمول واحد لعدم تمشيته في الاولين
والاختلاف بالكلية والجزئية في المعمول كاف كقولك ما زيد
ان تقوم ولعدم امتناعه بل وقوعه انما اختلف محل العمل
كرهت بزيدا فلم لا يجوز ان يكون اكرمك في الثاني منصوبا
لفظا ومجرورا محلا واما الاعتماد الناقص فيمنع وجوب
العمل لا جوازه وذلك في موضعين بينها بقوله ولو كانت
اذن بعد الفاء قدرها لكون الاعتماد فيها اكثر والواو جاز
اعمال اذن بناء على ضعف الاعتماد للاستقلال المعطوف
لكونه جملة والقائها بناء على وجوب الاعتماد في الجملة و
ضعف العامل ومنع الفصل بينهما اي بين اذن ومعمولها بالقسم

فخاذن والله اكرمك والدعا فخاذن رحمك الله اكرمك والنذا
فخاذن يا زيد اكرمك لا غير لكثرة دور هذه الكلمة في هذه
خاصة دون اخواتها وكي وهي للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
كاسلمت كي ادخل الجنة وان اي ينصب المضارع مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمان التكلم غير
وهي اي حتى حرف جر بمعنى كي للسببية كاسلمت حتى ادخل
الجنة او الى للانتهاء الغاية كسرت حتى تغيب الشمس فلو قصد
بالمضارع الحال تحقيقا كمرض حتى لا يرجونه ولو كان ذلك القصد
حكاية كلكنت سرت امس حتى ادخل البلد يرفع المضارع بعد
حتى حرفا ابتداء بمعنى انه ما بعدها مستانف لا يتعلق بما قبلها من
حيث الاعراب لا حرف جر وينجح السببية لتحصل الاتصال المعنوي
جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وتواتر ترك التعريفات لظهورها
لمنتهى هذا الكتابة وبعد لام كي اي لام بمعنى كي للسببية
اذ هي حرف جر كحتى لا يدخل الفعل الا بتقدير ان مثل اسلمت لادخل
الجنة وبعد لام الجحود وثما اشارة الى لام الجحود وذا ثرة
للتاكيد بعد النفي لكان اي يحدث نحو قولك ما كان الله
ليعذبهم وهم يكن الله ليغفر لهم اذ الحدث متحد بالنوع في الجميع
ولا حاصل لتعميم كان المعنوي كما لا يخفى فيقدر مضاف اما في اسمها
او خبرها ليصح الحمل مثل ما كان صفة الله او ذا تعذيبهم وبعد

القاء

فاء لو كانت للسببية وبعد الواو لو كانت للجمعية اي لمصاحبة
ما قبلها بما بعدها وما مبتدأ قبلهما اي الفاء والواو وام خبر والجملة
حال من فاعل الفعلين المقدرين بعد لو كرزتني فاكرمك اي لكن
منك زيارة فاكرام مني او نهي كلا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك
شتم فضرب مني او نفي قدم لمناسبة النهي كما تاتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحديث منا او تمني قدم لمناسبة النفي كليت
لي مالا فانفقه او عرض قدم لمناسبة التمني كالا تنزل فتصيب
خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابت خير مني واستفهام كهل
عندكم ماء فاشربا اي هل يكون منكم ماء فشرب مني وبعد لو كانت
بمعنى الى والا تران فيهما لانهما خارجة عن معنى او مقدرة بعده والتوجيه
بمعنى الى او لا الداخلتين وغيرهما فالتقييد ضايع بل التوجيه
ان يقال مراد ابن الحاجب بقوله بشرط معنى الى او الا ان وجود
هذا المعنى في التركيب لكونهما معنى او محلا لرمثل او قطعني حتى
وبعد العاطفة مطلقا ولو كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز عطف
الفعل على الاسم فيقدر ان فيكون في تاويل الاسم فيصح العطف
كقوله لبس عباءة وتقر عيني احب من لبس الشفوف وجاز
اظهار ان معها اي العاطفة كاعجبني قيامك وان تذهب ومع
لام كي لجنتك لان تكرمني ويجب اظهارها ان مع لا الداخلة على
المضارع بعد اللام بمعنى كي كقوله تعالى لئلا يعلم لئلا تكرار اللام

المتولدتين ويمتنع اظهارا ان فيما عداهما واذ واذا الناصبة
يضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك
المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم ستسمع بالمعيدي خير من ان
تراه مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايها الاعمى اخصل او عمى في
رواية النصب ويجزم المضارع بلم ولما وهما للقلب اي لقلب المضارع
الى معنى الماضي وتا اشارة الى لما للاستغراق اي استغراق ازمنة
الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولا يجب الاستغراق في لم
وجاز حذف فعلها اي لما عند القرينة دون لم كشارفت
المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب ويكثر في نفي الفعل المتوقع
ولام الامر اي يجزم المضارع بها وهي اي بهذه اللام يطلب
الفعل وقد يحذف هذا اللام للضرورة الشعرية كقوله محمد
تفد نفسك كل نفس وقد يفتح هذا اللام وجاز الشكل فهذا
اللام بدخول الواو والفاء وثم عليه لقوله تعالى ولتأت
طائفة اخرى لم يصلوا اوثم ليقضوا ولام النهي بالاضافة بتنكير
المضاف او بتجويز زيد الشجاعة او الوصف او ابنا ثبات دال
الدال على النهي وهي اي بلا هذه يطلب الترك وكلم المجازات
اي تجزم المضارع بها وهي ان وهما واذ ما وحيثما وهما لا تجزمان
بلا ما وانى قدمه لمناسبة الطرفين واين ومتى وهما يجزمان



مع ما ويدونها وما ومن واى وقل الجزم مع كيفما واذا ما
يجزم المضارع باه مقدم بعد الافعال الستة السابقة
سوى لتفي لو قصد السببية قيل التقدير ولو لم تقصد لم يجز
الجزم فيكون صفة او حالا او استيناقا فلو قدم هذا فقال
وهي اني ويقدر بعد الافعال الخ لكان اخصر واحسن وانسب
للاسكوبي المعهود والكلم الجازمة تدخل الفعلين السببية
ومسببية الثاني ولو يجعل المتكلم ولو قدم هذا ايضا فقال
وكلم المجازاة ويدخل الفعلين الخ لكان مثل ما سبق وسميا اي
الفعلان المدخولان لشرطا وجزاء ولو كان مضارعين
او للاولى اي للشرط فالجزم لازم في المضارع ولو كان الثاني
مضارعا فقط ففيه وجهان اي جاز الجزم والرفع في المضارع
ولو كان المسبب اي الجزاء ماضيا بلا وقد لفظا او معنى قيدان للماضي
فيشمل نحو ان ضربت لم اضرب او لقد فيخرج نحو قوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء
لتحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه اي المستقبل
فاستغنوا عن الرابطة ولو كان المسبب مضارعا مقارنا بلفظ
لا او مضارعا منفيا فيجوز الفاء وتركه لان اداة الشرط
لم تقلب معنى الشرط ولكن خلصه للاستقبال فكان مؤثرا
من وجه دون وجه والا اي وان لم يكن الجزاء ماذكر فالفاء

110

واجبة لعدم تاثير الشرط اصلاح فاحتيج الى الرابط وذلك اذا
كان لجزاء ما بعد لفظا او معنى ومضارعا بما ولن وسوف
او السين او جملة اسمية او امرا او نهيا او تمنيا او عرضا او
دعاء او غير ذلك ويقع اذا التى للمفاجاة مع الجملة الاسمية موقعها
اى موقع الفاء لان معناه يتبع عن حدوث امر بعيد ففيها
معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون الامر بالصيغة مقابل الامر
باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا
للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانهما
مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالمتقى وبدونها كالمضارع
لفظا وحكما ما يطلب به مدلول فعلة ثما خذه اى مصدره من
المخاطب والغائب والمتكلم بحذف التاء فخرج نحو قوله تعالى
فليفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب ومجهول امر المخاطب
وبنى الامر بالصيغة عند البصرية لزوال موجب الاعراب
المشابهة التامة للاسم بحذف التاء على السكون فى المفرد
الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا فى البناء وحرك عند لحوق
ضمير الفاعل الساكن بحركة فجاء واما حذف الالف فى
المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب فى تجديد
الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم وقيل ونعم ما قيل

اصل

اصل لتفعل بالاتفاق واذ الطلب مفهوم من اللام لكنها منوية
مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما منسية عند البصرية
فيكون موقوفا فلا حذف فى الفرع وانما لم يعد بعد زوال
الجازم فعل ما مفعوله لم يسم لم يذكر ظاهرا ولا مضمرا بارزا
ولا مستكنا فاعله اى فاعل ذلك المفعول ما فعل نسبت تامة
او على وجه القيام الى المفعول فى الاصل كضرب عمرو فى ضرب
زيد عمرا فان نسبة الفعل الى عمرو فى الاول تامة دون
الثانى وان نسبة المعلوم الى المفعول وقسميه ونسبة
المجهول قياسية والفعل مطلقا لو توقف تفعل اى تفعل
متعد فتعلق على متعلق وهو غير الفاعل فى اصطلاح النحاة فالفعل
متعد كضرب زيد والا اى وان لم يتوقف تفعل على متعلق
فالفعل غير اى غير متعد كذهب زيد قال الرضى فعلى هذا
يدخل نحو قرب وبعد وخرج فى المتعدى مع كونها لوازم
ولا يبعد ان يرسم المتعدى بانه الذى يصح ان يشتق منه
ذلك يعنى بغير واسطة الجازم وقد يتعدى الفعل الى اثنين
اما مفعول الثانى غير الاول ذاتا كاعطى او عينه وهو باب
علم ويتعدى الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وارى وهما اصلان
فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى
مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد وا مفعولا اخر يقال لم

المفعول الاول وانبأ ونبأ واخبر وحدث وهذه الاربعة
ليست اصلا بل بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول
الاول لها اى لهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل كمفعول
اعطيت فى جواز الاقتصار عليه والاقتصار عنه ونحوهما والمفعول
الثانى والثالث كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما ذكر الاخر
وجواز تركهما معا وغيرهما من الخصايص افعال القلوب اى افعال
اصطلاحية دالة على احوال القلوب من العلم والظن فانهما اما
كيف او اضافة او انفعال لا فعل وتأثير ويمكن ان يراد بالفعل
القائم بالغير فيكون من باب تسمية الشئ باسم جزئه مدلوله
وهى اى افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة
للظن وزعمت مشترك بين الظن والعلم وعلمت ورايت
ووجدت وهذه الثلثة للعلم تنصب استينافا وخبرا افعال
القلوب فالجملة معترضة او خبر ثانى او خبر محذوف خبرها
الجملة الاسمية على ان كل واحد مفعول به وصفت هذه الافعال
اى ميزت من بين الافعال بانه اى انشأ اذا ذكر احدهما
اى احد المفعولين ذكر المفعول الاخر اراد الذكر اللفظى
فالحكم اكثرى لكل اذ قد يرد الحذف مع القرينة فى قوله
ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة الغيبة فالمفعول الاول محذوف اى لا يحسبن هؤلاء

بخلهم

بخلهم هو خيرا لهم ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ
المفعول به فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فتقدير
علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون المؤول
بشئ فى حكمه من كل وجه وان اراد ما يعم التقديرى فالحكم كلى
اذ هما اجزاء الكلام لكونهما مبتدا وخبرا فى الاصل فاذا لم يلفظ
احدهما فلا بد من التقدير مع القرينة ولا يجوز الحذف نسيا
بخلاف باب اعطيت فان حذف احد مفعوليه تقديرا ونسيا
كثيرا واما حذف المفعولين لكون نحو بيع بخل وسماء زيد
عمرو ماء فاعطى او نسيا كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون
والذين لا يعلمون وفلان يعطى ويمنع هذا هو الصحيح وقال
بعضهم يجوز الحذف نسيا فى مفعولى باب علمت لعدم الفائدة اذ
من المعلوم ان الاخبار لا يخلو عن علم او ظن وهذا انما يفيد نفى الجواز
عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى الا ترى ان علماء المعانى اوردوا
الاية السابقة مثالا للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم فيها
بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد ينفى العلم بضرب
من التجوز وجواز الالغاء عطف على انه اذا ذكر اى خصت هذه
الافعال بجواز العمل لكونها افعالا وافعالا لا مفعولا مفعوليها
كلا وما لم تتقدم هذه الافعال على مفعوليها فح لا يجوز عند
الجمهور الغاؤها لان عامل النصب لفظى وقع تقدمها بغلبة المعنوى

وهو اى الالغاء اولى من الاعمال مع جوازه لو تاخرت هذه الافعال
عن مفعولها والاعمال اولى من الالغاء مع جوازه ايضا لو توسطت
هذه الافعال بين مفعوليها ويجب الالغاء بين الفعل ورفوعه
كظننت احسب زيد وبين الفاعل ومفعوله كظننت بكرم
احسب زيدا وبين معمولى ان كان زيدا احسب قائم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف
والمعطوف نحو جاءنى زيد واحسب عمرو وخصت هذه
الافعال بجواز التعليق من قولهم امرأة معلقة لمفقوده
الزوج لانها ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تتكح
فهذه الافعال عند التعليق لما هى عاملة فى اللفظ لوجوب
ابطال العمل اللفظى ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوى عاملة
حتى يجوز العطف على المحل نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعد
واى الحيين احصى وعلمت غلام من عندك وقيل انفى
كعلمت اما زيد منطلق وان زيدا ذاهب ولا زيد فى
الدار ولا عمرو وقيل اللام الابتدائية الداخلة على معمولها
لان لهذه الثلثة صدر الكلام وضعا فاقتضت بقاء
صورة الجملة العمل التقديرى كثيرا فلا يضيع حقوقها من
كل وجه فروعى الجانبان وخصت بجواز كون الفاعل
والمفعول ضميرين متصلين راجعين ولواحد كعلمتنى

منطلقا

كعلمتنى منطلقا وامتنع مخوضربتنى بل يقال ضربت نفسى لان
المغايرة فى عزائم الافعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس
تصريحا وتنبيها اى ما عسى اه يفعل عنه سببا لمذلة مخالف
القلوب فان الانسان مجاله اعلم منه مجال عزم فلا يحتاج الى
زيادة وقيل جمهور الاصل مغايرة المؤثر المتأثر الاصليين
فيهما فاذا اتحدا معنى كرر اتفاقهما لفظا فقصد المغايرة اللفظية
يقدر الاه كان واما افعال القلوب فالمفعول به فى الحقيقة
مضمون الجملة لا المنصوب الاول بل هو توطئة فلم يجد فلم يكره
الاتفاق اللفظى وفيه ضعف اذ المخالف للاصل ينبغى سببه
التبيه لئلا يغفل التلبس ولو سلم فلا نسلم لزوم المغايرة
بقدر الامكان فلم لا يكفى المغايرة ذاتا واعرابا ولو سلم فنقوض
بجواز نحو ما ضربت الا اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضمير
به والمغايرة ممكنة يا زيد من هذا بان يقال ما ضربت الا نفسك
مع عدم لزومها وظننت وعلمت ورأيت ووجدت الملابسات
بمعنى اتهمت وعرفت وابصرت واصبت لقد نشر مرتب
يتعدى كل واحد من هذه الاربعة خبر وظننت لانه اريد به
اللفظ الى مفعول واحد لا اثنين وانما لم يجعل بمعنى صار من فاعل
يتعدى مع كونه اقوى من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة لم يجوزوا
تقدير المتعلق صرفة لان فاعل يتعدى كيف ان رفع الى مجموع الاربعة

لم يرجع الى واحد وان رجع الى كل واحد يلزم ضلال بعضهم
الى معنى الاربعة الا ان يراد الواحد جنس المفعول الذى ليس
بعده مفعول الافعال الناقصة نقصانها عدم تمامها
كلا ما بالفاعل بخلاف الافعال التامة ما لفظ لا فعل
ليشمل المؤولات والتسمية بالفعل الناقص اصلاح جيد
والمناسبة كون بعض افراده وجزء بعضها موجودين للقديم
ثم ما خبر محذوف اى الملفوظ اما قبل خبر ان كانه مبتدأ صلة
الخ والجملة معترضة وضع لاجل اثبات امر الفاعل عدل عن
التقرير بالهامه القرار او الدوام وعن الصفة لابهامها او وجود
فلا يشمل وليس اللام صلة الوضع والا لا يشمل وليس اللام
صلة الوضع والا لا يشمل الا لتخصيص بالتشديد معلوما
او مجهولا ولما كان التعريف شاملا للفعل التام فان ضرب
مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلفوا في الجواب
فبعضهم خصوا الصفة بالخبر اى بحدث خبر الفعل الناقص
وبعضهم بالخارجة عن مدلوله وبعضهم بغير مدلول مصدره
وشيء منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد به اعتراف بعدم تناول الحد
مع انه يمنع الجمع لخروج ليس ح ولواريد بالمصدر الموجود في الاستقبال
دخل نحو فعال بل اسما الافعال كلها وقد عرفت فسنا جعل ما
عبارة عن الفعل وبعضهم قال معنى الحدث الحدوث فيها وصنعت



له هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير بخلاف الفعل التام
فان الصفة عدم فيه ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام
ونحوها غير معتبر وهذا بعد عدم تسليمه فليس وكونه محكما
بجعل التقرير عدم بخلاف نحو الزمان فالقرينة يعتبرها عليه
فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل الفاضل بالمبتدأ والاتم
وفسر بالمبتدأ بعد دخول العامل عليها لكان اقرب وترك قول
ابن الحاجب تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها
لاغناء التفصيل الآتي عن هذا الاجمال وترفع الافعال الناقصة
الاول من جملة الاسمية اعني المبتدأ وعلى الفاعلية وتنصب
الثاني منها المشبه بالمفعول به في توقف الفعل عليه ثم ذكر معانيها
على التفصيل معتمدا ما به الامتياز تارة كما به الاشتراك اخرى
فقال صار قدم على كان لقوله وبمعنى صار للانتقال في الصفة
كصار زيد عالما اذ في الحقيقة كصار العلم حرفا وكما انا صفة
لتحقق الخبر زمانا ما مبتدأ تما من غير عدم سابق او لاحق نحو
كان الله عليما حكيما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر
وبمعنى صار عطف على لتحقق الخبر اى وللانتقال نحو
افتقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيها التي في كان عطف عليه
ايضا ضمير الشان كقول الشاعر اذا مات كان الناس
صنفان وهذا ليس بمعنى لكان بل استعمال متفرع على الاولين

فلو تاخر فيجوز فيها لكان احسن واظهر او تامة بمعنى وجد كقوله
تعالى كن فيكون او زائدة لتحسين القرب بلا معنى ولا عمل كقوله
تعالى من كان في المهد صبيا والمنصوب حال واصبح وامسى
واضحى وتكون هذه الثلثة تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات
والجملة معترضة من جهتين وظل وبات وقل كونهما تامتين
نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا وهذه الجملة كالنتيجة
للاقتران الجملة اي المعنى المأخوذ من الجملة باوقاتها وهي الصباح
والمساء والضحى والظلول والبيتوتة ويكون هذه الخمسة بمعنى
صار بلا دلالة على الاوقات المذكورة وليس قولهم ليس لمساواة
اصالة لنفي مضمون الجملة حالا في الزمان الحال وهذا مذهب
الجمهور وقال سيبويه ومن تبعه مطلقا وما برح وما فتئ
وما زال وما انفك قدم المأويات لتحضرها واصالتها ثم غيرة
ترتيب الكافية فهالا الثلاثي احق بالتقديم ثم الصحيح
ثم المهموز وهذه الاربعة بمعنى لدوام حدث خبرها الفاعل
مذ قبله اي مذ زمان امكان قول فاعلها المضمون خبرها
فمعنى ما زال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ
او المراهقة فلا يضر انتفاؤه في اوائل زمان الصبي لعدم
امكان القبول ولزمها اي هذه الاربعة في كونها ناقصة النفي
وما دام لتوقيت امرين ثبوت خبرها للاسم بدل الفاعل

بالاسم

بالاسم اشتعارا بجواز التعبيرين فانها مصدرية بتقدير الزمان
قبله ولذا اي لاجل كونها للتوقيت المذكور افتقر ما دام الى الكلام
قبله لانه اي ما دام مع اسمه وخبره ظرف منصوب وفضلة
فلا بد له من ناصب وعمدة نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي
مدة جلوسه وغدا واضى وعاد وراح بمعنى صار اخر هذه
الاربعة مع كونها بسائط لانها ملحقات والغالب كونها
تامة فلذا راعى في الترتيب بعاينها الاصلية ففصل بين
غدا وراح مع اخواتها في المعنى وجعلهما طرفين لكون مدلولها
طرفا لنهار وراى جاء بمعنى كان وقعد بمعنى صار منها من
الافعال الناقصة اخرهما لقلة اتيانهما ناقصين حتى قال
الاندلسي لا يتجاوز ان الموثقين الذين استعملها العرب فيهما
هما قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حرتة فكان
ابن الحاجب اختار واطلقهما الفراء فكان اختار والتقديم
الاختيار اما اختيار الافعال الناقصة على ما قبلها فاقتضاء اولية
ما للانها اما ناقية لها صدر الكلام او مصدرية وقد سبق امتناع
تقديم معمول المصدر عليه والمص لم يعتبر خلاف ابن كيسان حتى
جوز مستدلا بان ما في هذه الافعال للنفي فيكون اثباتا
وللاخفاش الكوفية ومن تبعهم حيث منعوا جواز التقديم فيها
ليس ايضا للنفي لان المعتبر في اقتضاء ما مصدر الكلام خاصة

الا ترى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا يقتضي اصلة واه كانت
النفي ومفهوم هذا الكلام جواز التقديم فيما عدا الماويات
فاكتفى به ولم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسم لظهوره ان
لو نظر الى الاصل فقدم جواز تقديم الخبر على المبتدا ولو الى الحال
فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه افعال المقا
ثم يعبر فيها لانها نوع من الافعال الناقصة لصدق حده عليها وو
حكمه عليها ولفظ المقاربة يدل على الفصل فهم انها فعل ناقص يدل
على المقاربة وهذا حد جامع واما كون تلك المقاربة مرجوا
كما في عسى او مخوفا كما في كاد او مشروعا في صاحبها فخارج عن
حد النوع وحد ووظيفة لغوية عسى كعسى زيد ان يقوم
وقال الكوفية ان تقوم بدل اشتمال فعسى تامة وارتضاه
الرضي بريدان لعسى استعمالين مشهورين احدهما ناقصة
خبره الفعل المضارع مقترن ان والثاني ان يقتصر على المرفوع
وهو الخبر في الاولى فاشار اليه بقوله او عسى ان يخرج زيد
فعسى اما تامة بمعنى قرب او استغنى عن الخبر وهو حاصل
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان
زيدا قائم ولا يتصرف عسى يعني لا يجيء منه مضارع ومجهول
وامر ونهي ونحوها لانشائها كلعل ولا يعرف لتأخير هذا الحكم
وجه وقد يحذف ان في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فلا يحتاج

الى المحذوف وقد يقوم السين مقامه اي مقام ان لكثرة اكبها
في الدلالة على الاستقبال يقال عسى زيد سيقوم وكاد كذلك
زيد يضرب فخبره مضارع بلا ان لدلالته على الحين فلا يناسبه
ان الدلالة على الرجاء وقيل لدلالته على الاستقبال المنافي
للحال فيه ان كان لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد
ولو تم هذا لاستوى الاستعمالان في اوشك مع كونه من القسم الثالث
الذي هو اقرب الى الحال من كاد وقل ان في خبر كاد تشبيها بعسى
وبدخول كلمة النفي على كاد صفي معناه كسائر الافعال رد
لقول من قال نفيه للاثبات مطلقا ومن قال في الماضي للاثبات
وفي المستقبل للانفعال فطفق وجعل لا يعرف لتقديمه وكرب واخذ
وحري هذه الاربعة ككاد في الاستغناء عن كون خبرها المضارع
بلا ان للاشتراك في العلة واوشك اي اسرع وهو كعسى في كون
خبرها مضارعا مع ان اذ قد يستعمل في الطمع وكاد في كونه اياه
بدونها فعل التعجب ما افعله وافعل به اي ما كان على مذهبهما وهذا
التعريف اوضح وامنع والدلالة على التعجب يعرف من لفظه
ولا يتصرفان بالتثنية والجمع والتانيث والخطاب والتكلم
ونحوها ولا يجوز التقديم اي تقديم المفعول ونحوه عليهما
والفصل بينهما وبين معمولهما كما احسن في الدار زيدا خلافا
للمازني في الظرف وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل نحو

ماكان احسن زيدا وهي مزيدة وما بعدها نكرة بمعنى شئ لان
النكارة مناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه جهلها ما
بعدها وهمزة افعل للتعدية وفيه ضمير راجع الى ما والمنصوب
بعده مفعوله وهذا مذهب سيبويه اختاره المص وقال الاخفش
ما موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف اى الذى افعله اى جعله
ذا فعل شئ عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا من غير سد شئ
مسده وفاعل غير معهود وبه في افعل به مفعوله لا فعل بمعنى
صير واجعل على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية
او الباء زائدة والهمزة للتعدية فهي افعل ضمير هو فاعله اى اجعل
انت اياه ذا فعل اى صفة به وهذا مذهب الاخفش اختاره
وعند سيبويه الباء زائدة في الفاعل لازمة الا اذا كان
المتعجب منه مع صلتها فيجوز حذفها نحو احسن ان تقوم
والامر بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة اى صار ذا فعل وكونه
الامر بمعنى الماضي غير معهود فلذا لم يختره المص افعال المدح
والذم لما كان الوضع لانشائهما يعرف من اللغة فالمحتاج
اليه ههنا معرفة الاصطلاح ليتوسل به الى معرفة الاحكام
المختصة وذا يحصل بعد الافراد فاستغنى به عن الحد نعم وبئس
وفاعلهما معرف باللام للعهد الذهني او مضاف اليه اى المعرف
باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد او بواسطة نحو



نعم وبئس غلام الرجل هذا او مضمر مميز بفتح اليا بلفظ ما بعني
شئ نحو نعما هي اى نعم شئ هو وعند سيبويه ما معرفة تامة بمعنى
الشئ فيكون فاعلا لكونه بمعنى ذى اللام وهذا غير معهود
فلذا لم يختره المص وقدمه او بنكرة كنعم رجلا منصوبة زيد
وبعده اى بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وهذا
هو الغالب وقد يقدم المخصوص على الفعل نحو زيد نعم الرجل
مبتدأ حال من المخصوص فيكون ما قبله خبرا مقدما ما قبل الفاعل
اللام ولا يمتنع هذا في المضمر المميز الذى هو بهم غير عائد
الى شئ وخبر المحذوف هو هو فيكون جملتان وقد يحذف
المخصوص عند القرينة كقوله تعالى نعم العبد اى ايوب عليه الصلوة والسلام
قدمه لان المطابقة نعم اذ المقدر كالملفوظ وليس الحذف
نسيا ولا بد من مطابقة اى مطابقة المخصوص له اى للفاعل
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس وشذ
كبئس في افادة الذم والشرائط والاحكام وحبذا وفاعله ذا
وحب كظرف اى صار حبيبا ولا يتغير حبذا لافعله ولا فاعله
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وان كان المخصوص احدهما
لجريها مجرى الامثال يقال حبذا الزيدان ومخصوصه اى
مخصوص حبذا كالاول اى مخصوص نعم وبئس في بعديته للفاعل
غالبا وفي الوجهين في به ويأتي قبله اى قبل مخصوصه حبذا او بعد

حالا او تمييز على وفقه اى وفق مخصوص جيئا فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كجيئا الزيدان راكبين وجيئا
امرأة هندو ذا الحال والمميز هو الاسم على سبيل المخصوص
ولما كان التمييز من اسم الاشارة قليلا فى الاستعمال بخلاف الحال
عكس ترتيب الكافية ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة
كطاب زيد والنار لله درّه فارسا والتمييز راجع لكونه انسب للمدح
والذم فيستحق التقديم الحرف قد سبق حد حروف الجر هو اى حرف
الجر ما حرف وضع لافضاء الفعل اى ايصاله او افضائه معناه
اى ما دل على الحدث كالاسماء المتصلة بالفعل والظرف اى الاسم
ولو كان الاسم تقديرا فقد اكبما رجبت وهذا التعريف لا يتناول
الزوائد والامثل رب فيكون حدًّا للجار لا صلى فيلزم كون
ذكر غير الاصل استطرادا مع كونه من مقاصد النحو ولو زاد وعمل
عليه صاب من للابتداء فى المكان بلا خلاف وفى الزمان ايضا
عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحة ايراد الى
او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله اى التجئ اليه فيه
انه لا يتمشى فى نحو من التفضيلية والتبيين اى اظهار المبهم
وعلامته صحة وضع الموصول موضعه كقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان اى الذى هو الاوثان والتبعيض وعلامته
وضع بعض مكانه كاخذت من الدراهم والبدل ويعرف بصحة قيامه



مقام من كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة والتجريد
وهو ان ينتزع من امر ذى صفة اخرى مثله فيها مبالغة لكمالها فيه
حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة اى حيث يصح ان ينتزع منه
موصوف اخر بتلك الصفة كقولهم من فلان صديق وليقيت من
زيدا حداد والاستغراق فلذا لا يجوز بل رجلا وقولهم يذكر ومن لم يكن
نصا فيه بل ظاهر فلا يجوز ما جاءنى رجل بل رجلان فظهر
انه يغير الزيادة ومثالها ما جاءنى من احد فان احدا اقرنه
حرف النفى افاد الاستغراق البتة كانه معه من اولا فلذا لا يقابل
اثنان ولم يذكرها لانها يجئ حروفها فيلزم التكرار والقسم نحو من
ربى لافعلن كذا ويضم اوله ايضا اى كما يكسر فيه اى فى القسم
ولا يدخل الا على لفظ الرب والى حتى للانتهاء فى المكان والزمان
بلا خلاف والى قلت كائنا بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اى
اموالكم والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم ويدخل الى الضمير
كما يدخل الظاهر يقال اليك والى اليه ويفهم من هذا التخصيص
الذكرى كثرة كون حتى بمعنى مع وعدم دخولها الضمير لا يقال
حتاى ولا حتاك وحتاه وفى للظرفية اى ظرفية مدخولها
حقيقة كالمأذنة الكوز او مجازا كالنجاة فى الصدق وقل فى وار
كونه بمعنى على خبرا وحالا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع
النخل قال المحققون انها للظرفية فيه ايضا فجاز التمكن المصلب

في الجزوع تمكن المظروف في الظرف والبا الاستعانة يصيب في تقديمها
اذا الالصاق اصل وغالب في الباء والمراد بالاستعانة استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
فيكون بمعنى مع كقوله تعالى دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به
والالصاق اي الافادة لصوقا مرادا بمجرور البا نحو مررت بزيد
اي التصق المرور بمكان يقرب منه وهو يستلزم المصاحبة
بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون
السرج ملصقا به حال الاشتراء والتعدية اي جعل الفعل اللازم
متضمنا بمعنى التصيير نحو ذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا وهي
بهذا المعنى قليلة وسماعي ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله فلكل
من تقديمها على المقابلة وتاخيرها وجه واما التعدية بمعنى الافضا
فعام لكل جار اصلي والمقابلة اي لوقوع مجروره في مقابلة الخ نحو
بعت هذا بكذا والظرفية جلست بالمسجد والبدلية كما عتضيت
بهذا الثوب خيرا منه والتجريد كرايت بزيد اسدا واللام
للاختصاص بملكية كالمال لزيد وبغيرها كالجل للفرس والتعليل
كضربت للتاديب وخرجت لمخافتك والقصد في الارادة كقوله
تعالى الا ليعبدون فان افعالا لله تعالى غير معللة بالاغراض على الصحيح
وحمل القصد على الغرض والغائية لانها سبب اختصاص الملتبس
لعموم التعليل والعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا

ولدوا

ولدوا اللوت وابنوا للخراب والمحققون على انه للتعليل مجازا
ويعنى عن بالقول كقلت لزيد انه لو لم يفعل الشر وتاتي اللام
القسم والتعجب اي معه نحو لله لا يخرج اجل وانما يستعمل في الامور
العظام ومتى للغرض وانما تدخل على ما الاستفهامية نحو كيمه فعلت
اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه حمارا حذف الف ما كما في لم وعم
ورب للتقليل اي ما تنشاه واي للتكثير كما في مقام المدح والذم
وتصدر رب لكونها انشاء وتختص بدخول نكرة موصوفة بجملة
او بمثلة لتحقق التقليل وفعلها اي رب ماض لانه حالة معلومة
ويحذف فعل رب زمانا غالبا لوجود القرائن نحو رب رجل كريم
اي لقيته وقد تدخل رب على مضمر مفرد مذكر مبهم مرجع له فيكون
نكرة تميز بفتح الياء مضاف الى منصوبه المضاف الى ضمير المفرد اي
يكون تمييز النكرة منصوبة واضافة المنصوب الى الضمير لانه
عامله وتكون رب بما الكافة عن العمل فتدخل على الجمل
الفعلية كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا والاسمية نحو
ربما زيد قائم الا لو كان ما زائدا فان رب يدخل على الاسم
نحو ربما ضربة بسيف قواها اي واضرب رب بوها لا تدخل
المضمر كما يدخله رب بل يختص بنكرة موصوفة نحو بلدة
ليس لها انيس والعمل لها اي لرب لقربها فيكون اختيار المذهب
البصري الواو رب لانها مضاف كفيتها ما قام رب فيكون

اختيار المذهب الكوفية وواو القسم مبدلا وتختص بالظاهر
اعتراض فلا يقال وك لافعلن وتاوه اى القسم عطف على
واو القسم وتختص تاء القسم بالله من بين الاسماء الظاهرة
يجب خبر حذف فعلها اى كل واحدة منهما ولا يكون بالنصب
او الرفع جواب كل منهما طلبا اى والا على الطلب والسؤله فلا يقال
والله وتالله اجبرني وباؤ اى القسم عام يدخل المضمر والمظهر واسم الله
او غيره ويحذف فعله ويذكر وذلك لان اثبا اصل الكل والواو
بدل منه ومنه التا ويجب ان يحفظ مرتبة الفرع عن اصله
وجوابه اى القسم لغير الطلب باللام الابتدائية للتاكيد وحرف
النفي ما ولا وهما يعمان الاسمية والفعلية والظاهرة يسقط
ان المخففة بالاسمية من قلم النابغة فانها ايضا يقع جوابا للقسم
ويحذف جواب القسم لتوسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدله
على جواب القسم وتقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه
نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله استغناء عن الجواب في
هاتين الصورتين لوجود ما دل عليه وعن للبعد اثر على
المجاوزة لعموم نحو ادبت عنه الدين وعلى للاستعلاء حقيقة
كزيد على السطح او مجازا كعلى دين وهما اى عن وعلى اسمان
بدل من الجارة عليهما لامتناع الجار على الجار نحو من عيف
اى من جانبه ومن عليه اى فوقه والكاف للتشبيه نحو الذي



كزيد عمرو وقد تدخل الكاف الضمير نحو انها كانت وقد تكون اسما
بمعنى المثل نحو ليضحكني عن كاله والمتهم اى عن السنان مثل الرد
الدابث للطافتها اخر هذا لانه استطرادي ومذ ومنذ كلاهما
للزمان للابتداء اى لابتداء الزمان بدل في الزمان الماضي يعني اذا
اريد بما بعدهما الزمان الماضي فمعناهما ان مبتدأ زمان فعلها هو
الزمان الماضي كما فرت من البلد مذ سنة كذا اذا لم يكن في تلك
السنة اى مبدأ مسافتي هذه السنة وابتدائي لان ولو قال
لابتداء الزمان في الماضي لكان اظهر واخص والظاهر فيه والظرفية
في الحال الاولى اريد بما بعدهما الزمان الحاضر نحو ولو اعتبار البعض
فمعناهما ظرفية لفعلها مع التساوي كما دابته مذ شهرنا او يومنا
اذ كنت في ذلك الشهر او اليوم اى جميع زماني عدم رؤيتي هو هذا الشهر
او اليوم الحاضر لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل اى
ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما مبتدأ له وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها الحروف
المشبهة بالفعل في افتقارها اى الثلاثي والرباعي والخماسي
والبناء على الفتح والدلالة على الحدث ومثل التاكيد والتشبيه
والمناسب ايراد الاحرف بدل الحروف لكونها ستة قيل لكنهم لما
عبروا الجارة والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب
مع شيوع استعمال كل من صيغتي القلة والكثرة في الاخرى على انها

اذ الوحظت مع فروعها بقلع الكثرة فيه ان كثرة الحروف المذكورة اقل
من العشرة فالمناسب رعاية الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي القلة والكثرة في
الاخرى على انها اذ الوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة فيه ان اكثر
الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية الكثرة بالقلة
ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة و
الداعي فلابد من نيابا والملاحظة المذكورة لا يتاتى فيما عدا المشبهة
والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للوضع
وما شابه الفعل وعمل عمله الفرعي ونحوهما ولها افراد ذهنية تغير
تلاحظ معها اجمالا ثم يعرض افراد الخارجية تفصيلا بالتعدد
فناسب صيغة الكثرة في الابتداء يصدر اي يقع في صدر الكلام
الا ان المفتوحة فانها لا يقع في الصدر اصلا قيل لانها مع اسمها
وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشئ اخر حتى يتم
كلاما وهو لو وقعت في الصدر اشتبهت بانه المكسورة في
الكتابة فيه ان العلم الالتباس وبانه في المقدمات مستدركة
ولو كانت الحروف عما الكافة لا يعمل في افصح اللغات ويخرج
عن الاختصاص بالاسميات وتدخل الافعال كما يدخل الا عما
بقال انما قام زيد وانما زيد قام ان المكسورة تقرر وتؤكد معنى
الجملة وانتغيرها الى المفرد وان المفتوحة معها اي مع الجملة كالمفرد



فمعنى بلغني انك قائم بلغني قيامك فالكسر لا دم في محلها
اي في محل الجملة والفتح لا دم في محلها اي محل المفرد ولو انك فاعل
اي ان صح الجملة في لو انك قائم فاعل اذ تقدير لو ثبت قيامك
فيجب الفتح لوجوب ان يراد الفاعل قدمه لبساطته وقس على هذا
ولولا انك مبتدأ او تقدير ولولا قيامك ثابت فيجب الفتح
ايضا لامتناع كون المبتدأ جملة اقتصر عليها النوع عوض
فيهما وظهور اندراج البواقي في القاعدة مع عدم الحصر ولو
احتملهما اي فلو احتمل ان مع اسمها وخبرها الجملة والمفرد
جاز الكسر والفتح كمن يا بيني فانما اعلمه يريد ما وضع بعد
الفاء الجزائية الكسر بتاويل فانا اعلمه والفتح على حذف الخبر
والمبتدأ اي فتعليمي ثابت له او جزاؤه تعليمي وقس عليه
الواقع بعد اذا المفاجأة كخرجت فاذا السبع بالباب اي
فاذ السبع بالبا او كونه بالبا ثابت فجاز العطف بالرفع على
اسم ان المكسورة ولو كان كسرها بان وقع بعد العلم كعلمت
ان زيدا قائم وعمرو لو تقدم الخبر ولو كان تقديره مثل
ان زيدا وعمرو قائم اي زيد قائم وعمرو قائم تفريع على
القاعدة تقرير المكسورة الجملة فيبقى معنى الابتداء الرفع
فيجوز العطف المحلي وتغيرها المفتوحة فيزول معنى الابتداء
فلا يجوز العطف المذكور وانما شرط التقدم المذكور اذ

لولاه لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان وكذا الكن اى هى كان المكسورة فى جواز العطف المذكور
لانه لا يغير معنى الجملة جاز دخول اللام الابتدائية التى لتأكيد
معنى الجملة على اسمها اى اسم ان المكسورة لو فصل بينه وبينها
كقوله تعالى اه علينا للهدى او خبرها كانه زيدا لقائم
او معموله اى الغير المقدم على الخبر كانه زيدا لطعامك لاكل ولم يجز
دخولها فى غير هذه الصور لكراهتهم توالى حرفى الابتداء وقدموا
ان ترجيحا للفاعل او لبطلان صدارة اللام بلا ضرورة غير
ترتيب الكافية ويدل ما بينهما بمعمولة المقدم رعاية للترتيب
الطبيعى فى حد خولها والقرب من مقتضى اللام ودفعا الابهام مع
اه ترتيب الكافية فصلا بين الاصل والفرع وقل دخول اللام
فى خبر لكن وهو مذهب كوفية نحو ولكننى من حبها لعميد ولو قل
بانا اصله لكن انى فخففت وجه البصرية مقاومة العاملية بكونه
التأكيد ادعى للصدارة فاستويا ولو اجتمعا يلزم ترجيح المقدم
بلا مرجح وبهذا العلم يخرج دخولها على ما فى الحروف المشبهة سوى
ان المفتوحة المغيرة معنى الجملة فلا يدخلها المقررة معنى الجملة
فلا يدخلها المقررة ولو خففت المكسورة يجب دخول اللام فى
الخبر للفرق بينها وبين النافية وجاز الغاؤها اى ابطال عملها
لفوات بعض مشابهة الفعل كفتح الاخر وجاز اعمالها على ما هو

الاصل فلا يجب اللام لحصول الفرق بالعمل اه عند ابن الحاجب
ودخولها مبتدأ اى دخول المكسورة المخففة خبره على فعل المبتدأ
والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية
والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على فاعل يجب ولم يجعل
عطفا على الغائها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب
الكوفيين فانه ضعيف والمفتوحة عطف على ضمير خففت اى
لو خففت المفتوحة فتعمل فى ضمير شاذ مقدر وجوبا لانها اقوى
مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها فى الظاهر
مقدرة مقدرا وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف وقل عمل المفتوحة
المخففة فى غير اى غير ضمير الشان وتدخل المفتوحة المخففة
الجمل مطلقا اسمية وفعلية من النواسخ اولا ويجب مع الفعل
اى اذا دخلت المفتوحة المخففة الفعل المتصرف غير الشرط غير
الدعاء يجب اه يكون مع الفعل حرف النفى اولن ولم ليكون
كالعوض من المحذوفة للفرق بينها وبين المصدرية لانها تجامع
المصدرية ايضا ولهذا قدرها على الثلثة الاخيرة فانها للفرق
ايضا مثالها قوله تعالى اولا يرون الا يرجع اليهم ويحسبون
لن يقدر ويحسبون لم يروا والسين كقوله تعالى علم ان سيكون
او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه اه سوف يأتى كل ما قدرا
او قد كقوله تعالى اه قد يلفوا وكان وهى حرف برأسه كاخواتها

على الصحيح للتشبيه وقد تعمل مخففا والالغا غالب ولكن هي ايضا
مقررة عند البصرية للاستدراك اى دفع توهم تولد من الكلام المتقدم
تقع بين كلامين تغايرا نفيا او اثباتا معنى فقط كزيد شاعر
لكن عمرو غائب او لفظا كجاءني زيد لكن عمرو لم يجئ ولا تعمل لكن
لو خففت لشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها
وتدخلها اى لكن مشددة ومخففة الواو لعطف الجملة على الجملة
او للاعتراض وليت للتمني اى انشاء ته فيدخل على المستحيل كليت
الشباب يعود يوما والممكن الغير المرجو وتدخل ليت ان المفتوحة
كليت انك زيدا قائم على ان يكون مع اسمها وخبرها اسم ليت والخبر
حاصلا وعند البصرية سادان مسدهما كما بعد علمت ولعل للترجي
فيختص الممكن المرجو اذ المحذوف كقوله تعالى لعل الساعة قريب
حروف العطف هو في اللغة الامالة مطلقا وفي العرف امالة المعطوف
اى المعطوف عليه الواو للجمع المطلق والفا للترتيب بلا مهلة وثم وحتى
عطفان على الفا اى هما للترتيب ايضا ومعطوفها اى حتى جزء متبوعه
القوي والضعيف لافادة القوة والضعف كمات الناس حتى الانبياء
عليهم الصلوة والسلام وقدم الحجاج حتى المشاة بمهلة حال منهما وما
بينهما اعتراض او حال من حتى واو واما وام لاحد مبهم وام المتصلة
لازمة للهمزة لاستفهام اى غير مفارقة عنها من لزم المكان اذا لم يفارقه
ولو كان للهمزة تقدير كقوله ما ادري وان كنت داريا بسبع رميت

الجزء

الجزم بثمان يليها اى الهمزة احد المستويين وهي الاجزم ويجاب
بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما ولا يجاب بنعم او لا لان ام المتصلة
انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين فيبطله
بخلاف او مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد ام عمرو اى احدهما
احدهما لا على التعيين ولا فصيح في الجواب نعم او لا وام المنقطعة
للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فتستعمل في الجملة نحو انها
لابل ام شاة اضرب عن الاخبار الاول وشككت في الثاني وفي
الاستفهام كازيد عندك ام عندك عمرو وقصدت الاضراب عن الاستفهام
الاول عن الثاني وقد يدخل المنقطعة المفرد لوكان بعد خبر لعدم
الالتباس بالمتصلة بخلاف ما لوكان بعد استفهام فانه يلزم
الجملة بعد ام حرف لرفع اللبس والمثال الامر ويجب اما في اول المعطوف
معها اى مع اما العاطفة كجاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول
الامر ان الكلام على الشك وجازت اما في اول المعطوف عليه
ولم يجب مع او العاطفة كجاءني اما زيد او عمرو ورايت زيدا
او عمرا ان اوعام الشك الاولى والعارض اما للاول خاصة
وبل للاضراب عن الحكم الاول بجعله كالمسكوت عنه وصرف الحكم
الى المعطوف مع الاثبات اى في الكلام المثبت كجاءني زيد بل
عمرو فكانه لم يحكم في المعطوف عليه شئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد واما في النفي ففيه خلاف بين

في المعلولات ولا لازمة للايجاب اي غير مفارقة عنه لانها تنفي ما وجب الاول
نحو جاءني زيد لا عمرو ولكن عكسها اي عكس لا اي لا لازمة للنفي فتفي
عطف المفرد فقيضة لا فيكون للايجاب ما انتفى عن الاول نحو ما قام
زيد لكن عمرو وفي عطف الجملة نظر بل يجيء بعد النفي والاثبات
نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو وقد جاء
حروف التنبيه الا وامّا يصدران اي جملة كانت اسمية او فعلية فيها
مختصّا بالجملة لتوكيد مضمون الجملة وكون الكلام بعدها مبتدأ به
وها لا يختص بالجملة يدخل المفرد وغيره وكثر دخوله في اسم
الاشارة حتى يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يفيده معاني
اسمائها الا بها نحو هذا حروف التنبيه اي والهمزة للقريب او به
ما عدا البعيد فيشمل المتوسط فاي له والهمزة للاقرب وجه تقديمها
ظاهر وايا وهيا للبعيد هذا مذهب الزمخشري قال واما يا الله
مع كونه تعالى اقرب من حبل الوريد فلانه استقصاء الداعي
لنفسه واستبعاده له عن مرتبة المدعو تعالى وعند ابن الحاجب
يا اعم وارتضاه الرضي حروف الايجاب نعم للتقرير اي لتقرير مضمون
ما سبق استفهاما او خبرا ايجابا او نفيا في اللغة وفي العرف يفهم
منه معنى الايجاب بعد النفي كبلى ولذا قال الفقهاء لو قال ليس لي عليك
الف درهم فقال نعم اقرار ترجيحا للعرف على اللغة وبل لابطال
النفي خبرا او استفهاما كبلى في جواب من قال لم يقم زيد او لم يقم اي

بلى قام

بلى قام زيد واي بكسر الهمزة وسكون الياء للاثبات بعد الاستفهام ويدخل
القسم بلا تقبيح فعله اي لا يذكر فعل القسم معه لا يقال اقسمت اي
وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري كقوله تعالى ويستنبئونك
احق هو قل اي وربي واجل وجير بالكسر والفتح وان بكسر الهمزة
وتشديد النون المفتوحة لتصديق الخبر موجبا او نافيا وجا بعد
الاستفهام والدعاء حروف الزيادة ويسمى حروف الصلة لانه يتوصل
بها الى زيادة الفصاحة او الى خامة وزن او غير ذلك ومعناها
انها قد تقع زائدة الا انها لا تقع الا زائدة والمراد بزيادتها ان اصل المعنى
يؤدونها لا يختل لانها لا فائدة لها اصلا والا لكانت عبثا فلا يجوز
في كلام الفصحا لا سيما في كلام الباري ج وفائدتها اما تأكيد المعنى كمن
الاستغراقية والباء في خبرها وليس او لتفاهة الوزن والسجع او نحو
ذلك اللام كتبت له ولا ابا لك عند سيبويه وكقوله تعالى وما لهم
الا يعذبهم الله واذ بوأنا لابراهيم مكان البيت والكاف كقوله تعالى
ليس كمثله شيء قدرها العدم بحثها والتقارب الافراد وان بكسر الهمزة
وسكون النون يزاد مع ما النافية نحو وما ان طبنا جبن وقلت زيادة
ان مع لما نحو لما ان قمت قمت وما المصدرية نحو انتظرها ان جلس العامي
ولم يفصل بين الاختين لكان احسن وان بفتح الهمزة وسكون النون
مع لما كقوله تعالى فلما ان جا البشير وبين القسم المقدم دلّ المؤخر
نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادة ان بعد الكاف نحو كان

ظبية تعطو الى ثاخر السلم على رواية حرظبية وما يزاد بعد اذا
خواذا ما تخرج اخرج وستى واى وانى كقوله تعالى اما تريّ
شرطا اى حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط وبعد
بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة وعما قليل ربما خطيئاتهم
وقلت زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير
ما جرم وايما الاجلين ومثل ما انكم تنطقون وقيل ما ضيها
كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا يزاد بعد ان المصدرية
كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد وبعد الواو العاطفة الواقعة
بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وغير المعطوف عليهم ولا ايضا
ولو قدم هذا الاطراد لكان احسن وقلت زيادة ما قبل القسم
كقوله تعالى لا اقسم ومن في المنفي وما في حكمه كالنهي والاستفهام
ولا يزاد في الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وانما يزاد
في النفي ينبغي ان يقيد بليس وما اذا لم يسمع في ان ولا وزاد
في خبر صار بعد ما في مطلق الاستفهام كهل زيد بقائم ولا يقال
ازيد بقائم ويزاد في غيرها اى في غير افاد المذكورين سماعا
مسموعا لا مقيسا كالقى بيده وكفى بالله شهيدا محمد رسول الله
وبحسبك زيد حروف التفسير فيما نظر الى الخارج تنصيصا
على العود بخلاف حروف التنبيه اى تفسير اى مبهم مفرد كجاءني رجل
اى زيد او جملة كقطع دزقه اى مات وان على صورة المصدرية

تفسيرا

تفسيرا بمعنى القول لا صريحة ولا ما ليس في معناه كقوله تعالى
وناديناه ان يا ابراهيم حروف المصدر ما وان المخففة مختصان
بالجملة الفعلية فيجعلان نائبة عن تاويل المصدر وغير سيبويه عمم ما
نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشددة للاسمية خاصة
الا اذا كفت بما فهم حروف التخصيص هلا والا المشددتان
ولولا ولوما تصدر هذه الحروف الفعل اى يدخل على اولا الفعل
فافاد اقتضاء الصدر والفعل بعبارة وجيزة واه كان الفعل
تقديرا مقدرا نحو هلا زيدا ضربته الا للضرورة الشعرية كقوله
فهلا نفس ليلى شفيعها ومعنى هذه الحروف في الماضي اللوم على ترك
الفعل في المضارع اختص عليه حروف التوقيع اى الدال على توقع
المخاطب قد كقولك لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب في الماضي
للتقريب اى تقريبه من الحال وفي المضارع للتقليل اكثرا اى
في اكثر المواضع او الازمان وقد يكون للتحقيق كقوله تعالى قد نرى
تقلب وجهك وقد يفصل بينها اى بين قد والفعل بالقسم
نحو قد والله احسنت وقد يحذف اى قد كقوله تعالى
قد افلح وفعل كقوله لما نزل برجالنا وكان قد اى وقد كان
تدل حروف الاستفهام الهمزة وهل تصدران الكلام وجوبا
والهمزة بالاسم مع وجوب الفعل بلا قبح كازيدا ضربت وقبح
هل زيدا ضربت واما اذا لم يوجد الفعل فيستويان فيقال بلا قبح

ازيقام ثم وهل عمرو قاعد وياتى فى الهمزة للانكار مطلقا اى سواء كانت
بحرف الانكار كالمثال او بغيره او لا كمستبعدا كقوله تعالى
الم ياٰن للذين امنوا والتخضيض نحو الا تقاتلون او التقرير كقوله
تعالى الم نشرح لك صدرك او التسوية كقوله تعالى وانذرتهم
ام لم تنذرهم او التعجب كقوله تعالى الم تر الى ربك الاية او التوبيخ
كقوله تعالى اكذبتم بايات وهل لا تستعمل فى شئ منها ويدخل
الهمزة الحرف العاطفة دون هل كقوله تعالى وكلما الف كان
واثم اذا ما وقع وكون الهمزة معادلة لام المتصلة دون هل
عرف فى حروف العطف فلذا لم يذكر ههنا وتحذف هى اى همزة
الاستفهام عند القرينة ويحذف فعلها ايضا عندها كقوله
تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه ولا يحذف هل ولا فعلها حرفا
لا ستقبال البسيه وسوف وفيه اى سوف زيادة تفس
اى تاخير حروف الشرط تقدما يجب ان يقع فى صدر الكلام
لو للمضى ولو يدخل المضارع قدرها لتقدم معناها وان عكسها
اى للاستقبال ولو يدخل الماضى ويدخلان الفعل واه كان الفعل
تقديرا كقوله تعالى لو انتم تملكون وان احد من المشركين فالمرفوع
بعدهما فاعل لفعل محذوف لا مبتدا تقديرا الاول لو تملكون
فلما حذف الفعل انفصل الضمير وفسر وتقديرا الثانى وان
استجارك احد فحذف مفسره وهذا اى ولاجل وجوب دخولها

على الفعل



فتح همزة لو انك لما نة فاعل لمقدر هو ثبت وخبر اى خبر ان ح
اى حين وقع بعد لو فعل وجوبا ليكون كالعوض المحذوف فيقال
لو انك انطلقت لما منطلق الا لو كانه خبر جامد فيجوز
التعذر كقوله تعالى وان ما فى الارض من شجرة اقلام ولو
صدر القسم على الشرط وغيره لزم المضى فى شرطه وان كان
ذلك المضى معنى لا لفظا نحو والله ان لم تاتنى لاكرمنك والجواب
للاى للقسم لفظا فلا يجزم ولا يدخله اللام التى يدخل جواب لو
ولا الفاء تقول والله وان جئتنى او لو جئتنى لما اكرمنك لو انى
لاكرمك ولا يجوز لما اكرمك او فانى اكرمك واما معنى فجواب
لهما معا ولو توسط القسم بتقديم الشرط او غيره عليه جاز
الوجهان اى يكون للجواب للقسم لفظا فيكون غير مجزوم والشرط
ماضيا نحو ايتنى اولم تاتنى فوالله لاكرمنك وانا والله
ان ايتنى اولم تاتنى لاكرمنك وان بلغ القسم ويعتبر الشرط نحو
ان تاتنى والله انك وانا والله ان تاتنى انك وتقديم اى
تقدير القسم فى صدر الكلام كذكره فيه فى لزوم المضى وكون
الجواب للقسم لفظا كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وان
اطعتموهم انكم لمشركون واما للتفصيل تفصيل ما اجمله المتكلم
فى الذكر او فى الذهن فيندرج فيه ما وقع فى اوائل الكتاب فيجب
حذف فعله الذى هو الشرط والتزم فى موضعه اى الفعل حتى

جوابه اى اما مبتدا كاما زيد منطلق تقديره مهما يكن من شئ فزيد منطلق
او معمولاى بعد الفا كاما يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا مذهب سيبويه
فانه يجوز وضع جزء الجزاء فى موضع الشرط وان كان هنا ما مانع اخر
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فجواز تقديم ما يمتنع تقديمه
حاصيته للما عنده حرف الرد على الزجاج والمنع كلا وفاقا نعم
يعم حقا لكن المقصود به تحقيق مضمون الجملة فكاه كان فلم يخرجه
ذلك عن الحرفية تركت تأ التأنيث فقرن بالتكرار التنوين
نون ساكنة فى الاصل فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادته
الاولى تتبع حركة الاخرى يقع بعدها فخرج نون نحو لدن ولم يكن
لا للتأكيد فخرج نون التأكيد الحقيقة ويكسر التنوين ويضم
لساكن لقيها والكسر هو الاصل المطرد فى تحريك الساكن والضم
للاتباع كقوله تعالى وعذاب اركض فيمن قرأ بضمة التنوين
لاتباع ضمة الكاف وهو اى التنوين للتمكن اى الدلالة على امكنيته
الاسم فى الاسمية بعدم مشابهته الفعل فيكون علامة الانصراف
فيختص بالمنصرف والتنكير كما ضبه فان معناه اسكت سكوتا
ما نجلوفى حقه بغير تنوين فان معناه اسكت الآن والعوض
عن حرف نحو جوار والمضاف اليه كيومئذ وحينئذ وساعتئذ
وعامئذ ومررت بكل قائما والمقابلة لنون الجمع المذكر السالم
كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب وانما لم يجعله تنوين التمكن لوجوده

فى نحو عرفات منصرف وتنوينه التمكن ولا وجود عنده للمقابلة
لان تاءه غير متمحض للتأنيث للدلالة على الجمعية ايضا فلذا يكتب
بالتاء فضعفت عن المنع ومنع تقدير اخرى فصارت كالنعامة
والتنوم وهو الحق اخى الابيات والصادر لتحسين الانشاد و
يحذف التنوين مع هم ابن فى اللفظ والخط نحو زيد بن عمرو يريد
العلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر لكثرة الاستعمال بخلاف
رجل بن زيد وزيد بن عالم فتنوينهما لا يحذفان فى اللفظ
ولا همزة ابن فى الخط وقل حذف التنوين فى غير ابن فى غير نحو زيد بن
عمرو كقوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ بلا تنوين
احد نون التأكيد نونا التأكيد حقيقة ساكنة او بمعنى الواو
ثقيلة مفتوحة يختص نون التأكيد بقسمها بمستقبل فيه معنى
الطلب من الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والقسم
وقل دخول نون التأكيد فى النفى تشبيها بالنهى ويجب نون
التأكيد فى جواب القسم المثبت وكثرت نون التأكيد فى نحو
اما ترين اى فى الشرط المؤكد صرفه بما الزائدة ترك سائر احكام نون
التأكيد لان موضع الحرف هاء السكت هاء ساكنة تلحق اى مام
اخر حرف تحرك بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بها احترازا عن مثل
يا زيد ولا رجل فلا يلحق به هاء السكت وقفا لا وصلا كلمة
وره وماهيه وسلطانيه الكسكسة والكشكشة سين بهلة

وشين معجمة ساكنتان تلحق كاف المؤنث وقفا حفظا
بحركتها حتى لا يلتبس بكاف المذكر نحو اكرمتكس ومررت بكس

الحمد لله على التمام والصلوة والسلام على
رسولنا افضل الانام وعلى
اله الكرام واصحابه
العظام
تم